

المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2025

أكتوبر 2024

الفهرس

1	المحور الأول: التقديم العام للمهمة
2	1- تقديم إستراتيجية المهمة
8	2- تقديم برامج المهمة
9	3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط
14	المحور الثاني: تقديم برامج المهمة
15	برنامج الديوانة
17	1- تقديم البرنامج
20	2- أهداف ومؤشرات الأداء
34	2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
37	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
38	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027
40	برنامج الجباية
42	1- تقديم البرنامج
45	2- أهداف ومؤشرات الأداء
56	2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
59	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
60	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027
62	برنامج المحاسبة العمومية
64	1- تقديم البرنامج
66	2- أهداف ومؤشرات الأداء
77	2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
81	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
81	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027
85	برنامج مصالح الميزانية
87	1- تقديم البرنامج
89	2- أهداف ومؤشرات الأداء

95	2.3 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
97	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
97	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027
100	برنامج الدين العمومي
102	1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
103	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
108	2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
109	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
110	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027
112	برنامج القيادة والمساندة
114	1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
116	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
140	2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات
144	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
146	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

بطاقة فاعل عمومي

بطاقة إدراج مقارنة النوع الإجتماعي

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1- تقديم استراتيجية المهمة:

تتولى مهمة المالية إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجال المالية العمومية بما يمكن من إرساء دعائم النمو الإقتصادي الشامل والتوزيع العادل لموارد الدولة استجابة لمتطلبات المجتمع وحماية لمصالح الدولة وأمنها ومحافظة على حقوق الأجيال القادمة. ولتحقيق رؤيتها الاستراتيجية، تتطلع المهمة من خلال سياساتها العمومية إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات العميقة والموجهة والتي تستهدف التشريع والإجراءات لفائدة المؤسسات والأفراد بهدف توفير المحيط الملائم للاستثمار وتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على استدامة المالية العمومية.

في هذا الإطار، توكل إلى مهمة المالية مهام تتعلق بالتصرف في الميزانية وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي ومسك وإعداد الحسابات العمومية، بالإضافة إلى إنجاز عمليات المراقبة الجبائية والديوانية والرقابة المالية على الهياكل العمومية، وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية، وكذلك التعهد بالدور التنفيذي في مجال تعبئة الموارد بكافة أصنافها وتأدية النفقات العمومية ومناقشة ميزانيات مختلف المهمات. كما تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم، وإحداث وتنظيم الهياكل العمومية، ومساعدة المؤسسات العمومية والنفقات الاجتماعية وغيرها.

غير أن الأزمات المتتالية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة وتواصل التوترات الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وتأثير التغيرات المناخية عطّلت بوادر تعافي النمو العالمي خاصة في منطقة الأورو. ورغم هذا السياق الدولي المضطرب وتداعياته على الإقتصاد التونسي وعلى المالية العمومية، فقد تم تسجيل مؤشرات إيجابية خلال سنة 2023 والثماني أشهر الأولى لسنة 2024.

حيث تمكنت تونس سنة 2023 من الإيفاء بكل التزاماتها وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وتأمين نفقاتها وذلك بالتعويل أساسا على مواردها الذاتية التي سجلت ارتفاعا بحوالي 5.5% مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى سنة 2022 متأتية أساسا من المداخل الجبائية التي مثلت 88% من جملة مداخل الميزانية.

كما مكّنت جهود مصالح الوزارة من تسجيل تطور في استخلاص مداخل ميزانية الدولة إلى موفى شهر أوت 2024 بحوالي 10.2% متأتية بالأساس من المداخل الجبائية التي شهدت تطورا بنسبة 9.9%. ويعزى هذا التطور إلى الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2024 وخاصة منها الإجراءات المتعلقة بالعمو الجبائي التي أفضت إلى تحقيق نتائج طيبة من حيث عدد التصاريح المودعة التي بلغت حوالي 1,112 مليون تصريح من ناحية أولى وعدد المنخرطين الذي ناهز 138 ألف منخرط الذين اكتتبوا

روزنامات دفع بعنوان العفو الجبائي لسنة 2024 من ناحية ثانية. وقد تجاوزت المبالغ المستخلصة في هذا الإطار 1760 مليون دينار بعنوان الديون المثقّلة.

وفي إطار التوجهات المستقبلية المضمنة برؤية تونس 2035 واستكمال أهداف المخطط التنموي الرابع عشر للفترة 2023-2025، وانطلاقاً من الخيارات الوطنية المبنية على التعويل على الذات ضماناً لاستقلالية القرار الوطني ومزيد تدعيم الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة الإصلاح الجبائي الذي يهدف إلى تكريس العدالة الجبائية ومقاومة التهرب الضريبي ووضع الآليات الكفيلة بتحفيز الاستثمار، تنقسم استراتيجية المهمة إلى المحاور الأربعة التالية:

- ❖ المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،
 - ❖ دعم السياسة الميزانية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو وتدعيم الدور الاجتماعي للدولة،
 - ❖ تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
 - ❖ إدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد.
- ونستعرض في ما يلي الأولويات والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2025 والسنوات التي تليها حسب كل محور استراتيجي:

1. المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية:

يعتبر التحكم في عجز ميزانية الدولة وتفادي الانزلاقات المتعلقة بالمالية العمومية أهم رهانات المرحلة ومحوراً أساسياً في المخطط التنموي للفترة 2023-2025.

وفي إطار إيجاد حلول لاستعادة التوازنات المالية، تعمل مهمة المالية على تنفيذ برامج متعددة تساهم في تعزيز استخلاص موارد الدولة والتحكم في النفقات الجارية خاصة منها كتلة الأجور وترشيد نفقات الدعم، بما يمكّن من التقليل التدريجي في عجز الميزانية ونسبة التداين وضبطها في مستويات معقولة ومستدامة على المدى القصير.

وتتمثل هذه البرامج بالأساس فيما يلي:

- ✓ تدعيم استخلاص الموارد الذاتية للدولة من خلال الإصلاح الجبائي وتحسين المداخل الجبائية والغير جبائية.
- ✓ وضع وتنفيذ إطار مالي متوسط المدى للفترة 2025-2027 لتقليل عجز الميزانية بشكل تدريجي مع تعزيز استدامة الدين العمومي.

- ✓ مواصلة التحكّم في النفقات الجارية وترشيدها من ناحية، وتوفير حيز مالي في ميزانية الدولة يوجّه للنفقات الاجتماعية وللاستثمار العمومي من ناحية أخرى.
- ✓ الرّفْع من نسبة تغطية النسيج الجبائي وذلك من خلال تدعيم الموارد البشرية وإحداث هياكل مراقبة جبائية جديدة (مراكز جهوية ومكاتب مراقبة أداءات) إضافة إلى مواصلة تفعيل آلية المراجعة المحدودة التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2022.
- ✓ توفير الآليات والسبل لتقدير وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة النفقات المبرمجة وتحقيق الموازنة بين الموارد المتوفرة والنفقات المستوجبة واتخاذ الطرق المثلى التي تمكّن من ضمان حسن التصرف في الدين العمومي وإدارة المخاطر المتصلة به.

2. دعم السياسة الميزانية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو وتدعيم أسس الدولة الإجتماعية :

- تعمل مهمّة المالية في إطار التوجّهات الوطنية على توفير مقومات استعادة نسق النشاط الاقتصادي وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج ومزيد دفع النّمو. كما تواصل تكثيف الجهود لدعم الإستثمارات العمومية وتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين تنافسية الإقتصاد الوطني وإستقطاب الإستثمار الخاص والإدماج الإجتماعي على المدى المتوسط وذلك أساسا من خلال:
- ✓ ترشيد النفقات العمومية وتدعيم دور متصرفي الميزانية في إدارة مسار ضبط مشاريع ميزانيات مختلف المهمات حسب التوجهات المضبوطة وتعزيز الانضباط على مستوى التصرف العمومي والمتابعة والتقييم على ضوء بيانات موثوقة وشفافة حول الأداء.
 - ✓ معاضدة مناخ الأعمال وإرساء مزيد من العدالة الجبائية وتوسيع قاعدة الضريبة لتشمل الناشطين في القطاع الموازي.
 - ✓ تعزيز الدور الاجتماعي للدولة في إطار مزيد التشجيع على بعث المشاريع الصغيرة وإحداث موارد الرزق من قبل الباعثين من الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل الذين تعوزهم الإمكانيات المادية والضمانات من خلال دعم تمويل هذه المشاريع بهدف تعزيز إدماجهم وتمكينهم المالي والاقتصادي والاجتماعي.
 - ✓ مواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية في إطار السعي إلى تحفيز المبادرة الجماعية وتمكين المواطنين من الإنتاج وخلق الثروة من خلال توفير التمويلات الضرورية لهذا النمط والنموال التنامي الجديد بهدف التشجيع على بعث المشاريع وتوفير مواطن الشغل للباحثين عن العمل خاصة من صنف الشباب.
 - ✓ مواصلة دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الإدّخار وحفز المبادرة الخاصة.

- ✓ مواصلة إرساء الركائز والأسس القانونية والترتيبية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف على غرار إدخال التنقيحات الضرورية على القانون الأساسي للميزانية لضمان ملاءمة أحكامه مع الدستور ولتجاوز عدد من الصعوبات والنقائص المنبثقة عن تطبيق القانون الحالي إضافة إلى تنقيح مجلة المحاسبة العمومية.
- ✓ مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة الذي سيتمكن من توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة.
- ✓ مواصلة تدعيم المنشآت العمومية من خلال منحها قروض خزينة أو منحها ضمان الدولة للحصول على قروض من المؤسسات البنكية التونسية أو الممولين الخارجيين بما يدعم مواصلة نشاطهم واستمرارية المرافق العمومية.
- ✓ دعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تيسير انتفاعها بالتمويلات الملائمة بواسطة تطوير برامج تمويلية خصوصية مراعية للنوع الاجتماعي على غرار برنامج "رائدات"، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وبالشراكة مع عدة مؤسسات مالية.
- ✓ مكافحة الإقصاء المالي بما يدعم الإدماج المالي والاجتماعي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير القادرين على النفاذ للقطاع المالي، وذلك من خلال تحسين النفاذ واستعمال المنتجات والخدمات المالية وتعزيز دور السلط الرقابية للقطاع المالي (القطاع البنكي وقطاع التمويل الصغير وقطاع التأمين) إضافة إلى تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية ودعم التثقيف المالي وإحداث المجلس الوطني للإدماج المالي والمجلس الوطني للدفعات، بما يساهم في دفع عجلة التنمية وخلق مواطن الشغل الحدّ من التفاوت الجهوي والبطالة.
- ✓ مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الإستثمار من خلال تطوير استراتيجية البنك التونسي للتضامن (2021-2025) لتعزيز تموقعه في مجال تمويل المشاريع الصغرى لفائدة الباعثين والمؤسسات الصغرى وتنويع تدخلاته في قطاعات واعدة ذات قيمة مضافة عالية وكذلك في مجال التمويل المستدام الاجتماعي والتضامني والمساهمة في التنمية الجهوية.
- ✓ وضع برنامج لإصلاح منظومة ضمان القروض ومساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التي تقوم بها في المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتطوير تدخلات الشركة التونسية للضمان وآليات حوكمتها بما يشجع البنوك وشركات الإستثمار على تمويل المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- ✓ تحديث الإطار العام لقطاع التأمين وملاءمته مع المقاييس العالمية وتنمية القدرة التنافسية للقطاع وتعزيز الطاقة الاحتياطية لسوق التأمين المحلية وتفعيل الدور التنموي للقطاع من خلال إستكمال مراجعة مجلة التأمين بهدف تدعيم الصلابة المالية للمؤسسات العاملة وتطوير حوكمتها وإعتماد معايير التصرف الحذر وإدارة المخاطر.
- ✓ تدعيم نجاعة التصرف العمومي من خلال تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.
- ✓ مواصلة دعم تمويل المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري.

3- تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي:

- يحظى محور الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي والمالي بعناية خاصة من قبل مهمة المالية باعتبارها أحد أهم ركائز التصرف في المال العام وترشيد النفقات وتعزيز الشفافية والتحديث الإداري والرفع من جودة المرافق العمومية.
- وفي هذا الإطار، يتم العمل على الإستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتكريس الطابع اللامادي من خلال تقديم خدمات رقمية مبسطة وآمنة للمستخدمين، وتحديث الأنظمة المعلوماتية وحسن توظيفها، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية ورقمنتها، والانتقال نحو إدارة متشابهة تتيح التعامل البيئي والتبادل الإلكتروني مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الوطنية، وخلال السنوات القادمة سيُشمل بالأساس تطور التقنيات الرقمية أساساً منظومة الجباية والإستخلاص والديوانة.
- وفيما يلي بعض الأولويات والبرامج التي تعمل عليها المهمة:
- ✓ مواصلة تعصير إدارة الجباية بهدف ضمان نجاعة أعمال مصالح الجباية وتحسين نسبة تغطية المطالبين بالأداء بالمراجعة الجبائية.
 - ✓ تيسير الخدمات للمطالبين بالأداء ورقمنة إدارة الجباية من خلال استغلال منصة تاج للخصم من المورد، وتوسيع ميدان الفاتورة الألكترونية وتفعيل منظومة ناصف لأجهزة تسجيل العمليات بالنسبة لمؤسسات الاستهلاك على عين المكان.
 - ✓ الإنطلاق في إستغلال بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح للمطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد وفتح الحساب الجبائي الخاص بهم بما يمكنهم من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجونها كإيفاء بالالتزامات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع مصالح الجباية والحصول على الشهائد المطلوبة عن بعد وكذلك إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء والقوائم المالية والجداول الملحقة بها عن بعد.

- ✓ دعم الشفافية وتفعيل التبادل الإلكتروني مع المطالبين بالأداء وتحسين الخدمات الإدارية وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية.
- ✓ الترفيع في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد وتوسيع ميدان تطبيقها.
- ✓ مواصلة تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يهدف إلى دعم الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتحسين الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء. كما يهدف إلى تحديث المسارات العملية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداء وكذلك إلى توفير حلول رقمية متطورة تمكّن من مقاومة التهرّب الجبائي ومن التوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية من خلال تحديث تقنيات جمع البيانات وتحليلها، وتبسيط توجيه عمليات التدقيق الضريبي.
- ✓ مواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية الذي يهدف إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة وفق متطلبات القانون الأساسي للميزانية.
- ✓ رقمنة الخدمات المقدمة لمختلف المطالبين بالأداء بقباضات المالية كالتابع الإلكتروني والطابع الجبائية الإلكترونية والوصل الإلكتروني وتنوع وسائل الدفع الإلكتروني لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والمخالفات المنجّرة عن الإضرار بالملك العمومي) وإعتماد التحويلات الإلكترونية وتعميم مطرفيات الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات الديوانية.
- ✓ مواصلة العمل على تطوير ووضع حيز الإستغلال لمنظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية.
- ✓ مواصلة تطوير المنظومة المعلوماتية للتصرف في الدين الخارجي «SIADE»، لتصبح منظومة شاملة ومندمجة تشمل كافة آليات الدين الداخلي والخارجي بما يساهم في دعم اخذ القرار والتصرف الإستراتيجي والتقديري للدين عبر توفير مجال للقيام بالتحليلات وانجاز عمليات محاكاة وتوفير بيانات ومؤشرات بصفة آلية.
- ✓ تركيز وتطوير منظومة رقاع خزينة لتشمل كافة مراحل التصرف في الرقاع الخزينة من مرحلة إصدار العروض إلى مرحلة السداد.
- ✓ تطوير وتنفيذ نظام معلوماتي للديوانة جديد يغطي جميع عمليات الأعمال الديوانية سيشمل تحسين علاقة برنامج الديوانة بالمتعاملين الإقتصاديين وتحرير المبادرة وتسهيل العمليات التجارية وتشبيك البيانات.

4. إدماج الإقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد:

أصبحت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب والتهرب الجبائي من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الإقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والتوازنات المالية والاقتصادية والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الإقتصاد. وتلعب مهمة المالية دورا محوريا في تركيز هذا الإصلاح والتصدي إلى التهرب الجبائي والتهريب والاقتصاد الموازي ومقاومة الفساد.

وفي هذا الإطار تعمل مهمة المالية على مقاومة الإقتصاد الموازي بإعتباره من أولويات الحكومة لسنة 2025، حيث تم إحداث "لجنة قيادة برنامج إدماج الإقتصاد الموازي" على مستوى المهمة برئاسة السيدة وزيرة المالية، والتي تعمل بصفة تشاركية بين مختلف الأطراف المتداخلة لمعالجة مختلف الأبعاد الناتجة عن هذه الظاهرة بصفة شاملة من خلال تشخيص الوضعية الحالية للإقتصاد الموازي وإعداد الخطة الإستراتيجية الوطنية لإدماج الناشطين في الإقتصاد الموازي والإجراءات العملية لتطبيقها. كما تم إحداث لجنة فنية مكلفة بإعداد البحوث والدراسات المرتبطة بمهام لجنة القيادة قصد مسانبتها. وقد تم عرض نتائج أعمال اللجنة الفنية على المجلس الوطني للجبائية ثم على لجنة القيادة تم خلالها المصادقة على جملة من الإقتراحات ذات طابع ميداني ورقابي ومقترحات ذات طابع التشريعي تم اقتراح إدراجها صلب مشروع قانون المالية لسنة 2025.

كما تواصل مهمة المالية تنسيق مهام مختلف الأطراف الراجعة إليها بالنظر والفاعلة والمشاركة في مكافحة الفساد والغش التجاري والتهرب الجبائي (مصالح الديوانة والجبائية والاستخلاص وهيئة الرقابة العامة للمالية) وتعزيز قدرات المراقبين والمحققين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر الاستقصاءات للإدارة التي تساهم في كشف الإغفالات والإخلالات.

2- برامج المهمة:

في إطار تنزيل إستراتيجية المهمة، وقصد توفير مقومات النجاح لتفعيل الإصلاحات المبرمجة وتحقيق الأهداف المرجوة منها تحرص المهمة على تعزيز التمشي القائم على مبدأ نجاعة الأداء الذي يهدف بالأساس إلى التوظيف المحكم للوسائل المتاحة حسب برامج تمثل السياسات العمومية وتضبط لكل برنامج إستراتيجية وأهداف يتم قياس درجة تحقيقها بمؤشرات أداء. وتتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج

عملياتية تتولى تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها وهي الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تم اعتماد نسبة تطور لنفقات المهمة بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2025.

ويقدر التطور في ميزانية المهمة بنسبة 2% مقارنة بسنة 2024 حيث تم تقدير اعتمادات الدفع للمهمة بـ 1390 م د بفارق 32 م د مقارنة بسنة 2024.

بالنسبة لنفقات التأجير: قدرت نفقات التأجير بـ 1120,8 م د سنة 2025 أي بنسبة تطور بـ 2% مقارنة بسنة 2024 ويعود ذلك خاصة إلى احتساب الإنعكاس المالي المترتب عن الزيادة في الأجور وتسوية وضعية عملة الحزائر والإنعكاس المالي للإنتدابات المرخص فيها في سنة 2024

بالنسبة لنفقات التسيير: قدرت الزيادة في نفقات التسيير لمهمة المالية لسنة 2025 بـ 17.863 م د تمثل نسبة 18% مقارنة بسنة 2024 وتفسر هذه الزيادة أساسا بـ: رصد اعتمادات بعنوان جزء من المتخلدات تجاه إتصالات تونس المتعلقة بتراسل المعطيات ووزارة الدفاع بعنوان التكوين المستمر لأعوان الديوانة وتحيين الإعتمادات الخاصة بتراسل المعطيات وذلك إثر تحرير مشروع العقد مع شركة إتصالات تونس ورصد إعتمادات إضافية بعنوان تعهد وصيانة معدات خصوصية.

نفقات التدخلات: يقدر إنخفاض تقديرات نفقات التدخلات مقارنة بسنة 2024 بنسبة 11% ويعود ذلك إلى تخفيض الإعتمادات الخاصة بخطط تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى وذلك بعد رصد القسط الأخير من الإعتمادات المخصصة للخط المذكور بعنوان سنة 2025.

نفقات الاستثمار: قدرت إعتمادات التعهد لنفقات الاستثمار بـ 103,272 م د أي بنسبة تطور بـ 47% مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك إلى برمجة الجزء الثاني من مشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات الوزارة ودراسات بناء حي المالية بالمركز العمراني الشمالي واقتناء تجهيزات للديوانة والقسط الثاني من برنامج صيانة وتأهيل المنظومة المعلوماتية سند وبرمجة مشاريع جديدة على غرار بناء مستودع الحجز بسيدي بوزيد.

كما تم تسجيل إنخفاض في تقديرات إعتمادات الدفع بنسبة 5% مقارنة بسنة 2024 حيث تم تقدير 118,426 م د كنفقات استثمار للمهمة ويرجع ذلك بالأساس إلى اعتماد التقدم المادي التقديري لإنجاز

صفقات الإقتناءات وإنجاز المشاريع وبذلك لم يتم رصد إتمادات دفع للتجهيزات الجديدة المزمع إقتناؤها خلال سنة 2025 على غرار إقتناء وسائل نقل وأجهزة سكانار ومعدات إعلامية على أن يتم رصد إتمادات دفع في شأنها بميزانية سنة 2026.

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025 2-	ق م 2024 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
2%	25 317	1 120 800	1 095 483	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2%	25 317	1 120 800	1 095 483	اعتمادات الدفع	
18%	17 368	112565	95197	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
18%	17 368	112565	95197	اعتمادات الدفع	
-11%	-4 721	38209	42930	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
-11%	-4 721	38209	42930	اعتمادات الدفع	
47%	32 919	103272	70353	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
-5%	-5 964	118426	124390	اعتمادات الدفع	
-	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	0	0	0	اعتمادات الدفع	
5%	70883	1374846	1303963	اعتمادات التعهد	المجموع
2%	32000	1390000	1358000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025
حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025 2-	ق م (1) 2024	البرامج	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
5%	27915	574005	546090	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1
0%	1805	569601	567796	اعتمادات الدفع	
7%	18082	290488	272406	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2
4%	10679	292885	282206	اعتمادات الدفع	
7%	24492	393887	369395	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3
4%	13752	405677	391925	اعتمادات الدفع	
-16%	-2366	12074	14440	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4
8%	1141	15128	13987	اعتمادات الدفع	
10%	317	3378	3061	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5
11%	340	3401	3061	اعتمادات الدفع	
2%	2443	101014	98571	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9
4%	4283	103308	99025	اعتمادات الدفع	
5%	70883	1374846	1303963	اعتمادات التعهد	المجموع
2%	32000	1390000	1358000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

تم إعداد إطار النفقات متوسط المدى للمهمة إستنادا للأسقف المحددة بإطار النفقات متوسط المدى الإجمالي وإعتمادا على نسق التطور لنفقات المهمة. وبذلك تم إعتماد نسبة تطور ب 3.38% بالنسبة لنفقات المهمة لسنة 2026 مقارنة بسنة 2025 ونسبة تطور ب 4.38% بسنة 2027 مقارنة بسنة 2026.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027): التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
1200601	1154424	1120800	1095483	996 918	نفقات التأجير
121750	117068	112565	95197	74 585	نفقات التسيير
40536	39355	38209	42930	18 632	نفقات التدخلات
137113	126153	118426	124390	53 059	نفقات الاستثمار
				15238	نفقات العمليات المالية
1 500 000	1 437 000	1390000	1 358 000	1 158 432	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1539931	1476931	1429931	1 386 844	1 176 745	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
615577	589231	569601	567796	483 769	البرنامج 1
315080	302318	292885	282206	245 850	البرنامج 2
437538	419209	405677	391925	342 397	البرنامج 3
16509	15715	15128	13987	11 127	البرنامج 4
3650	3508	3401	3061	2 557	البرنامج 5
111646	107020	103308	99025	72 732	البرنامج 9
1500000	1437001	1390000	1 358 000	1 158 432	المجموع

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنامج الديوانة

رئيس البرنامج : السيد زهير الماجري

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 08 مارس 2024

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

يسعى برنامج الديوانة لتعزيز بيئة سليمة وملائمة للاستثمار والمستثمرين من خلال الاستجابة لتطلعات مجتمع الأعمال وتقديم الدعم اللازم للمؤسسة والمتعامل الاقتصادي مع الحرص على حماية المجتمع والبيئة والمواطن ومقاومة الغش التجاري والتهرب.

ولتحقيق هذه الغاية ولتجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" يسعى البرنامج إلى الارتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة بجعل إستراتيجيته تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة.

كما يعمل البرنامج على تطوير وملائمة وسائل وآليات عمله مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي، لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة ومن أهمها إطار معايير SAFE ودليل المتعامل الاقتصادي المعتمد ووثيقة "ديوانة القرن الحادي والعشرين" بالإضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية على غرار:

- اتفاقية كيوطو المعدلة

- الاتفاقية الدولية للقبول المؤقت (Carnet ATA)

- الاتفاقية الدولية للعبور الدولي (TIR)

- الاتفاقية الدولية حول الحاويات

إلى جانب الاتفاقيات الثنائية المبرمة في إطار التعاون الإداري المتبادل في المجال الديواني مع عديد الدول علاوة على اتفاقية أغادير للتبادل التجاري بين تونس، مصر، المغرب، الأردن ولبنان والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والاعتراف المتبادل بالمؤسسات التي أسندت لها صفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد" واتفاقية تسهيل التجارة AFE للمنظمة العالمية للتجارة والتي صادقت عليها الدولة التونسية منذ فيفري 2017.

أما على المستوى الوطني فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات نذكر من أهمها اتفاقية اللجنة التونسية للتحويلات المالية والتي تهدف للتثبت في المصدر الغير شرعي للعملة الموردة والمصدرة (منصة حنبل) واتفاقية مع الديوان الوطني للبريد حول الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات والخطايا بالإضافة إلى اتفاقية تبادل المعلومات مع الإدارة العامة للأداءات.

هذا وقد كان، لإرتفاع نسبة رقمنة الخدمات الديوانية على غرار الخدمات الموجهة للتونسيين بالخارج ، وتفعيل تطبيق المحضر الإلكتروني وحصر مطالب الصلح عن طريق بوابة الصلح الإلكتروني، وتدعيم المكاتب المكلفة بالعمليات التجارية ووحدات الحرس الديواني بالوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة من خلال آلية إعادة التوظيف، الأثر إيجابي في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المضبوطة.

كما يحرص البرنامج على تجاوز النقائص المتعلقة باستخلاص الديون المثقلة وبالتصرف في البضائع المحجوزة والمودعة وبمتابعة القضايا الديوانية، علاوة على العمل على تحسين آجال رفع البضائع من الموانئ التونسية وخاصة ميناء رادس رغم ارتباطه بعدة أطراف خارجية مُتداخلة.

هذا ويعتبر النقص الفادح للعديد الديواني بسبب توقف الانتدابات خلال العشر سنوات الماضية، من أهم التحديات التي ستعمل الإدارة على تجاوزها من خلال القيام بعمليات انتداب متواترة تضمن إعادة تحقيق التوازن الهرمي بين الضباط والأعوان وتقليص معدل الأعمار بين مُنتسبي الديوانة.

تعمل الإدارة العامة للديوانة كذلك على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ويشمل ذلك وضع خطة لمناهضة كل أشكال العنف أو التمييز بين الجنسين وتحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والحياة المهنية مما يساهم في تحسين رفاهية الموظفين وتعزيز إنتاجيتهم.

وتعمل الإدارة أيضا على تمكين المرأة من لعب دور أكبر في القيادة وصنع القرار مع إنشاء برامج توجيهية من أجل دعم وتطوير المهارات الوظيفية كما تسعى الإدارة إلى خلق بيئة عمل ملائمة للاستثمار وخالية من التمييز.

وعلى هذا الأساس تمّ رصد المحاور الإستراتيجية التالية:

تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية: وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد آلية للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.

تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري: وذلك من خلال تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...)، مع مزيد العمل على تدعيم وحدات الحرس الديواني بالوسائل البشرية والمادية والمعدات الخصوصية اللازمة.

تحسين المداخل الديوانية: وذلك من خلال الرفع في المداخل الديوانية ومراجعة وتعديل الأداءات والمعالم الديوانية وتحسين إجراءات تحصيل الإيرادات.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج الديوانة عدة هياكل مركزية و جهوية ويتفرع إلى 10 برامج فرعية:

• برنامجين فرعيين على المستوى المركزي:

- إسناد المصالح العملياتية
- الحرس الديواني

• 8 برامج فرعية جهوية :

- الإدارة الجهوية بتونس الشمالية
- الإدارة الجهوية بتونس الجنوبية
- الإدارة الجهوية بجنوبية
- الإدارة الجهوية بسوسة
- الإدارة الفرعية بصفاقس
- الإدارة الجهوية بالقصرين
- الإدارة الجهوية بقفصة
- الإدارة الجهوية بمدنين

تتم متابعة نشاط الإدارات الجهوية من خلال إبرام عقود أهداف مع السادة المديرين الجهويين، يتعهدون من خلالها بإنجاز عدة أهداف ومشاريع منشودة تتعلق خاصة بالمقايض واستخلاص الديون المثقلة وبيع البضائع المحجوزة والمودعة، وهي أهداف تم ترجمتها في مؤشرات لقياس الأداء. يتم تقييم الإنجازات ومدى تقدم تنفيذ الأهداف المرسومة بصفة دورية عبر تكريس منهجية حوار التصرف من خلال عقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر يتم التطرق فيها إلى السبل الكفيلة بتجاوز الإشكاليات التي حالت دون تنفيذ المطلوب.

ومن الجدير بالذكر أن شركة شبكة تونس للتجارة TTN ومركز الإعلامية لوزارة المالية الملحقة بالبرنامج عدد 09 " قيادة ومساندة" يساهمان بصفتهما فاعلين عموميين في تحقيق أهداف وأنشطة برنامج الديوانة.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1-1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية، حيث أنه في ظل احترام التعهدات الدولية للبلاد التونسية في مجال تسهيل التجارة، وباعتبارها الهيكل المكلف بمراقبة حركة البضائع، تواجه الديوانة تحديات كبرى تكمن في ضمان المعادلة بين "تسهيل المبادلات التجارية" و"إحكام المراقبة والتصدي للغش التجاري".

ولهذا الغرض، فهي تعمل باستمرار على تبسيط الإجراءات الديوانية وتأليتها وتقليل آجالها وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات ولتطلعات المتعاملين الاقتصاديين.

هذا ويعمل البرنامج على تركيز علاقة شراكة مع المؤسسات مبنية على الثقة والشفافية بهدف الرفع من قدرتها التنافسية وخلق مناخ مشجع للاستثمار.

وتم في هذا الإطار ضبط 4 مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

المؤشر 1.1.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:

يدلّ هذا المؤشر على المدّة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع. ويعتبر من أهمّ المؤشرات التي تقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية مثلما نصّت عليه الفقرة السادسة من الفصل السابع لإتفاقية تسهيل التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال قياس وتقييم مساهمة الإجراءات الديوانية في تسهيل التجارة الخارجية، وتحديد المدة الزمنية التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.

وتحرص المنظمة العالمية للديوانة على تشجيع البلدان الأعضاء على قياس أجل التسريح الديواني وتعتبره من أهمّ المؤشرات التي تقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية وذلك حسب ما نصّ عليه الفصل الخامس من النسخة الرابعة من الدليل التوجيهي للمنظمة الصادر سنة 2018 "الدليل التوجيهي لقياس زمن الإفراج".

■ تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
1.97	1.98	1.99	0.35	0.42	يوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

تم تغيير طريقة احتساب معدل آجال التسريح الديواني على العينة المتمثلة في المكتب الحدودي بميناء رادس (الذي يُمثل 80% من حجم التبادلات التجارية الوطنية) لإضفاء أكثر شمولية ودقة بما يسمح بتغطية كل التصاريح الديوانية بدون استثناء كامل أيام السنة باليوم والساعة دون الاقتصار على الاسبوع الأخير من كل شهر عمل (المُعتمدة سابقاً)، مع اعتماد نسبة تعديلية نحو تخفيض الأجل تُقدر بـ 0.5% وهي نسبة تُملئها الضرورة الإحصائية قصد حذف القيم المُتطرفة (Valeurs aberrantes) دون المساس بصحة المؤشر.

حيثُ لو اعتمدنا طريقة الاحتساب الجديدة على ما تم إنجازه خلال سنة 2023 لوجدنا قيمة 1.15 يوم كمعدل آجال تسريح البضائع عوضاً عن قيمة 0.42 يوم المُصرح بها بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023.

وفي نفس السياق تم توقع إنجاز قيمة 0.35 يوم بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024، والتي كانت ستكون 2 يوم لو اعتمدنا طريقة الاحتساب الجديدة.

يتأثر هذا المؤشر بالمسار الذي تتخذه البضاعة عند القيام بدراسة ملف التوريد حسب لون الرواق (أحمر، برتقالي، أخضر) الذي يُحدد مدى وعمق عملية المراقبة الميدانية للبضاعة، كما يتأثر بتوفر ضباط مختصين ذوي كفاءة وهو ما تسعى الإدارة لتوفيره من خلال الانتدابات والتكوين.

واستناداً على طريقة الاحتساب الجديدة فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإعتماد أجل 1.97 يوم كقيمة منشودة لسنة 2027.

المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد. ويندرج هذا المؤشر في إطار تدعيم درجة تسهيل التجارة من خلال منح المؤسسات عديد التسهيلات كالرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء وإجرائها لاحقاً بمقرّ المؤسسة. وقد نصّت الفقرة السابعة من الفصل السابع لإتفاقية تسهيل التجارة (AFE) للمنظمة العالمية للتجارة على ضرورة اعتماد هذه الآلية التي تمكّن من المساهمة في تسيير وتسهيل إنسيابية البضائع الموردة والمصدّرة وقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية من خلال متابعة تقدّم عدد المؤسسات المنتفعة بهذه الصفة ووضع مؤشر لقياسه يتمّ اعتماده من جميع البلدان الأعضاء.

■ تقديرات المؤشر 2.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
244	221	198	195	152	عدد جملي	عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين

يرتبط تحديد القيم المنشودة لسنوات 2025 و2026 و2027 بالنسبة لمؤشر عدد المتعاملين الإقتصاديين بالعدد الجملي للمطالب التي تمّ إيداعها من طرف المتعاملين الإقتصاديين قصد الإنتفاع بالصفة المذكورة وبنسبة المطالب التي تستجيب للشروط، علاوةً على توفر الموارد البشرية الكافية المُكلفة بدراسة المطالب.

واستناداً على معدل زيادة عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإعتماد نسبة زيادة سنوية قارة تُقدر بـ 23 شركة متمتعة بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني:

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور لامادية الإجراءات والوثائق الديوانية منها التبادل الإلكتروني للتصاريح المفصلة للبضائع، وسند التجارة الخارجية، ووثائق المراقبة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولة، والسندات مسبقة الدفع.

تعتبر تآلية ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهم الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ والضغط أكثر على التكلفة مما ينجر عنه تحسين في مردودية المؤسسات وخلق مناخ إقتصادي ملائم للإستثمار.

■ تقديرات المؤشر 3.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
83	81	79	77	75	نسبة جمالية	لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني

بلغت سنة 2023 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني 75% مقابل 72% كنسبة تقديرية. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم برامج التأليه التي تستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية وإعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين عبر الشباك الموحد لشركة شبكة تونس للتجارة إلى جانب مركز الإعلامية لوزارة المالية.

وتبعا للقيمة التي تم تحقيقها سنة 2023 من خلال نجاح الإدارة في رقمنة 15 إجراء من جملة 20 إجراء، فإنه تقرر مواصلة اعتماد نفس القيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 على النحو المبين بالجدول أعلاه.

حيث يُتوقع خلال سنة 2024 تطوير منظومتي المحضر الإلكتروني والصلح الإلكتروني إضافة لتعميم منظومة الخزينة المندمجة وإعتماد الخلاص الإلكتروني عن طريق الأجهزة الطرفية TPE على مختلف قباضات الديوانة خلال سنتي 2025 و 2026.

المؤشر 4.1.1 عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوع على موقع الواب الرسمي للإدارة العامة للديوانة وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتسهيل الخدمات للمواطن وللمتعاملين الإقتصاديين.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس درجة حوكمة وتسهيل الإجراءات الديوانية من خلال تدعيم الشفافية والتسريع في إسداء الخدمات والتقليص في آجال الردّ وتجنّب تنقل المواطنين والمتعاملين إلى المقرّات الديوانية ممّا يساهم في حسن متابعة الطلبات الواردة وتسريع معالجتها وريح الوقت وتسهيل الإجراءات المتعلقة خاصة بالتوريد والتصدير.

■ تقديرات المؤشر 4.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
27	26	25	24	22	عدد	عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

تماشياً مع وتيرة التطور المسجلة خلال سنوات 2021 و 2022 و 2023 من المنتظر المحافظة على نفس النسق وذلك بإضافة خدمة رقمية بموقع الواب كل سنة، مع إضافة خدمة ثانية تتعلق بالتصنيف التعريفي خلال سنة 2024.

إذ من المزمع خلال الثلاث سنوات القادمة (2025-2027) تقديم خدمات رقمية بالموقع الرسمي للديوانة تتعلق بذوي الاحتياجات الخصوصية وبنشر معلومات ملزمة في مجال التصنيف التعريفي وفي مجال المنشأ.

الهدف 2.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي " تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري " حيث ترتبط ظاهرة التهريب بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية وقد شهدت أشكاله ومجالاته اتساعا كبيرا يظاهي تطور المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، ليشمل علاوة على تهريب السلع عبر مسالك موازية أو رسمية، تبييض الأموال، وكذلك "قرصنة" المنتجات الفكرية والأدبية والثقافية.

ويعتبر التهريب من مكبلات نمو الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في نقص في موارد خزينة الدولة كما يشكل عائقاً أمام الاستثمار ويخلّ بقواعد المنافسة بالنسبة للصناعيين والتجار الذين ينشطون في أطر قانونية ومنظمة ويساهم في تنامي ظاهرة التشغيل الهش.

ولهذه الاعتبارات جعلت الديوانة من مقاومة التهريب والغش هدفاً استراتيجياً، وعملت للغرض على تطوير أساليب وآليات العمل ومزيد دعمها إلى جانب القيام بجملة من الإصلاحات التشريعية. وتم في هذا الإطار ضبط 3 مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:

يمكن هذا المؤشر من قياس فاعلية البرنامج في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.

ويمكن هذا المؤشر من المساهمة في تحقيق الهدف من خلال قياس عدد المحاضر المرتبطة بالغش التجاري وخاصة من خلال متابعة وتقييم وتحليل البيانات المتعلقة بالمحاضر وتصنيفها حسب نوعية المخالفة والتي تتمثل خاصة في التصريح المغلوط في قيمة البضاعة أو منشأ البضاعة أو تصنيف البضاعة وذلك قصد وضع الآليات وأخذ التدابير اللازمة لمعالجتها والحدّ منها.

تقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
148 992	135 447	123 134	87 352	101764	عدد	عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل إدارة الإحصائيات والإعلامية المتعلقة حصراً بالغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية.

وإستناداً على معدّل نسبة التطوّر المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإعتماد نسبة تطور 10% إنطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب:

يمكن هذا المؤشر من تعزيز جهودات البرنامج في مكافحة التهريب من خلال توفير الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة عبر متابعة عدد المحاضر المحررة في المجال.

ويمكن هذا المؤشر من قياس عدد المحاضر المحرّرة بالنسبة للبضائع التي تمّ مسكها أو إدخالها للبلاد التونسية بطرق غير مشروعة كالتوريد دون إعلام والتهريب والتي لم تقدّم في شأنها وثائق أو فواتير يكون الغرض منها التهرب من دفع المعاليم والأداءات الديوانية.

كما يمكن هذا المؤشر من قياس الجهود المبذولة من طرف وحدات وفرق الحرس الديواني والمكاتب الديوانية في تحقيق هدف مكافحة التهريب وتبييض الأموال من خلال الحرص على حماية المجتمع والسوق المحلية من استيراد والإتجار بالبضائع الممنوعة أو المحظورة وحماية الصناعة الوطنية وإرساء مبادئ المنافسة العادلة وحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال منع الإتجار في البضائع المقلدة والبضائع التي تضر المجتمع وتعود بالأثر السلبي على المواطنين.

■ تقديرات المؤشر 2.2.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
38651	35137	31943	28 092	26399	عدد	عدد المحاضر للحدّ من التهريب

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل إدارة الإحصائيات والإعلامية المتعلقة حصراً بالتهريب.

حيث تلعب المحاضر دوراً محورياً في إتجاه :

- تعزيز الموارد المالية للخرينة وذلك من خلال استخلاص خطايا الصلح التي بلغت سنة 2023 قيمة 251 مليون دينار بنسبة تطور 19% مقارنة بسنة 2022،
- ردع الأنشطة غير القانونية التي يمكن أن يُمارسها بعض الأشخاص أو الشركات،
- توفير بيانات تحليلية من خلال توثيق المحاضر التي تحتوي على معطيات يمكن استخدامها لتحليل الأنشطة غير القانونية وتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها.
- التعاون مع الجهات الأخرى: توفر المحاضر معلومات يمكن استخدامها من قبل الجهات الأمنية والاقتصادية الأخرى لتعزيز الجهود المشتركة في مكافحة الاقتصاد الموازي.

واستناداً على معدّل نسبة التطوّر المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 وعلى ما تم ضبطه من تقديرات لسنة 2024 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 واعتماد نسبة تطور تُقدر بـ 10%.

المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة التواجد الفعلي لفرق الحرس الديواني المتمركزة على كامل التراب التونسي بما يساهم في تحقيق مردودية أفضل في مقاومة التهريب والتجارة الموازية وذلك من خلال تأمين وحراسة نقاط تقاطع مسالك التهريب البرية والبحرية.

■ تقديرات المؤشر 3.2.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
62	60	58	79	72	نسبة جمالية	نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

تم اعتماد طريقة احتساب جديدة بالنسبة لهذا المؤشر تتمثل في قسمة عدد ساعات الدوريات المنجزة حسب كل فرقة خلال كامل السنة على عدد الساعات بكامل السنة، ثم اعتماد المعدل بين كل الفرق. حيث لو تم اعتماد طريقة الاحتساب الجديدة على إنجازات سنة 2023 لكانت القيمة 56% عوضاً عن 72% التي تم التنصيب عليها بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023.

تم اعتماد هذه الطريقة للاحتساب قصد توفير معلومات دقيقة وشفافة تعتمد على الزمن الفعلي الذي استغرقتة الدوريات، بدلاً من متابعة عدد الدوريات الذي قد يتزايد في إطار زمني محدود ولا يعكس حقيقة التواجد الفعلي لوحدات الحرس الديواني.

حيث بلغت نسبة الانتشار الميداني خلال سنة 2023 قرابة 56% إثر إنجاز 31479 دورية من طرف كامل فرق الحرس الديواني المنتشرين بكامل تراب الجمهورية، مقارنة بـ 58% خلال سنة 2022 إثر إنجاز 32214 دورية.

يُفسر هذا التراجع بالنقص المسجل على مستوى العديد والوسائل الدارجة من ناحية أولى، وتكفل فرق الحرس الديواني بتبليغ الإعلانات المتعلقة باستخلاص الديون الديوانية على حساب الزمن المُخصص للدوريات من ناحية ثانية.

ونظراً لعدم تعزيز إدارة الحرس الديواني بالعديد اللازم خلال عام 2024، واستمرار تكليفهم بتبليغ الإعلانات، يُعتقد أن نسبة التواجد الميداني للحرس الديواني لن تشهد تحسناً خلال هذا العام، ومن المرجح الحفاظ على نسبة التواجد المُنجزة خلال عام 2023.

ومن المنتظر أن تشهد نسبة الانتشار الميداني للحرس الديواني تحسناً خلال السنوات القادمة وفقاً للخطة المقررة لانتداب 600 عريف جديد خلال ثلاث سنوات متتالية، ويُتوقع أن يكون هناك تحسن بمقدار درجتين كل سنة خلال الفترة من 2025 إلى 2027.

الهدف.3.1: تحسين التصرف في المحجوز:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي للبرنامج والمتعلق بـ "تحسين المداخل الديوانية" حيث أسفرت مجهودات مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن حجز كميات هامة للبضائع ووسائل النقل مما أدى إلى تراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

ولتلافي ذلك جعلت الإدارة العامة للديوانة من بين أولوياتها تحسين التصرف في المحجوز وذلك قصد التخفيض في كلفة ونفقات التصرف وتحسين وترفيح عائدات الخزينة بالإضافة إلى حماية المستهلك وحسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز ودعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وتم في هذا الإطار ضبط ثلاثة مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

المؤشر 1.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:

من بين أهم المؤشرات التي تمكّن من قياس هدف تحسين التصرف في المحجوز، هو عدد عمليات البيع بالمزاد العلني للبضائع المحجوزة والمودعة والتي تم تأمينها لدى قباض الديوانة.

يمكن الترفيح في البيوعات بالمزاد العلني من تحسين التصرف في المحجوز من خلال تحسين التصرف في الفضاءات المعدة للتخزين والمحافظة على قيمة البضائع القابلة للبيع وتجنب انخفاض قيمتها التسويقية وإتلافها بما يضمن عائدات أكبر للخزينة.

■ تقديرات المؤشر 1.3.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
5954	4477	3366	1832	1903	عدد	عدد البيوعات بالمزاد العلني

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني 1903 عملية بيع خلال سنة 2023، في حين أنّ التقديرات كانت 1250 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 152%. كما أن محصول البيع تطوّر بصورة مهمة حيث بلغ 141 مليون دينار سنة 2023 مقارنة بـ 120 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطور تُقدر بـ 17.5%.

واستنادا على معدّل نسبة تطوّر عدد عمليات البيع المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 وما هو متوقع إنجاز سنة 2024 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 واعتماد نسبة تطور تُقدر بـ 33%.

المؤشر 2.3.1: عدد الإحالات:

يُبيّن هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة والتي تستجيب لشروط الإحالة مثل صدور حكم قضائي بات بالاستصفاء لفائدة الدولة أو إجراء تسوية صلحية بالتنازل عن البضاعة أو إثر عملية تخلّ لبضاعة مودعة لفائدة الإدارة.

ويساهم هذا المؤشر في تحقيق هدف تحسين التصرف في المحجوز من خلال إحالة البضائع القابلة للإحالة إلى الهياكل العمومية والجمعيات الخيرية وبالتالي تحسين التصرف في فضاءات التخزين وتجنّب تكدّس البضائع وتدهور قيمتها.

■ تقديرات المؤشر 2.3.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
531	531	531	750	531	عدد	عدد الإحالات

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2023 عدد 531 عملية مقابل 700 عملية إحالة منشودة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 76% حيث تمت ملاحظة استمرار انخفاض عدد الإحالات خلال سنوات 2021 و 2022 و 2023.

هذا الانخفاض في عمليات الإحالة خلال السنوات الأخيرة يعكس بالضرورة ارتفاع وتيرة البيوعات خاصة وأن الإستراتيجية المتبعة من طرف برنامج الديوانة بخصوص التصرف في البضائع المحجوزة تركز على التقليل من عدد الإحالات والترفيف في البيوعات بالمزاد العلني وذلك لتحقيق موارد مالية إضافية لخزينة الدولة.

واستنادا على عدد عمليات الإحالة المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 وماهو متوقع إنجازه سنة 2024 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإقرار المحافظة على استقرار عدد الإحالات على المدى المتوسط لتكون في حدود 531 عملية.

المؤشر 3.3.1: عدد محاضر الإتلاف:

يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإتلاف التي تُشرف عليها مصالح الديوانة، وهو ما يساهم في تحسين التصرف في المحجوز من خلال حسن استغلال فضاءات الحجز والإيداع.

■ تقديرات المؤشر 3.3.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
416	378	344	217	243	عدد	عدد محاضر الإتلاف

يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).

حيث بلغ عدد محاضر الإتلاف 243 خلال سنة 2023 في حين أنّ التقديرات كانت 160 أي بنسبة إنجاز تُقدر بـ 152% مُتجاوزا بذلك العدد المسجل سنة 2022 المُقدر بـ 179 أي بنسبة تطور تُقدر بـ 36%، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع وتيرة إتلاف البضائع الفاسدة المتراكمة بالموانئ التونسية بفضل انخراط الإدارة العامة للديوانة في المجهود الوطني لتطهير الموانئ التجارية من الحاويات ذات البضائع التالفة وذات المكوث المطول رفقة بقية المتدخلين بمجال البحرية التجارية، بهدف توفير المساحات بمسطحات الموانئ وتعزيز انسيابية الحركة التجارية.

واستنادا على معدّل نسبة تطوّر عدد عمليات الإتلاف المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 فقد تمّ ضبط تقديرات السنوات 2025 و 2025 و 2027 باعتماد نسبة تطور تُقدر بـ 29%.

الهدف 4.1: تحسين المقايض الديوانية:

يُدرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بتحسين المداخل الديوانية. حيثُ يعكس أهمية المهمة الجبائية الموكولة لبرنامج الديوانة والتي تتمثل في التحصيل العادل للأداءات والمعاليم عند التوريد والتصدير، من خلال التحقق من دقة العناصر المصرح بها علاوة على متابعة التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها، بالإضافة إلى إستخلاص الديون المثقلة عبر استيفاء جميع الاجراءات القانونية المستوجبة وتفعيل آلية التثبيت العقاري.

المؤشر 1.4.1: نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة:

حرصت الإدارة العامّة للديوانة على وضع الآليات الضرورية لتحسين إستخلاص الديون المثقلة على غرار عقد اجتماعات دورية كل أسبوع على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي لمتابعة أهم الملفات ذات الأثر المالي الكبير وتفعيل الإجراءات الجبرية ومتابعة تطور نسبة الإستخلاص، وإرساء آليات للمتابعة والتقييم المتواصل ومعاوضة جهود هياكل الاستخلاص وهو ما يساهم في تحسين المقايض الديوانية الجمالية وضمان عائدات هامة لخزينة الدولة.

■ تقديرات المؤشر 1.4.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
25	25	25	12.56	31	النسبة	نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

بلغت قيمة استخلاص الديون المثقلة سنة 2023 حوالي 35.517 مليون دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ 31% مقارنة بما تم استخلاصه سنة 2022 ويعود ذلك إلى تكثيف عمليات الإحاطة والمساندة لقباض الديوانة واعتماد سياسة المتابعة اللصيقة وتوفير الموارد البشرية واللوجستية خلايا الاستخلاص المحلية والجهوية.

وإستنادا على معدّل نسبة تطوّر قيمة استخلاص الديون المثقلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإعتماد نسبة تطور مستقرة تُقدر بـ 25%.

المؤشر 2.4.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:

لوحظ خلال السنوات الفارطة تسجيل عدد هامّ من عمليات التوريد المصرّح بها والتي استوفت جميع مراحل الرقابة الديوانية دون أن يقوم المصرّح برفع البضاعة المورّدة وإستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية في الآجال القانونية ممّا يؤثّر على المقاييس الجمالية المتأتية من التصاريح الديوانية. ولهذا الغرض حرصت الإدارة العامّة للديوانة على وضع مؤشر للتصاريح المقدمة للاستخلاص والتي لم يتم دفع الأداءات والمعاليم المستوجبة عليها بهدف متابعتها والحدّ منها وإلزام الموردين على الخلاص ممّا سيساهم في إرتفاع القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية وتحقيق الهدف المنشود.

■ تقديرات المؤشر 2.4.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
0.07	0.09	0.11	0.13	0.16	نسبة	نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2023 حوالي 0.16 % من مجموع التصاريح الديوانية المكتتبة، وهي أفضل من النسبة التي تم تحقيقها سنة 2022 البالغة 0.17%.

وبالنظر للنتائج المتوقعة لسنة 2024 وما تم إتخاذه من إجراءات عملية ومتابعة لصيقة ودورية لعمل الهياكل الجهوية على مستوى تسوية التصاريح الديوانية غير المستخلصة الصادرة في شأنها أذون بالرفع، تقرر المحافظة على القيم المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وإعتماد نسبة تطور ثابتة بـ 0.02%.

المؤشر 3.4.1: القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية:

يظطلع برنامج الديوانة بدور هام في تعبئة موارد لخزينة الدولة من خلال استخلاص الأداءات والمعاليم المستوجبة على عمليات التوريد والتصدير علاوة على استخلاص الخطايا والديون المثقلة وتحصيل عائدات بيع البضائع المودعة والمحجوزة بالمزاد العلني.

ونظرا للصعوبات المُعترضة على مستوى المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، فقد إرتأت الإدارة العامة للديوانة وضع مؤشر للقيمة الجمالية للمقايض الديوانية المستخلصة لمتابعة نسق تطورها وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسينها بما يضمن الترفيع في نسبة مساهمتها في تعبئة موارد الدولة.

يُبيّن هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص المقايض الديوانية سواء المتأتية من المعاليم والأداءات المستخلصة المتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية، أو المتأتية من عمليات إستخلاص الديون المثقلة، أو من محصول بيع البضائع المحجوزة بالمزاد العلني.

■ تقديرات المؤشر 3.4.1:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
13 393	12 587	11 830	11 659	10 450	قيمة (مليون دينار)	القيمة الجمالية للمقايض الديوانية

بلغت المقايض الديوانية سنة 2023 قيمة 10450 مليون دينار أي بزيادة 77 مليون دينار مقارنة بالمقايض المستخلصة سنة 2022 (10373 م د) وبفارق كبير عما تم تحقيقه سنة 2021 (8409 م د).

واستنادا على معدّل نسب تطوّر قيمة مقايض الميزانية خلال الخمس سنوات السابقة:

2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنة
10 450	10 373	8 409	7 359	8 200	7 891	القيمة بالمليون دينار
0.742%	23.356%	14.268%	-10.256%	3.915%	***	نسبة التطور مقارنة بالسنة السابقة
6.4%						معدل نسبة التطور

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطور 6.4% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023 وعليه تُقدر القيمة المستهدفة لسنة 2025 بـ 11830 مليون دينار.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1.1: تسهيل عمليات التصريح الديواني للبضائع:	المؤشر 1.1.1: معدل آجال التصريح الديواني للبضائع	1.99	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	5389 14594	-احتساب معدل آجال التصريح الديواني على العينة المتمثلة في المكتب الحدودي بميناء رادس (الذي يُمثل 80% من حجم التبادلات التجارية الوطنية) بما يسمح بتغطية كل التصاريح الديوانية بدون استثناء كامل أيام السنة باليوم والساعة - مواصلة تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الأجل العادية والمحددة مسبقا (Timeur) قصد التدخل لحل الإشكاليات المعترضة والتسريع في التصاريح الديوانية موضوع التأخير.
المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	198	نشاط عدد1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد 5: الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	526047 5389 14594	- تعزيز مكتب المتعامل الاقتصادي المعتمد بالموارد البشرية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديته. -التنسيق المتواصل بين مكتب المتعامل الاقتصادي المعتمد ومختلف المكاتب الجهوية (مكاتب الإلحاق) والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تتعرض لها الشركات المنتفعة بهذه الصفة. - دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات من خلال تنظيم حملات تحسيسية. - إبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة مما سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية. - إجراء دورات تكوينية حول استعمال التطبيق الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الاقتصادي المعتمد.	

<p>- الشروع في إنجاز مشروع اقتناء وتركيز ووضع حيز الاستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة</p> <p>- وضع حيز الاستغلال للتطبيق الإعلامية المتعلقة بشهادة المراقبة الفنية</p> <p>- مواصلة وضع حيز الاستغلال لمشروع الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة الطرفية TPE والخزينة المندمجة</p> <p>- إنجاز تطبيق خاصة "بوصل الخروج" على مستوى مخازن ومساحات التسريح الديواني</p> <p>-تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد.</p>	<p>5389</p> <p>14594</p>	<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات</p> <p>نشاط عدد5:</p> <p>الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>79</p>	<p>المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني</p>	
<p>- تحيين الحاجيات المحتملة للخدمات على الخط</p> <p>- تحيين ومتابعة البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب بصفة دورية.</p> <p>- تدعيم سياسة التواصل والاتصال من خلال تعزيز خلية الاتصال بالموارد البشرية الضرورية للردّ على تساؤلات ومشاكل المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين الواردة على موقع الواب في أحسن الأجل.</p>	<p>14594</p>	<p>نشاط عدد5:</p> <p>الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>25</p>	<p>المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني</p>	
<p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة.</p> <p>-الاستغلال الحيني لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية مما سيساهم في المتابعة الحينية للمحاضر.</p>	<p>5389</p> <p>19666</p>	<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات</p> <p>نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية</p>	<p>123 134</p>	<p>المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري</p>	<p>الهدف 2.1 مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</p>
<p>- مواصلة تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (الاقتصادية والاجتماعية...).</p> <p>- إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية</p> <p>- إحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية.</p> <p>-الانخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة (AIRCOP، GLOBAL، SHIEL، CCP، الخ)</p> <p>- منع عمليات العبور البري بالنسبة</p>	<p>5389</p> <p>19666</p>	<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات</p> <p>نشاط عدد4: مقاومة التهريب</p>	<p>31943</p> <p>58%</p>	<p>المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب</p> <p>المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة</p>	

لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريب والتجارة الموازية. - إجراء دورات تكوينية مستمرة مشتركة في مجالات الاستعلام، المراقبة المرورية والتدخل، مكافحة التهريب، الجرائم المالية والجرائم المنظمة.		والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية			
- إعداد مشروع أمر يتعلق بشروط وإجراءات بيع البضائع الموضوعة قيد الإيداع لدى مصالح الديوانة والتقويت في البضائع المتخلى عنها لفائدة إدارة الديوانة وفي الأشياء المصادرة بموجب حكم بات أو الأشياء المتنازل عنها بمقتضى صلح مصادق عليه. - إحداث خلية مركزية لتنسيق وتنظيم عمليات البيع. -إعداد دليل إجراءات للتصرف في المحجوزات من المعادن الثمينة والعملة الصعبة وغيرها من المحجوزات	14594	نشاط عدد5: الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	3366	المؤشر 1.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.1 تحسين التصرف في المحجوز:
			531	المؤشر 2.3.1: عدد الإحالات	
			344	المؤشر 3.3.1: عدد محاضر الإلتاف	
- إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الاستخلاص يتضمن، الاجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الاستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها. - تكثيف متابعة قباض الديوانة لاستخلاص الديون المثقلة والحرص على عدم ضياعها بالتقادم (تنسيق ومتابعة). -استهداف الديون حسب قيمتها باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق. - برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق. - التراسل الإلكتروني بين إدارة الاستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP. - تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. - اللجوء إلى عدول الخزينة للقيام بتبليغ وتنفيذ أعمال التتبع بغاية استخلاص الديون المثقلة في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. - دراسة إمكانية إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.	5389	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	25	المؤشر 1.4.1 نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	الهدف 4.1 تحسين المقاييس الديوانية
			0.11	المؤشر 2.4.1 نسبة التصاريح موضوع الأذون	
- متابعة قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم استخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.	5389	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5:			

	14594	الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها
	5389	نشاط عدد 2: تنمية القدرات	11830	المؤشر: 3.4.1 القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية
	14594	الدعم الاقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		
<p>- متابعة وتقييم المقاييس المستخلصة الجمالية بصفة شهرية</p> <p>- متابعة و تقييم المقاييس المستخلصة لكل إدارة جهوية وبكل مكتب بصفة أسبوعية.</p> <p>- تحليل الفوارق بين المقاييس المستخلصة والمقاييس المستهدفة بعقود الأهداف بالنسبة لكل إدارة جهوية</p> <p>- متابعة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يقع استخلاص الأداءات المعاليم المستوجبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين وحث رؤساء المكاتب على استخلاصها</p> <p>- متابعة وتقييم الخطايا المرفوعة والمعاليم الإضافية المستخلصة</p> <p>- متابعة التصاريح المنضوية تحت الأنظمة التوقيفية (SE,SA) بالنسبة لكل مكتب وحث رؤساء المكاتب على تسويتها</p> <p>- متابعة وتقييم قباض الديوانة فيما يتعلق بمحصول البيوعات بصفة أسبوعية</p> <p>- متابعة وتقييم قباض الديوانة فيما يتعلق بالديون المنقولة بصفة أسبوعية</p> <p>- رقمنة الملفات المتعلقة بالنزاعات الديوانية</p> <p>- متابعة وتقييم تسوية مطالب الصلح الإلكترونية</p> <p>- متابعة تنفيذ عروض الصلح الصادرة</p> <p>- متابعة وتقييم القضايا الديوانية المنشورة سواء على المستوى المركزي (إدارة النزاعات والتتبعات) أو على المستوى الجهوي (الإدارات الجهوية)</p> <p>- تطوير تطبيق المحضر الإلكتروني وربطها بمنظومة مطلب الصلح الإلكتروني</p>				

2. مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية هما فاعلان عموميان ملحقان للبرنامج عدد 9 "القيادة والمساندة" يتدخلان في إطار أداء برنامج الديوانة من خلال مساهمتهما في تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية لتحقيق هدف "تسهيل عمليات التسريح الديواني" من خلال مؤشر الأداء " نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني".

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

قدرت ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2025 بـ 569,601 م د مقابل 567, 796 م د سنة 2024 . هذا وتم إعداد هذه التقديرات على ضوء الحاجيات الفعلية والضرورية لسير مصالح البرنامج حسب مختلف الأقسام، كما تم فيها مراعاة المنهج المعتمد في تحديد الحاجيات حسب النسب المظبوطة في منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2025.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

التطور	تقديرات 2025 2-	ق م 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات		
					النسبة %	المبلغ (1) - (2)
	4 470	449 130	400835	نفقات التأجير	1%	
	7 900	47000	37377	نفقات التسيير	17%	
	-5	4566	3968	نفقات التدخلات	0%	
	-10 560	67100	41589	نفقات الاستثمار	-16%	
	0	0	0	نفقات العمليات المالية	-	
	1 805	567796	483769	المجموع	0.32%	

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	400835	449 130	453 600	467 208	485 896
نفقات التسيير	37377	47000	54900	57096	59380
نفقات التدخلات	3968	4566	4561	4698	4839
نفقات الاستثمار	41589	67100	56540	60 229	65 462
نفقات العمليات المالية	0	0	0		
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	483769	567796	569 601	589 231	615 577
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	484969	568996	570 801	590 431	616 777

- **نفقات التأجير:** قدر ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 1 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 ويعود ذلك أساسا لرصد إتمادات بعنوان الزيادة في الأجور ابتداء من شهر جانفي 2025 وتسوية عملة الحضائر إضافة إلى إنتداب عدد 3 ملازم من خريجي الأكاديمية العسكرية وعدد 6 ملازم أول من الأكاديمية البحرية بعد إنتهاء مدة تكوينهم ابتداء من شهر جويلية لسنة 2025 والإنعكاس المالي للإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في 250 خطة. كما تم إقرار إنتدابات جديدة لسنة 2025 بـ 300 خطة والمتمثلة في 250 عريف للديوانة و50 ملازم للديوانة دون إحتساب الإنعكاس المالي على أن يتم إحتسابه بميزانية البرنامج لسنة 2026.
- **نفقات التسيير:** تعتبر نفقات التسيير في تطور مستمر لتحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية البرنامج مع محاولة تسديد بعض الديون المتراكمة لسنوات سابقة لفائدة وزارة الدفاع واتصالات تونس فقد تم رصد إتمادات بمبلغ 7,2 مليون دينار لتسديد جزء من الديون المقدرة بـ 12 مليون دينار. كما تم تحيين الإتمادات الخاصة بتراسل المعطيات إثر تحرير مشروع العقد مع شركة إتصالات تونس.

هذا بالإضافة إلى الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتعهد وصيانة معدات خصوصية وذلك نتيجة لإقتناء أجهزة سكانار.

- **نفقات الاستثمار:** قدرت نفقات الإستثمار لسنة 2025 بـ 56,540 م د إي بإنخفاض بنسبة 16% مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك بالأساس إلى إعتماد التقدم المادي التقديري لإنجاز صفقات الإقتناءات وإنجاز المشاريع وبذلك لم يتم رصد إعتمادات دفع للتجهيزات الجديدة المزمع إقتناؤها خلال سنة 2025 على غرار إقتناء وسائل نقل وأجهزة سكانار ومعدات إعلامية على أن يتم رصد إعتمادات دفع في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026.

برنامج الحماية

رئيسة البرنامج: السيّدّة فتيحة الغربي
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 06 جانفي 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1 تقديم الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج الجباية أساسا في تعبئة موارد الخزينة من خلال تأمين أعمال المراقبة والنزاع الجبائي مع الحرص على حسن تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بقاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والإتاوات وغيرها من الموارد الجبائية المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل، وكذلك العمل على تيسير وتبسيط إجراءات القيام بالواجبات الجبائية وتحسين جودة إسداء الخدمات للمطالبين بالأداء من خلال نشر المعلومة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي والسهر على تحسين جودة الاستقبال وتقليص آجال معالجة المطالب والعراض.

ويعمل البرنامج على مزيد التحكم في النسيج الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي باعتبار أهمية دور البرنامج في تعبئة الموارد الإضافية لفائدة ميزانية الدولة خاصة في ظل التحديات التي تعرفها البلاد في هذا الظرف الاستثنائي، حيث يركز البرنامج من خلال الهياكل المكلفة بالمراقبة الجبائية على تكثيف عمليات المسح الميداني لحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقه، وإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية وتحسين نسبة التغطية في المراقبة الجبائية بآلية المراجعة الجبائية وخاصة من خلال تفعيل عمليات المراجعة المحدودة.

وينتفع في هذا الإطار بمساعدات فنية وتمويل مشاريع في إطار اتفاقيات وبرامج شراكة بين وزارة المالية وهياكل دولية من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية. وتتلخص محاور المساعدة الفنية فيما يلي:

- تحسين قدرة تونس على مكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح،
- تعزيز قدرات تونس في مجال مكافحة الجرائم الضريبية والمالية،
- دعم تونس في تنفيذ التدابير الضريبية التي تهدف إلى تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على الشركات والعاملين لحسابهم الخاص والموظفين،
- مساعدة تونس على الاستخدام الفعال لأدوات التبادل الدولي للمعلومات للأغراض الجبائية وتنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية،
- مساعدة تونس في تصميم وتنفيذ برنامج الامتثال الضريبي،
- مساعدة تونس في تعزيز تحليل السياسة الجبائية،

- مساعدة فنية حول التصرف في المخاطر الجبائية واستغلال المعلومات.

ويسعى برنامج الجبائية إلى الإيفاء بتعهدات مضمنة باتفاقيات مبرمة مع هيكل وطنية ومنظمات دولية تهدف لإثراء قاعدة المعلومات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية من خلال تبادل المعلومات بصفة آلية أو عند الطلب على غرار:

- **هياكل وطنية:** الإدارة العامة للديوانة والسجل الوطني للمؤسسات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولجنة التحاليل المالية وبورصة الأوراق المالية والوكالة الفنية للنقل البري ووزارة التجارة ...

- **منظمات دولية:** المنتدى الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية (معاهدة FATCA)...

قامت الإدارة العامة للأداءات بتفعيل تبادل التصاريح حسب كل دولة من المحور 13 من مشروع التصدي لظاهرة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEBS وذلك تبعا لانخراطها الطوعي في البرنامج المذكور (نوفمبر 2017) حيث تم الشروع في تنزيل التوصيات المنبثقة عنه ضمن التشريع الوطني بمقتضى الفصول من 29 إلى 35 من قانون المالية لسنة 2019.

كما قامت الإدارة بتطبيق قانون نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) بمقتضى اتفاق بين الحكومة التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي المصادق عليه وعلى ملحقه بمقتضى القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2019 المؤرخ في 01 أوت 2019 وتطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 131 لسنة 2019 المؤرخ في 01 أوت 2019.

أما فيما يتعلق بالتبادل الدولي للمعلومات عند الطلب فقد تمّ خلال سنة 2023 توجيه عدد 361 طلبا إلى الخارج وتحقيق مردودية جبائية تساوي 11.3 م د في حين توصلت الإدارة بعدد 59 طلب معلومات من الخارج.

كما يعتمد برنامج الجبائية على منظومة تطوير كفاءات عصرية من خلال برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد، تمكّن من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي للتكوين ومع بعض المنظمات الدولية فيما يخص التعاون الدولي في مجال التكوين على غرار الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا ومركز اللقاءات والدراسات لمسيّري الإدارات الجبائية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وبناء على ذلك يتم تركيز العمل على المحاور والأولويات الاستراتيجية التالية:

- **مزيد التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي** من خلال إعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالح إدارة الجباية في اتجاه تعصير هياكلها.
- **استغلال آلية التعاون الدولي في مجال التكوين لتطوير قدرات الأعوان** في دفع المطالبين بالأداء للامتثال الضريبي التلقائي وحصر النظام التقديري في مستحقّيه والعمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن القطاع المنظم.
- **تدعيم سياسة التواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية** من خلال تطوير عدد الخدمات المسداة عن بعد وتنويع قنوات الاتصال (الهاتف، البريد الإلكتروني، مواقع واب، تطبيقات إعلامية، مواقع التواصل الاجتماعي...).
- **إرساء نظام معلوماتي جديد ومتطور**، تتوفر فيه الشروط اللازمة لتأمين السلامة المعلوماتية ويساهم في حسن التصرف واستغلال قاعدة البيانات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية ليساعد على حسن واتخاذ القرار.

وبناء عليه يسعى برنامج الجباية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها.

2-1 الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج الجباية هيكلًا وحيدًا هو الإدارة العامة للأداءات. وقد تمّ تنزيل هذا البرنامج إلى برنامج فرعي على المستوى المركزي و34 برنامجًا فرعيًا على المستوى الجهوي.

ويعمل البرنامج بالتنسيق مع مختلف البرامج الفرعية على تحقيق الأهداف المرسومة من خلال عقود أهداف تطبيقًا للاستراتيجية العامة للبرنامج.

ويضطلع مركز الإعلامية لوزارة المالية (CIMF) بصفته فاعلاً عمومياً بدور فعّال في إنجاح تنفيذ إستراتيجية البرنامج عن طريق الدّعم اللوجيستي والفني حيث يقوم بالإشراف على نظام المعلومات والتطبيقات الإعلامية وتطويرها وتحسينها (رفيق، صادق...) كما يعمل على تطوير مشاريع إحداث المنصات الإلكترونية جديدة وذلك تطبيقاً لأحكام التشريع الجبائي الجاري به العمل مثل المنصة الإلكترونية

الخاصة بالخصم من المورد (TEJ) وصناديق التسجيل الآلي (Caisses enregistreuses) والفوترة الإلكترونية ...

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي تدعيم سياسة الاتصال والتواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية وهو ما يمكن من تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحث المطالبين بالأداء على الامتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وتطوير الخدمات الموضوعية على الخط وكذلك تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة. وقد عمل البرنامج على تطوير برمجيات تمكن من تحسين الخدمات المسداة على الخط خاصة بعد إصدار تطبيق simulateur de calcul des impôts (Tuni-impôts) وبوابة الجباية والمنصة الإلكترونية الخاصة بالخصم من المورد Tej والتي ساهمت في تحسين جودة الخدمات وفي تقريب الإدارة من المواطن.

المؤشر 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد:

يتنزل هذا المؤشر في إطار تحسين الخدمة وتسهيل عملية الإرشاد للمواطن وتقليص الضغط على الإدارة وذلك من خلال حصول المطالب بالأداء على المعلومة الجبائية دون الحاجة إلى التوجه إلى مقرات الإدارة حيث أنه وفي إطار تقريب الإدارة من المطالب بالأداء، تم منذ سنة 2012، تم إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد قصد تمكين المتعامل مع الإدارة من الانتفاع بالإرشاد الجبائي بواسطة الهاتف دون حاجة إلى التنقل إلى مقرات المصالح الإدارية.

وفي صورة تعذر المدّ بالمعلومة في الحين، يتعهد مركز الإرشاد بالاتصال به والإجابة عن سؤاله في أجل أقصاه 48 ساعة.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
100	100	100	100	99.81	%	المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

يواصل البرنامج رغم تحقيقه نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، المحافظة على متابعة هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة من حيث الحرص على التواصل مع المطالبين بالأداء فيما يتعلق بالإرشاد الجبائي وتقديم المعلومات الدقيقة في إطار الشفافية مع تحديد نسبة 100 % لسنوات 2025-2027.

وتجدر الإشارة بأنّ مركز الإرشاد الجبائي يحتاج برنامج تعصير لوجيستي ومعلوماتي على غرار البحث عن تطبيق جديدة للتصرف في المكالمات الهاتفية عوضا عن التطبيق الحالية بالمركز والتي أصبحت محدودة وكثيرة الأعطاب المفاجئة وغير مواكبة للتطور التكنولوجي الحالي وهو ما من شأنه تعطيل سير العمل بالمركز.

ويهدف هذا التعصير إلى توسيع مهام المركز بإضافة خدمات جديدة... (خدمات متعددة) لغاية تدعيم سبل تواصله مع المطالبين بالأداء كإضافة البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

وفي إطار تحسين جودة الخدمات المسداة من قبل المركز يعترزم:

✓ الشروع في البحث عن تطبيق جديدة للتصرف في المكالمات الهاتفية (Application de gestion des appels téléphoniques) عوضا عن التطبيق الحالية بالمركز التي تم اقتنائها سنة 2011 (GAYA et COSMO-CALL).

✓ العمل على تدعيم المركز بالموارد البشرية الكافية.

✓ العمل على إرساء تطبيق بالمركز للتصرف في القاعدة الوثائقية (Application de gestion de la base documentaire) سيما وأن القاعدة الوثائقية الحالية تفتقر لمحرك بحث وهي مضمنة بصيغة PDF، يستغرق البحث فيها عن المعلومة الحينية وتقديمها للمطالبين بالأداء الكثير من الوقت وهو ما من شأنه الرفع من مدة انتظار الأجوبة عبر الهاتف.

المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقات الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية:

يُدرج هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجبابة ويهدف إلى التخلي تدريجياً عن طريقة التصرف اليدوي في مجموعة من الشهادت المسلمة من قبل مصالح الجبابة إلى المتعاملين معها واستبدالها بتطبيقة إعلامية تمّ وضعها للغرض بما يساهم في توحيد نماذج الشهادت المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف العبء على الأعوان وتقليص آجال الاستجابة لمطالب المواطنين والملائة بين التشريعات الجديدة بقوانين المالية وغيرها من مصادر التشريع والشهادت المسلمة. وقد تم في مرحلة أولى برمجة 35 شهادة بالنسبة للفترة 2018-2022 (تمّ إنجاز 32 منها إلى غاية موفى سنة 2022 وإتمام الشهادت الثلاثة المتبقية في بداية سنة 2023 وفي مرحلة ثانية برمجة 9 شهادت لسنوات 2025-2027).

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
3	3	3	3	5	شهادة	المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية

يمكن هذا المؤشر من متابعة نتائج أعمال إدراج الشهادت بالتطبيقة الإعلامية سنوياً وفقاً لمخطط التنفيذ، وبناءً على الإنجازات المحققة خلال السنوات السابقة تعتزم الإدارة استكمال إدراج بقية الخدمات الإدارية بعدد 3 شهادت سنوياً أي 3 شهادت خلال سنة 2024 وتم تقدير عدد الشهادت التي سيتم إدراجها بالتطبيقة الإعلامية بعدد 9 شهادت على مدى سنوات 2025-2027.

المؤشر 3.1.2 : تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين:

يمكن المؤشر المتعلق بتحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين من تقليص آجال إسداء الخدمة المطلوبة في إطار تحسين العلاقة مع المطالب بالأداء وتفاذي تبعات التأخير في إيقاف الواجبات الجبائية عند التصريح بالتوقف عن النشاط.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
11	13	15	25	-	يوم	المؤشر 3.1.2 : تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسّن آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين بمكاتب مراقبة الأداءات حيث يبلغ متوسط معدّل الاستجابة لتلك المطالب 60 يوماً خلال سنة 2023 وهي آجال ستعمل الإدارة على مدى سنوات 2024-2027 على تقليصها إلى 11 يوماً في غضون سنة 2027.

الصعوبات والتدابير المتخذة لتحقيق الهدف:

رغم مواجهة الإدارة لعدّة صعوبات في تحقيق هذا الهدف ونخصّ بالذكر منها:

- النقص المسجّل في الموارد البشرية لا سيما العاملين منهم في خلايا الخدمات وذلك بسبب توجيه مجهوداتها نحو المراقبة الميدانية والمراجعة الجبائية والحرص على تطوير المردودية المالية لا سيما المحققة منها نقدا كالعامل على ترشيد تدخلات الأعوان باستعمال منظومة التصرف في المخاطر الجبائية
- ضعف الوسائل اللوجيستية والمنصات المعلوماتية والإلكترونية المركّزة بمركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

فقد تمكّنت مصالح الجبائية سنة 2023 من تحقيق نسبة إنجاز تقارب الـ 100 % بالنسبة للمؤشر نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد و تفوق الـ 100% بالنسبة للمؤشر عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشكايات الجبائية. وتعمل الإدارة على مزيد إحكام التصرف في الخدمات المسداة من قبل مصالحها المركزية والخارجية إلى المتعاملين معها من خلال :

- ✓ تأهيل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد وإدارة المؤسسات المتوسطة للحصول على شهادة ISO 9001 المتعلقة بجودة التصرف.
- ✓ تطوير تطبيقات تمكن من تبادل المعلومات والمكاتب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجبائية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها.
- ✓ رقمنة عدد من مسارات تدخلات مصالح المراقبة بهدف تجريبها من طابعها المادي.

✓ تيسير التواصل بين مصالح الجبائية ودفاعي الضرائب وذلك بتفعيل سياسة الاتصال داخل إدارة الجبائية وتحديد مهامها وبعث خطة مكلف بالإعلام والإرشاد بالمصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات وتركيز منظومة عصرية للاستقبال بمختلف مصالح الجبائية وتكوين أعوان وإطارات إدارة الجبائية في مجال الاتصال والتواصل.

الهدف 2.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

يمكن هذا الهدف من تقييم مدى نجاعة مصالح الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي وإدماج القطاع الموازي في الحركة الاقتصادية.

ويندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي".

المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة:

يمكن المؤشر من تقييم مدى نجاعة تدخلات البرنامج في دفع المطالبين بالأداء إلى تسوية وضعياتهم الجبائية من حيث إيداع التصاريح الجبائية. وتسعى إدارة الجبائية إلى تحسين امتثالهم الضريبي التلقائي.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
30	29	28	27	16	نقطة	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

بلغت نسبة إيداع التصريح السنوي بعنوان سنة 2022 في الأجال القانونية 43.43 % وبعد تدخل أعوان المراقبة تطورت هذه النسبة لتبلغ 59.67% بنهاية شهر ديسمبر من سنة 2023. وبذلك يبلغ عدد نقاط تحسن نسبة الإيداع 16.24 نقطة. ورغم قيام الإدارة بمجهودات كبيرة جدًا في تبليغهم مكاتيب تحسيسية وتنابيه قصد تسوية وضعياتهم إضافة إلى عمليات المسح الجغرافي إلا أنّ نسبة الإنجاز بلغت 62.46% مقارنة بما تم تقديره لسنة 2023 (26 نقطة) ويعود ذلك إلى قيام الإدارة بإلحاق قرابة 100.000 مطالبا بالأداء من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي، مورّعين كما يلي:

✓ عدد 14000 مطالبا بالأداء، تمّ رفض مطالب التجديد لهم للبقاء صلب النظام التقديري.

✓ عدد 40000 مطالباً بالأداء في حالة إغفال ولم يقوموا بالتالي بمطالب تجديد للانتفاع بالنظام التقديري.

✓ عدد 56000 مطالباً بالأداء، بمقتضى أحكام الأمر عدد 802 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المتعلق بتحديد قائمة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات داخل المناطق البلدية والمستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري المنصوص عليه بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات. وهو ما أثر سلباً على نسب الإيداعات.

وتتطلع الإدارة إلى الرّفْع من هامش تطوّر نسب إيداع التصاريح الجبائية وذلك بتكثيف تدخلات مصالح المراقبة بمعدّل نقطة من سنة إلى أخرى اعتباراً لما تمّ تقديره في سنة 2024، من خلال العمل على تكثيف الحملات التحسيسية كتوجيه مكاتيب تحسيسية إلى المطالبين بالأداء وحسن استغلال منصات التواصل الاجتماعي واعتماد الومضات الإعلامية وإعداد نماذج مطبوعات تنابيه وقرارات توظيف إجباري قصد اعتمادها من قبل الأعوان.

المؤشر 2.2.2: تطوّر عدد الاكتشافات:

يتعلّق هذا المؤشر باحتساب عدد اكتشافات المطالبين بالأداء الناشطين دون إيداع تصاريح في الوجود أي دون فتح معرّفات جبائية، المحقّقة من قبل مكاتب مراقبة الأداءات.

تمكّن آلية الاكتشافات من الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي ومقاومة السوق الموازية وتحقيق العدالة الجبائية من خلال أعمال المراقبة الميدانية بهدف تحيين جاذبية المطالبين بالأداء والتفطن إلى حالات ممارسة النشاط بدون إيداع التصريح بالوجود لدى إدارة الجبائية في إطار سياسة مقاومة التهرب الجبائي، ويتعلّق المؤشر بحالات اكتشاف أشخاص طبيعيين أو معنويين ينشطون دون إيداع تصريح في الوجود طبقاً لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
1300	1200	1100	1000	*	العدد	المؤشر 2.2.2: تطوّر عدد الاكتشافات

ستعمل الإدارة على تكثيف عمليات المسح الجغرافي التي تمكّن من تطهير جاذبية المطالبين بالأداء ومزيد إحكام التصرف في النسيج الجبائي والتنسيق مع الهياكل الإدارية ذات الصلة (ديوانة، تجارة ..) خلال الفترة 2024-2027 قصد تحقيق 1000 اكتشاف خلال سنة 2024 والوصول إلى تحقيق 1300 اكتشاف في غضون سنة 2027.

المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية:

في إطار التصدي للتهرب الجبائي، تسعى مصالح الجبائية عبر متابعة تطور عمليات المراجعة الجبائية إلى تحسين نسبة التغطية بواسطة آلية المراجعة الجبائية من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتكثيف اعتماد عمليات المراجعة المحدودة بما يمكن من تقليص مدة المراجعة وترقيع عدد العمليات المنجزة وذلك بهدف التثبيت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.

ولمساندة المصالح المكلفة بالمراجعة تسعى المصالح المركزية إلى تدعيم نظام الاستقصاء والنفاذ إلى المعلومة الجبائية من خلال تدعيم الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
30000	28000	26000	22000	20508	عملية مراجعة	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية

اعتبارا لما تمّ إنجازه خلال سنة 2023 (20508 عملية مراجعة جبائية) وبهدف مزيد تحسين نسبة تغطية النسيج الجبائي، يسعى البرنامج إلى الترفيع في عدد عمليات المراجعة خلال الفترة 2025-2027 من خلال دعوة مسؤولي البرامج الفرعية إلى الحرص على تكثيف استعمال آلية المراجعة المحدودة وإتمام تصفية طلبات التوضيحات والإرشادات المبلّغة على معنى أحكام الفصل 37 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية (م ح إ ج).

المؤشر 4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بامتيازات جبائية في مادة الأداءات المباشرة

يمكن هذا المؤشر من :

- مراقبة الامتيازات الجبائية وترشيد النفقات الجبائية (Dépenses fiscales) وذلك بالتدقيق في النفقات الجبائية المستهلكة بعنوان عمليات طرح الأرباح من الضريبة على الشركات.
 - المساهمة في تحقيق العدالة الجبائية وذلك من خلال مراقبة المنتفعين بتلك الامتيازات دون وجه قانوني.
- ويمكن هذا المؤشر من ترشيد النفقات الجبائية وذلك بحصر الانتفاع بالامتيازات الجبائية في مادة الأداءات المباشرة في حدود الأشخاص المعنويين الذين أنجزوا بصفة فعلية ودخلوا طور النشاط الفعلي واحترموا جميع شروط الانتفاع بتلك الامتيازات.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
37	35	33	30	*	%	4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات الجبائية في مادة الاداءات المباشرة

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات الجبائية في مادة الأداءات المباشرة خلال الفترة 2025-2027 حيث تسعى الإدارة إلى بلوغ نسبة 37 % خلال سنة 2027 من الأشخاص المعنويين الذين انتفعوا بامتيازات جبائية.

الهدف 3.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

يُنزل هذا الهدف في إطار توجيه تدخلات مصالح المراقبة نحو الملفات الجبائية ذات المخاطر الجبائية المرتفعة تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية ولغاية الرفع من المردودية المالية وذلك من خلال استغلال المعطيات المستقصة المضمّنة خاصة بقاعدة البيانات وانتقاء الملفات باعتماد آلية تحليل المخاطر الجبائية كتوجيهها نحو:

- القطاعات والأنشطة والمطالبيين بالأداء الذين لم تبلغ مساهماتهم الجبائية المستوى المطلوب مقارنة بأهمية وحجم نشاطهم،

- مقاومة القطاع الموازي وحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقه،
- تفضيل آلية الصلح على النزاع الجبائي خاصة عندما تقترن عملية التسوية بالتزام المطالب بالأداء بإمكانية الدفع بالحاضر (كلياً أو جزئياً) وذلك أخذاً بعين الاعتبار للضغوطات التي تشهدها المالية العمومية وضرورة توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة.

ويساهم هذا الهدف في متابعة مستوى تطوّر مردودية تدخلات مصالح المراقبة لتعبئة موارد ميزانية الدولة من خلال تطوير القدرات المهنية لأعوان الجباية باعتماد آلية التصرف حسب المخاطر وتحسين ظروف العمل وتعصير نظم المعلومات المعتمدة وترشيد منظومة حوكمة التصرف الإداري والمالي.

المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية:

يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الاعتراض على قرار التوظيف الإجباري.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
6600	6000	5500	5392	5220	مليون دينار	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية

تسعى مصالح الجباية إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل نسبة تقارب الـ 10% مقارنة بالسنة السابقة وذلك من خلال حسن استغلال منظومة "سيدار" الخاصة ببرمجة الملفات الجبائية وتكثيف تدخلات الأعوان والرفع من عدد التنابيه المبلّغة وتنويع مصادر قاعدة البيانات والمعطيات من جهة وتأمين المعلومة الجبائية الرقمية من جهة أخرى.

المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح:

يتمثل المؤشر في قياس مدى نجاعة مصالح المراقبة في توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة من خلال مقارنة مجموع المبالغ المدفوعة بالحاضر من مجموع المردود المالي المتأتي من تدخلات الأعوان المنتهية بصلح في إطار تسوية الإغفالات.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
41	40	39	38	37,6	%	المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

في إطار المساهمة في توفير السيولة وتعبئة موارد الخزينة، تحت الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2023 قد شهدت تحقيق المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وعددها 29 مركزا مردودية جبائية جمالية تساوي 2041 م د (دون اعتبار إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية) وذلك مقارنة بمردود جملي محقق من قبل نفس تلك المراكز خلال سنة 2022 قدره 1895 م د أي بنسبه تطوّر بلغت 7 % وتجاوزها بالتالي لنسبة التطور على المستوى الوطني البالغة 6.7 %.

وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى التّرفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة نقطة كل سنة اعتبارا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها معظم المؤسسات.

المؤشر 3.3.2 نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية:

تمكن منظومة SeDAR من :

- تكريس مبدأ الشفافية في انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية مع ضمان المردودية المالية باعتماد منهج تحليل المخاطر في إعداد برنامج المراجعة الجبائية،
- المساهمة في تحقيق العدالة الجبائية.

ويتمثل المؤشر في قياس نسبة اعتماد منظومة " سيدار " في انتقاء الملفات الجبائية المزمع مراجعتها خلال كل برنامج مراجعة ويهدف ذلك إلى استعمال المنظومات المعلوماتية في البرمجة استنادا إلى معايير علمية مرتبطة بالمخاطر الجبائية المحتملة عوضا عن الوسائل اليدوية التقليدية وذلك لغاية تكريس المساواة بين المطالبين بالأداء والرفع من المردودية الجبائية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
70	70	70	70	*	%	المؤشر 3.3.2 : نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

يمكن هذا المؤشر من متابعة عدد الملفات الجبائية التي تمت برمجتها اعتمادا على منظومة سيدار، استنادا إلى منظومة التصرف في المخاطر الجبائية التي تعتمد حاليا على عدد 21 معيار للبرمجة. وتسعى الإدارة خلال الفترة 2025-2027 إلى المحافظة على نسبة 70 % من مجموع الملفات التي تتم برمجتها سنويا لعمليات مراجعة جبائية معمقة أو محدودة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01 : الأنشطة و دعائم الأنشطة

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة	
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المؤشر 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	تصور ومتابعة وتأطير مصالح الجبائية	272275	<ul style="list-style-type: none"> تطوير تطبيقات تمكن من تبادل المعلومات والمكاتب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجبائية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها. رقمنة عدد من مسارات تدخلات مصالح المراقبة بهدف تجريفها من طابعها المادي. استكمال الأعمال المتعلقة بإحداث الحساب الجبائي للمطالب بالضريبة (compte fiscal). 	
	المؤشر 2.1.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية				100%
	المؤشر 3.1.2 : تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين				3
				15%	

الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	مراقبة الإمتثال الجبائي	28 نقطة
	المؤشر 2.2.2: تطور عدد الاكتشافات	إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي	1100 اكتشاف
	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية		26 ألف
	المؤشر 4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين بالامتيازات الجبائية في مادة الاداءات المباشرة		33%
	<ul style="list-style-type: none"> ■ مزيد إحكام استغلال منظومتي رفيق وصادق للاعلامية لغاية متابعة الانتفاع بالامتيازات الجبائية ومراقبتها بصفة دورية وحصرها في من تتوفر فيه فعلا الشروط القانونية للتمتع بها. ■ تكثيف عمليات المعاينة المادية إثر زيارة ميدانية لمقرات الأشخاص المعنويين المنتفعين بامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة ■ استغلال آلية المراجعة الجبائية المحدودة في تحسين نسب مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة ■ المساهمة في مكافحة التهرب الجبائي بواسطة الامتيازات الجبائية 		
	<ul style="list-style-type: none"> ■ استعداد تونس لتنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلق بالحسابات المالية. ■ تكثيف مصادر الاستقصاء وجمع المعلومات. ■ تكثيف عمليات المسح الميداني مع إحكام تنظيمها وإستغلال نتائجها 		14036
	<ul style="list-style-type: none"> ■ مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبيين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة. 		4626

<p>■ تطوير منظومة SédAR المتعلقة بانتقاء الملفات للمراجعة الجبائية بهدف تحسين والرفع من مردوديتها.</p> <p>■ تنمية قدرات أعوان وإطارات إدارة الجبائية بالاعتماد على برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي ومع بعض المنظمات الدولية فيما يخص التعاون الجبائي ودعم الوعي الجبائي.</p> <p>■ ملائمة المنظومات الإعلامية الخاصة بالجبائية (منظومات "رفيق" و"التصريح عن بعد" و"صادق" و"محاكي الأخطاء" Tunimpôt) مع أحكام قانون المالية لسنة 2025 ومختلف النصوص القانونية التي ستدخل حيز التطبيق خلال سنة 2025</p> <p>■ إدخال المنظومة الإعلامية الجديدة الخاصة بالجبائية والاستخلاص "رفيق2" في مرحلتها الأولى حيز الاستغلال والعمل على تطوير المرحلة الثانية من هذه المنظومة.</p> <p>■ تحيين المنصة الإلكترونية التي ستمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهادات الخصم من المورد عن بعد حيز الاستغلال وكذلك التطبيق التي سيتم تحميلها على الهاتف المحمول للتحقق من صحة شهادة الخصم من المورد.</p> <p>■ المشاركة في الأشغال المتعلقة بإنجاز مشروع الفوترة الإلكترونية وإعداد تطبيق إعلامية لاستغلال هذه الفواتير عند القيام بعمليات المراقبة الجبائية.</p> <p>■ الشروع في إستغلال أجهزة تسجيل عمليات الإستهلاك على عين المكان.</p>	1948	التصرف في الملفات ذات الإنعكاس الجبائي الهام	5500 مليون دينار	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية	ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها
			39%	المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	
			70%	المؤشر 3.3.2 : نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية	

3.2-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يُتدخّل مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفة فعّالة في أداء برنامج الجباية بإعتباره المساهم الرئيسي في وضع وتطوير المنظومات المعلوماتية والتطبيقات الإعلامية لإدارة الجباية لتكون أداة للتصرف الناجع وتكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة. ويساهم في هذا الإطار في تحقيق أهداف برنامج الجباية كما يلي:

تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

- إستغلال الفضاء الافتراضي الجبائي الخاص بكل مطالب بالأداء يمكنه من الاطلاع على وضعيته الجبائية والحصول على الشهادات المطلوبة عن بعد وكذلك إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء والقوائم المالية والجداول عن بعد.
- إستغلال منصة إلكترونية تمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهادات الخصم من المورد عن بعد.
- تعزيز الترابط البيني بين الإدارة العامة للأداءات وعدد من الهياكل العمومية.

الحدّ من ظاهرة التهرب الجبائي:

- تركيز نظام NACEF للتصرف في أجهزة تسجيل عمليات الاستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses).

ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

- تطوير نظام معلوماتي جديد للجباية والاستخلاص.
- تطوير منظومة انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية باعتماد تحليل المخاطر SeDAR.
- التحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الإلكتروني للمعطيات.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

قدرت إعمادات البرنامج المخصصة لسنة 2025 بـ 292,885 مليون دينار مقابل 282,206 مليون دينار لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ4%.

جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

التطور	تقديرات 2025	ق م 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات
(1) - (2)	2-			
9500	261000	251500	231562	نفقات التأجير
4%	15800	14500	11694	نفقات التسيير
1300	2230	206	167	نفقات التدخلات
9%	13855	16000	2427	نفقات الاستثمار
983%			0	نفقات العمليات المالية
2024				
-13%				
-2145				
10679	292885	282206	245850	المجموع
4%				

- **نفقات التأجير:** تم تقدير تطور نفقات التأجير بنسبة 4% مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث تم تقدير 261م د مقابل 251,500 م د سنة 2024 ويعود ذلك أساسا لرصد إعمادات بعنوان الزيادة في الأجور ابتداء من شهر جانفي 2025 وتسوية عملة الحضانة وإنتداب عدد 30 مستشار للمصالح المالية درجة 4 الدفعة الخاصة بوزارة المالية وذلك إثر إنتهاء مدة تكوينهم بمعهد التنمية للمغرب العربي والإنعكاس المالي للإتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في 215 خطة.

كما تم إقرار إنتدابات جديدة لسنة 2025 بـ 350 خطة والمتمثلة في 100 متفقد للمصالح المالية و150 ملحق بالتفقد للمصالح المالية و100 مراقب للمصالح المالية دون إحتساب الإنعكاس المالي على أن يتم إحتسابه بميزانية البرنامج لسنة 2026.

- **نفقات التسيير:** قدرت نفقات التسيير لبرنامج الجباية بـ15,800 م د سنة 2025 أي بنسبة تطور قدرت بـ9% ويعود ذلك أساسا إلى تحيين الإعتمادات بعنوان تراسل المعطيات إثر تحرير مشروع العقد مع شركة إتصالات تونس ورصد إعتمادات إضافية بعنوان بعض النفقات على غرار تأثيث الإدارة قصد تلبية حاجيات الأحداث الجديدة.
- **نفقات التدخلات:** قدرت نفقات التدخلات لسنة 2025 بـ2,230 م د أي بنسبة تطور بـ 983 % مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك بالأساس إلى رصد إعتمادات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل تذاكر الأكل لأعوان الجباية حيث يتم بقوانين المالية السابقة رصد الإعتمادات الخاصة بالمساهمة المذكورة بميزانية برنامج القيادة والمساندة للمهمة.
- **نفقات الإستثمار:** تم تقدير نسبة إنخفاض نفقات الإستثمار بـ13 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث تم تقدير 13,855 م د مقابل 16,000 م د سنة 2024 و يعود ذلك أساسا إلى إعتماد التقدم المادي التقديري لإنجاز صفقات الإقتناءات وإنجاز المشاريع وبذلك لم يتم رصد إعتمادات دفع للتجهيزات الجديدة المزمع إقتناؤها خلال سنة 2025 على غرار إقتناء وسائل نقل ومعدات إعلامية على أن يتم رصد إعتمادات دفع في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	231562	251500	261000	268830	279583
نفقات التسيير	11694	14500	15800	16432	17089
نفقات التدخلات	167	206	2230	2297	2366
نفقات الإستثمار	2427	16000	13855	14759	16041
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	245850	282206	292885	302318	315079
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	245850	282206	292885	302318	315079

برنامج المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج: السيد محمد نزه مازيغ
تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 24 أوت 2022

1-تقديم البرنامج

1.1-الإستراتيجية

ترتكز مهام برنامج المحاسبة العمومية على تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وقد تم ضبط إطار أداء البرنامج حول أربعة محاور إستراتيجية تتمثل في:

- استخلاص الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية

تتبنى إستراتيجية البرنامج على تدعيم تعبئة الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة لضمان تمويل خزينة الدولة بالموارد الضرورية اللازمة لضمان استمرارية المرفق العمومي من جهة وللتقليص من عجز الميزانية من جهة أخرى. حيث تساهم الموارد الجبائية بـ 90.5% من جملة الموارد الذاتية للدولة وأهمية العمل على تطوير منظومة الاستخلاص والجبائية لتحسين هذه الموارد.

كما يتميز البرنامج بموقعه الهام في الدورة الاقتصادية من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها وعلاقته المباشرة بالمؤسسات الاقتصادية من جهة والجهات الدولية من حيث تحسين التبادل والتعاون في مجال الاستخلاص.

ويتولى البرنامج كذلك القيام بكل الإجراءات لتعبئة موارد الجماعات المحلية المتكونة من عدة معالم كالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وغيرها والتي تمكنها من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

وفي هذا المجال، انخرط برنامج المحاسبة العمومية بالشراكة مع وزارة الداخلية منذ سنة 2023 لتعصير طرق التصرف في ميزانية البلديات وذلك بالعمل على التعميم التدريجي لمنظومة التصرف في الموارد البلدية GRB على كافة البلديات من جهة ومشروع تطوير منظومة GRB2 . ومن جهة أخرى مواصلة المشاركة في دراسة مشروع تطوير طرق خلاص بعض المعالم البلدية (المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية) في إطار مشروع رقمنة رخص البناء لدى البلديات " E-Construction " الممول من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ " .

- تقديم حسابات موثوقة وفي الأجل مصادق عليها من قبل محكمة المحاسبات

يحرص البرنامج على توفير معلومة محاسبية موثوق بها حيث يتم في هذا الإطار إعداد الحساب العام للدولة والجدول المرفقة له وتقديمها للشهادة بالمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة. ويسعى البرنامج الى تقليص آجال إعداده .

ويعمل البرنامج على ارساء نظام محاسبي جديد يشمل عددا من المكونات تتمثل بالأساس في:

- إعداد معايير حسابات الدولة: يشارك برنامج المحاسبة العمومية بصفة فاعلة مع المجلس الوطني

لمعايير الحسابات العمومية في إعداد مختلف معايير حسابات الدولة.

- تطبيق معايير حسابات الدولة: يعمل برنامج المحاسبة العمومية على جملة من الأنشطة تتمحور

حول إعداد مخطط حسابات الدولة وإعداد دليل الإجراءات المحاسبية والقيام بالأعمال التحضيرية

لإعداد الموازنة الافتتاحية للدولة.

- إرساء نظام رقابة داخلية محاسبية وتفعيلها بما يضمن متطلبات المصادقة على حسابات الدولة من

قبل محكمة المحاسبات.

مع الإشارة إلى أن هذا المشروع يمكن من تطوير المحاسبة الميزانية من جهة وإرساء نظام المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية. مع العلم أنه تم الحصول على تمويل في إطار هبة من البنك الألماني KFW قصد اقتناء المنظومة المعلوماتية (المحاسبة- الخزينة- القيادة) التي تتكون من 3 أجزاء أساسية تمكن التصرف والمتابعة للعمليات المالية والمحاسبية للدولة.

- تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية وتحسين جودتها

يتميز البرنامج بعلاقته المكثفة مع المواطنين من خلال تقديم عدة خدمات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، ولذلك فهو يعمل على التطوير المتواصل للخدمات المقدمة وتعصيرها وتحسين آليات العمل وظروفه من خلال تقريب الخدمات من المواطن وتهيئة المقرات وتنظيم قاعات الانتظار.

كما يواصل العمل على اعادة تركيز نظام الجودة وفق علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال بالقباضات المالية والبلدية وفقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة لسنة 2023 حول حث الهياكل العمومية على الانخراط بعلامة الجودة مرحبا.

ويسعى البرنامج من جهة اخرى الى مزيد تطوير المنظومات الإعلامية الموضوعية على ذمته بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بالإضافة إلى انخراطه في إستراتيجية رقمنة الخدمات وخلصها عن بعد

وذلك بهدف تقريبها أكثر من المواطنين والتقليص وترشيد تداول الأموال نقدا بالمراكز المحاسبية والتخفيف من الضغط على القباضات المالية خاصة خلال أيام الذروة أي آخر أجل لخلاص الأداءات والمعالم.

2.1- الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج المحاسبة العمومية من هياكل مركزية وخارجية تساهم في تحقيق استراتيجيته وتمثل، في البرامج الفرعية التالية:

1. البرنامج الفرعي عدد 1 :الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص (دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية)
2. البرنامج الفرعي عدد2 : الأمانة العامة للمصاريف وأمانات المصاريف لدى الوزارات (الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها)
3. البرنامج الفرعي عدد3 : الخزينة العامة للبلاد التونسية (التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع الحسابات).
4. البرامج الفرعية من عدد4 إلى 32: أمانات المال الجهوية (تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي) (مع إمكانية إضافة برنامجين فرعيين خلال سنة 2025

كما يلعب مركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في تنفيذ مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في القيادة الفنية لمشاريع الاعلامية.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى التطوير المتواصل لأهدافه ومؤشراته لتتلائم مع السياسات العمومية و التوجهات العامة للدولة في مجال تدخله وخاصة فيما يتعلق بالتعويل على الذات وتأمين الموارد العمومية بكافة أصنافها ومسك الحسابات وتقديمها في الأجل لتكون أداة لأخذ القرار والمساءلة.

ونظرا لتميزه بتقديم الخدمات المباشرة إلى المواطنين فإن البرنامج قد انخرط في مشاريع تهدف إلى تطوير ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين بهدف التحسين من جودتها من جهة وتسهيل الحصول عليها وخالصها عن بعد دون التنقل المباشر إلى مقرات القباضات المالية.

الهدف 1.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية

تعتبر عملية استخلاص الموارد العمومية المتأتية أساسا من الأداءات والمعالييم ومداخيل أملاك الدولة وغيرها من المداخيل الذاتية من المهام الرئيسية للبرنامج التي يسعى إلى ضمان توفيرها عبر تركيز جميع الآليات اللازمة التي تخول تعبئتها سواء بصفة فورية أو على إثر القيام بما يتعين من إجراءات جبرية لاستخلاص الديون المثقلة.

المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص جملة موارد الدولة المقررة بميزانية السنة

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص جملة موارد الدولة المقررة بميزانية السنة المتمثلة في الموارد الجبائية وغير الجبائية والهبات.

ويمكن هذا المؤشر من المتابعة المتواصلة على كامل السنة لما تم تحقيقه ومقارنتها بما تم برمجته والوقوف على الفوارق واتخاذ ما يتعين للوصول إلى النتائج المنتظرة. ويتعين أن تضمن هذه المهمة تحقيق جملة المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للسنة.

■ تقديرات المؤشر 1.1.3:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	49160	43231.5	مليون دينار	المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص جملة موارد الدولة المقررة بميزانية السنة
%10	%10	%8	13%	% 5.46	نسبة مانوية	

التقديرات السنوية من جملة الموارد للدولة: 50028 م.د.

بلغت جملة مداخيل الموارد الذاتية للدولة خلال سنة 2023 حوالي 43231.5 م د مقابل 40992.9 م د سنة 2022 أي زيادة بـ 5.5 % أو 2238.6 م د. وقد بلغت نسبة انجاز الموارد الذاتية المسجلة إلى موفى السنة 2023 حوالي 95.3 % من جملة تقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية التعديلي للسنة.

ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 13.7 % سنة 2024 وفق التقديرات قانون المالية لسنة 2024. وقد بلغت نسبة تطور استخلاصات مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024، 10% مسجلين فارقا بما تمت برمجته رغم النتائج الطيبة للعفو الجبائي لسنة 2024 ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع المداخيل الجبائية على مستوى خاصة النظام الديواني.

ويعتزم خلال سنة 2025 تحقيق نسبة تطور تقدر بـ8% وذلك من خلال العمل على متابعة تطور جملة الاستخلاصات من موارد الدولة من قبل السادة قباض المالية بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الامتثال الضريبي وأعمال المسح الجبائي وتأثير المراقبة الجبائية حسب المخاطر على تحسين جودة عمليات المراقبة الجبائية وكذلك إلى أهمية عمليات الصلح الجبائي في استخلاص الموارد. مع الدعم المتواصل لرقمنة طرق دفع مختلف الأداءات والمعالم مما يساهم في تمويل خزينة الدولة في أقرب الآجال بالسيولة اللازمة.

وبالنسبة للسنوات 2026 و 2027 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 10%.

المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائي وغير جبائي)

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة الجبائية وغير الجبائية وذلك للدور الهام الذي يقوم به برنامج المحاسبة العمومية في استخلاص هذه الموارد وتفاذي تراكمها مما يضمن تمويل ميزانية الدولة من ناحية وضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة اقتصادية للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

■ تقديرات المؤشر 2.1.3:

تقديرات			تقديرات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	-	2050,6	مليون دينار	المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائية وغير جبائية)
10%	10%	10%	15%	8.86%	نسبة مائوية	

تم خلال سنة 2023، تواصل تسجيل نسق إيجابي لاستخلاصات الديون المثقلة حيث تم تحقيق تطور في المبالغ المستخلصة بحوالي 8.86% مقارنة بنتائج سنة 2022. حيث تم استخلاص 2050,6 م.د مقابل 1883,7 م.د سنة 2022.

وقد تم إلى موفى أوت 2024، تسجيل تطور هام بـ 31 % في استخلاص الديون المثقلة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويعود هذا التطور بالأساس إلى نتائج إجراءات العفو الجبائي وقد تجاوزت بذلك القيمة المنشودة المقدرة بـ 15%.

وعلى ذلك الأساس فإن النسبة المنشودة لسنة 2025 لا تتجاوز 10 % .

وبغاية تحقيق القيم المنشودة ستعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على برنامج متكامل يتضمن بالأساس التدابير التالية:

- تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2024.

مزيد تنظيم مهمة استخلاص الديون غير الجبائية من خلال:

- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- التنسيق مع وزارة العدل فيما يتعلق بالمنظومة الإعلامية التي تمكن من تسهيل عملية التثقيف والاستخلاص.
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- تنظيم استخلاص المبالغ المستوجبة بعنوان اللزمات.
- مواصلة انجاز مشروع تبادل المعطيات بمنظومة تصنيف الديون المثقلة " SCORING des créances constatées" بين كل من برنامج المحاسبة العمومية وبرنامج الديوانة بهدف تحسين الاستخلاص.

موارد الجماعات المحلية:

المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

يمكن المؤشر من احتساب نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات المرسمة بميزانياتها والتي يقوم البرنامج بمهمة استخلاصها بالإضافة إلى استخلاص موارد الدولة، حيث يساهم المحاسبون العموميون في استخلاص موارد الجماعات المحلية المقدره بميزانياتها لضمان توازنها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

■ تقديرات المؤشر 3.1.3:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	1496.164	1462.2	مليون دينار	المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
%100	%100	%100	100%	%96	نسبة مائوية	

تم خلال سنة 2023، تسجيل ارتفاع في نسق المبالغ المستخلصة من تقديرات موارد الجماعات المحلية مقارنة بالسنوات السابقة حيث تم استخلاص مبلغ 1462.2 م.د مقارنة بـ 1384.6 م.د من موارد العنوان الأول خلال سنة 2022. إلا أنه ومقارنة بتقديرات ميزانيات الجماعات التي تم ضبطها باستخلاص 1526.1 م.د فان نسبة الانجاز بلغت فقط مستوى 96% من نسبة التقديرات المبرمجة.

ويعتزم خلال السنوات 2025 و 2026 و 2027 تحقيق نسبة 100% من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية.
- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- المساهمة في تركيز النظام المالي الجديد للجماعات المحلية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية.
- مواصلة تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية لإبراز دورهم في مجال التصرف في ميزانية الجماعة المحلية وأهمية هذا الدور في الحفاظ على توازنها ودعم قدراتها المالية.
- مواصلة العمل على تعميم الربط بمنظومة GRB واستغلالها من قبل 350 بلدية من جهة ومن جهة اخرى من قبل مختلف القبضات على مستوى استخراج وصلوات الخلاص آليا. وتم في هذا الغرض إحداث لجنة قيادة على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية مع وزارة الداخلية وبتشريك لأمناء المال الجهويين في هذا البرنامج.
- المشاركة في أشغال تطوير GRB2 مع وزارة الداخلية.
- المشاركة ضمن أشغال دراسة مشروع رقمنة خلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية مع وزارة الداخلية ضمن مشروع "E-Construction" الممول من

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ " والذي يهدف إلى رقمنة رخص البناء لدى 11 بلدية نموذجية.

المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة حيث أن برنامج المحاسبة العمومية يسعى بالإضافة إلى استخلاص الموارد الاعتيادية المقدره بميزانية الجماعات المحلية إلى استخلاص أصناف أخرى من المعاليم البلدية المثقلة وتتمثل في المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية،... وذلك لضمان التوازنات المالية للجماعة المحلية وبالتالي تمكينها من الإيفاء بتعهداتها السنوية.

كما يمكن هذا المؤشر من إبراز مجهودات القابض البلدي في متابعة استخلاص الديون المثقلة بدفاتره ومتابعة المدينين لخالص المعاليم البلدية المثقلة عبر الأعمال الجبرية المتاحة له لضمان استخلاص ديون الجماعات المحلية.

■ تقديرات المؤشر 4.1.3:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	-	234,4	مليون دينار	المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة
%15	%15	%15	30%	14.5%	نسبة مائوية (3)	

(3): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تم خلال سنة 2023 تسجيل ارتفاع متواصل في نسق استخلاص الموارد المثقلة للجماعات المحلية مقارنة بسنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 14.5% .

ويعتزم خلال سنة 2025 العمل على تحقيق نفس نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة المقدره بـ 15% وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.

- مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2024 بالنسبة لمعاليم الجماعات المحلية.
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.

الهدف 2.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال

يتمثل دور برنامج المحاسبة العمومية في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الآجال ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد وتقديم حساب عام للدولة مطابق لحسابات المحاسبين العموميين التي يتم إنجازها وفق الإجراءات القانونية والترتيبية، والتي تخضع لرقابة إدارية على مستوى البرامج الفرعية طبقا لمجلة المحاسبة العمومية ضمان لخلوها من الأخطاء والإغفالات قبل التأشير عليها و تقديمها لمحكمة المحاسبات بهدف الحصول على التصريح العام لمطابقة الحساب العام لحسابات المحاسبين العموميين.

وبعد الحصول على التصريح العام للمطابقة، تتم إحالة مشروع قانون غلق الميزانية من قبل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب قصد المصادقة.

المؤشر 1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات.

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على محكمة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية لسنة التصرف ومن ثم يتم تقديم مشروع قانون غلق الميزانية مشفوعا بتصريح محكمة المحاسبات بالمطابقة إلى مجلس نواب الشعب.

ويقوم البرنامج بالعمل على تقليص آجال إعداد الحساب العام التي تتجاوز 12 شهرا نظرا لتعدد المتدخلين من جهة وعدم توفر نظام معلوماتي موحد يمكن من استخراجها بصفة آلية. لذا يعمل البرنامج بصفة متواصلة على متابعة هذا المؤشر.

■ تقديرات المؤشر 1.2.3:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	19 شهرا	عدد الأشهر	المؤشر: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2021 بشهر جويلية 2023 عوضا عن موفى 2022. ما يعادل 19 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتوسع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الأجل لبلوغ الهدف المحدد. وسيتم العمل خلال سنة 2025 على:

- القيام بدراسة الصعوبات المعترضة لإحترام آجال إعداد الحساب العام وذلك بتشريك جميع المتدخلين واقتراح التدابير اللازمة لتجاوزها من ذلك تطبيق الأجل القانونية للفترة التكميلية، تحسين إجراءات تسوية النفقات المحملة على القروض الخارجية الموظفة والدين العمومي، تحسين إجراءات تجميع الحسابات وتأليتها، تطوير المنظومات الإعلامية، تحديد روزنامة اعداد مشروع غلق الميزانية بقرار من الوزير المكلف بالمالية على غرار روزنامة اعداد الميزانية.
- مواصلة تعميم الاستخراج الآلي لحسابات قباض الديوانة في إطار مشروع الصندوق المندمج (caisse monétique intégrée) لتسريع عملية تجميع الحسابات.
- تطوير منظومة جديدة للتصرف في ميزانيات القنصليات والمراكز الدبلوماسية بالخارج بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بهدف تحسين جودة حسابات هذه المراكز وتقليص آجال اعدادها.
- مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي للدولة والذي يهدف إلى تألية العمليات المحاسبية للدولة مما سيساهم في تقليص الأجل وتحسين جودة الحسابات والإرتقاء بالنظام المحاسبي للدولة والمعطيات المالية.

الهدف 3.3: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها

يندرج هذا الهدف إطار في إستراتيجية الدولة للرقمنة وتحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال رقمنة مختلف الخدمات التي تقدمها القباضات المالية ومختلف مراكزه على غرار خلاص بعض المعاليم والاداءات مما يساهم في تقريب الخدمة من المواطن وتقليص توافده على مقر القباضات كما يمكن من تقليص تداول الأموال نقدا بمختلف المراكز المحاسبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

كما يعمل البرنامج على التحسين المتواصل في استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة وتهيئة المقرات وصيانتها وتكوين الأعوان وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية من جهة و إعادة تركيز نظام الجودة وفق علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال بالقباضات المالية والبلدية وفقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة لسنة 2023 حول حث الهياكل العمومية على الانخراط بعلامة الجودة مرحبا وتحسين وتنويع طرق التواصل مع مختلف المتعاملين مع القباضات المالية.

المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

يوصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته حول رقمنة خلاص المعاليم والاداءات بتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية والتي شملت عدة خدمات نذكر منها:

- الاطلاع على الخطايا المرورية وخالصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية،

- بيع مواد الاختصاص بوسيلة دفع الكتروني (2022)،

- رقمنة طابع الإمتحانات (2023).

ويواصل البرنامج العمل على عدة مشاريع أخرى مختلفة كرقمنة الطابع الجبائي ورقمنة وصولات الخلاص و معلوم الجولان وغيره.

■ **تقديرات المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها**

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025				
1	1	1	1	1	العدد	المؤشر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

2024: مواصلة مشروع رقمنة معالم الطابع الجبائي ومشروع الوصل الإلكتروني. انطلاق مشروع الرقمنة التدريجية لمعلوم الجولان.
2025: مواصلة أشغال دراسة رقمنة عملية تسجيل العقود. مواصلة مشروع الرقمنة التدريجية لمعلوم الجولان.

يوصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الإلكترونية والخلص عن بعد.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2025، العمل على تحقيق الأنشطة التالية:

✓ **الطابع الإلكتروني:**

- مواصلة مشروع رقمنة الطابع الجبائي وفق طلبات المتدخلين العموميين.
- مواصلة مشروع تجريد طوابع الموجبات الإدارية من طابعها المادي حيث يتم التعاون مع كل من وزارة التشغيل ووزارة التجهيز والإسكان والوكالة الفنية للنقل البري ووزارة التشغيل.
- المشاركة ضمن اشغال تطوير الخدمات الإلكترونية لوزارة الخارجية (e-visa و e-consulat) بهدف رقمنة طرق خلاص هذه الإجراءات.

- دراسة مشروع الخلاص الآلي لمعالم الطابع الجبائي للبطاقة عدد 3.

✓ **رقمنة الوصولات:**

- مواصلة دراسة مشروع الرقمنة التدريجية لمعلوم الجولان.

✓ **مجال المالية المحلية:**

- مواصلة العمل على تعميم استعمال GRB1 بالقباضات البلدية.
- المشاركة في أشغال تطوير منظومة GRB2 و رقمنة خلاص المعالم على العقارات المبنية وغير المبنية.

✓ **رقمنة عمليات تسجيل العقود والمعالم الموظفة:**

- مواصلة أشغال دراسة مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام.

المؤشر 2.3.3: معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية

يعتبر تقديم الخدمات العمومية كمؤشر لمدى فعالية أداء الإدارة، وهذا ما يحرص عليه برنامج المحاسبة العمومية من خلال الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء خدماته بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك بتعميم القباضات المالية على كافة تراب الجمهورية.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن نرفع بها من مستوى الأداء هو قياس زمن الإنتظار أمام شبابيك القباضة التي لها تأثير كبير على جودة وسرعة تقديم الخدمات المطلوبة.

وفي هذا الإطار يواصل البرنامج تجسيم برنامج تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، حيث تعمل على تجهيز القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بتطبيق إعلامية تم تطويرها بكفاءات من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تتصرف في جهاز قصاصات الأولوية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك القباضات المالية من ناحية أخرى.

■ تقديرات المؤشر 2.3.3:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025				
5	5	5	5	3.30	دقيقة	معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلص الأداءات والمعالم)
15	15	15	20	10.35	دقيقة	معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلص الأداءات والمعالم)

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى:

- 5 دقائق كأقصى وقت خارج أيام الذروة أي خارج آجال خلاص الأداءات والمعالم بالقباضات المالية.

- و15 دقيقة كأقصى وقت وذلك خلال أيام الذروة أي خلال آجال خلاص الأداءات والمعالم بالقباضات المالية.

وسيتم في هذا الإطار العمل على الأنشطة التالية:

- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال لتشمل 20 قباضة مالية.

- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية GFA وسيتم في هذا الإطار اقتناء 10 موزعات لفائدة 10 قباضات مالية.

- برمجة احداث مركز نداء بتمويل من قبل GIZ لتحقيق الهدف الخاص بالإجابة على أسئلة المواطنين حول مختلف المعاليم والاداءات ضمن مرجعية الجودة لاستقبال المواطنين وسيشمل هذا المشروع تهيئة المقر وبرنامج التكوين ومختلف المحامل الخاصة بالتعريف عن هذا المشروع.

- مواصلة البرنامج لأعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية	المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص جملة الموارد المقررة بميزانية الدولة	10%	أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.		- متابعة تطور جملة الاستخلاصات من موارد الدولة من قبل السادة قباض المالية بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية مع الدعم المتواصل لرقمنة طرق دفع مختلف الأداءات والمعاليم مما يساهم في تمويل خزينة الدولة في أقرب الأجل بالسيولة اللازمة .
	المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	10%	أ4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.		- تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. - مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2024. - مزيد تنظيم مهمة استخلاص الديون غير الجبائية من خلال: - دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات

<p>التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.</p> <p>- التنسيق مع وزارة العدل فيما يتعلق بالمنظومة الاعلامية التي تمكن من تسهيل عملية التثقيف والاستخلاص.</p> <p>- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- تنظيم استخلاص المبالغ المستوجبة بعنوان اللزمات.</p> <p>- مواصلة انجاز مشروع تبادل المعطيات بمنظومة تصنيف الديون المثقلة " SCORING des créances constatées" بين كل من برنامج المحاسبة العمومية وبرنامج الديوانة بهدف تحسين الاستخلاص.</p>					
<p>- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية.</p> <p>- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات.</p> <p>- مواصلة تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية لإبراز دورهم في مجال التصرف في ميزانية الجماعة المحلية وأهمية هذا الدور في الحفاظ على توازنها ودعم قدراتها المالية.</p> <p>- مواصلة العمل على تعميم الربط بمنظومة GRB واستغلالها من قبل 350 بلدية من جهة ومن جهة اخرى من قبل مختلف القباضات على مستوى استخراج وصولات الخلاص آليا. وتم في هذا الغرض إحداث لجنة قيادة على مستوى الادارة العامة للمحاسبة العمومية مع وزارة الداخلية وبتشريك لأمناء المال الجهويين في هذا البرنامج.</p> <p>- المشاركة في أشغال تطوير GRB2 مع وزارة الداخلية.</p> <p>- المشاركة ضمن أشغال دراسة مشروع رقمنة خلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية مع وزارة الداخلية ضمن مشروع "E-Construction" الممول من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ " والذي يهدف إلى رقمنة رخص البناء لدى 11 بلدية نموذجية.</p>		<p>أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p> <p>أ4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.</p>	<p>المؤشر 3.1.3 نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات</p> <p>100%</p>		

<p>- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.</p> <p>- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.</p> <p>- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.</p> <p>- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.</p>			<p>المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة</p> <p>%10</p>	
<p>- القيام بدراسة لإشكاليات آجال إعداد الحساب العام من خلال تشريك جميع المتدخلين واقتراح التدابير اللازمة لتجاوزها من ذلك تطبيق الآجال القانونية للفترة التكميلية، تحسين إجراءات تسوية النفقات المحملة على القروض الخارجية الموظفة والدين العمومي، تحسين اجراءات تجميع الحسابات وتآليتها، تطوير المنظومات الإعلامية، تحديد روزنامة اعداد مشروع غلق الميزانية بقرار من الوزير المكلف بالمالية على غرار روزنامة اعداد الميزانية.</p> <p>- مواصلة تعميم الاستخراج الآلي لحسابات قباض الديوانة في إطار مشروع الصندوق المندمج (caisse monétique intégrée) لتسريع عملية تجميع الحسابات.</p> <p>- تطوير منظومة جديدة للتصرف في ميزانيات القنصليات والمراكز الدبلوماسية بالخارج بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بهدف تحسين جودة حسابات هذه المراكز وتقليص آجال اعدادها.</p> <p>- مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي للدولة والذي سيساهم بتألية العمليات المحاسبية للدولة مما سيساهم في تقليص الآجال وتحسين جودة الحسابات والإرتقاء بالنظام المحاسبي للدولة والمعطيات المالية.</p>		<p>1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p> <p>2: الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها</p> <p>3: التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع الحسابات.</p> <p>4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.</p>	<p>المؤشر 1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه</p> <p>12 شهرا</p>	<p>الهدف 2.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل</p>
<p>- مواصلة مشروع رقمنة الطابع الجبائي</p>			<p>المؤشر</p>	<p>الهدف 3.3:</p>

<p>وفق طلبات المتدخلين العموميين.</p> <p>- مواصلة مشروع تجريد طوابع الموجبات الإدارية من طابعها المادي حيث يتم التعاون مع كل من وزارة التشغيل ووزارة التجهيز والإسكان والوكالة الفنية للنقل البري ووزارة التشغيل.</p> <p>- المشاركة ضمن اشغال تطوير الخدمات الالكترونية لوزارة الخارجية (e- consulat و e-visa) بهدف رقمنة طرق خلاص هذه الإجراءات.</p> <p>- دراسة مشروع الخلاص الآلي لمعاليم الطابع الجبائي للبطاقة عدد 3.</p> <p>- مواصلة العمل على تعميم استعمال GRBI بالقباضات البلدية.</p> <p>- مواصلة العمل على مشروع رقمنة خلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية.</p> <p>- مواصلة أشغال دراسة مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي.</p> <p>- مواصلة دراسة مشروع رقمنة معاليم الجولان.</p> <p>- المشاركة في أشغال تطوير منظومة GRB2.</p>		<p>أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية.</p> <p>أ4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي</p>	1	1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها	تحسين جودة الخدمات ورقمنتها
<p>- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال لتشمل 20 قباضة مالية.</p> <p>- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية GFA وسيتم في هذا الإطار تمويل اقتناء 10 موزعات لفائدة 10 قباضات مالية.</p> <p>- برمجة احداث مركز نداء بتمويل من قبل GIZ لتحقيق الهدف الخاص بالإجابة على أسئلة المواطنين حول مختلف المعاليم والاداءات ضمن مرجعية الجودة لاستقبال المواطنين وسيشمل هذا المشروع تهيئة المقر وبرنامج التكوين ومختلف المحامل الخاصة بالتعريف عن هذا المشروع.</p> <p>- مواصلة البرنامج لأعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة.</p>			5 دق	المؤشر 12.3.3:- معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	
			15 دق	المؤشر 2-3.3: معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	

3.2. مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

لمركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية لوزارة المالية من خلال:

- **في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة:** يساهم مركز الإعلامية في متابعة استغلال

وتحيين المنظومة "رفيق" وتطويرها في إطار مشروع المنظومة الجديدة للجباية والاستخلاص للتوافق مع احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية.

كما يقوم مركز الإعلامية بمساندة البرنامج في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رفيق وصيانتها دوريا وبرمجة تجهيز المعدات الغير مطابقة لمواصفات العمل بهذه المنظومة وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

وفي هذا الإطار، يشارك المركز مع بقية البرامج في مشروع لتطوير المنظومة الجديدة للمالية العمومية بمكوناتها المتعلقة بتأدية النفقات العمومية والتطبيقات الخاصة بالمحاسبة والخزينة ومكاسب الدولة لتتوافق مع تطور الاحتياجات لهذه المصالح ومساندتهم في المهام الموكولة إليهم وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية

- **في مجال مسك المحاسبة العمومية وتطوير المنظومة الجديدة لتصرف في المالية العمومية:**

يتولى مركز الإعلامية لوزارة المالية متابعة استغلال منظومة "أدب" والتطبيقات الخاصة بكل من الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية.

3 – إطار نفقات البرنامج متوسط المدى لسنة 2025-2027

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية، يتطلب توفير الوسائل اللوجستية والمادية التي تساهم في تسهيل عمل الإطارات والأعوان من جهة وفي تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين وتقريبها لهم من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الوسائل، يسعى برنامج المحاسبة العمومية الى توفير مقرات مهيأة وفي حالة جيدة حسب معايير مضبوطة ويعمل على تجديد التجهيزات والمعدات وتكوين الإطارات والأعوان والمحافظة على سلامة المقرات والأموال والقيم بتوفير وسائل السلامة الضرورية لذلك.

وبالرغم من الضغط الذي تشهده المالية العمومية إلا أن برنامج المحاسبة العمومية وضمانا لاستمرارية المرفق العام يعمل على توفير الظروف المناسبة للعمل مع السعي المتواصل إلى التقليل من النفقات

باعتقاد وسائل بديلة اقل تكلفة على المدى القصير والمتوسط دون المساس من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمطالبين بالأداء.

وعلى هذا الأساس قدرت إعمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ 405,677م. د. سنة 2025 مقابل 391,925 م د سنة 2024 أي بنسبة تطور بـ 4%.

- ✓ شهدت نفقات التأجير زيادة بـ 9,500 م.د مقارنة بـ 2024 أي بنسبة 4%.
- ✓ شهدت نفقات التسيير زيادة بـ 1,300 م.د مقارنة بـ 2024 أي بنسبة 6%.
- ✓ شهدت نفقات الاستثمار استقرارا مقارنة بـ 2024 .

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2025	ق م 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)	2-			
3%	9500	347000	337500	316616	نفقات التأجير
6%	1300	23700	22400	18186	نفقات التسيير
12208%	3052	3077	25	0	نفقات التدخلات
0%	-100	31900	32000	7595	نفقات الاستثمار
-	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
4%	13752	405677	391925	342397	المجموع

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
371706	357410	347000	337500	316616	نفقات التأجير
25634	24648	23700	22400	18186	نفقات التسيير
3264	3169	3077	25	0	نفقات التدخلات
36934	33981	31900	32000	7595	نفقات الاستثمار
		0	0	0	نفقات العمليات المالية
437538	419208	405677	391925	342397	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
437538	419208	405677	391925	342397	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ملاحظة: يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ 600 أ.د تتعلق بصفحة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة.

- **نفقات التأجير:** قدر تطور نفقات التأجير بنسبة 3 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث تم تقدير 347,000 م د مقابل 337,500 م د سنة 2024 و يعود ذلك أساسا لرصد اعتمادات بعنوان الزيادة في الأجور ابتداء من شهر جانفي 2025 وتسوية عملة الحضائر والإنعكاس المالي للإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في 220 خطة. كما تم إقرار إنتدابات جديدة لسنة 2025 بـ 150 خطة لإنتداب مراقبين للمصالح المالية دون إحتساب الإنعكاس المالي على أن يتم إحتسابه بميزانية البرنامج لسنة 2026.

- **نفقات التسيير:** قدرت نفقات التسيير لبرنامج المحاسبة بـ 23,700 م د سنة 2025 أي بنسبة نمو قدرت بـ 6% ويعود ذلك أساسا لرصد اعتمادات إضافية بعنوان بعض النفقات على غرار الأكرية وتأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري ولوازم المكاتب قصد تلبية حاجيات الإحداثيات الجديدة.

- **نفقات التدخلات:** قدرت نفقات التدخلات لسنة 2025 بـ 3,077 م د أي بنسبة تطور بـ 12208 % مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك بالأساس إلى رصد اعتمادات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل

تذاكر الأكل لأعوان المحاسبة العمومية حيث يتم بقوانين المالية السابقة رصد الإعتمادات الخاصة بالمساهمة المذكورة بميزانية برنامج القيادة والمساندة للمهمة.

- **نفقات الإستثمار:** قدرت نفقات الإستثمار لسنة 2025 بـ 31,900 م د مقابل 32 م د سنة 2024. وقد تم رصد إعتمادات الدفع تبعا للتقدم المادي المتوقع للمشاريع والإقتناءات فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة على غرار بناء قصر المالية بقابس وبناء مجمع المالية ومسكن وظيفي ومقر للأرشيف ببنبله المنستير وإقتناء معدات إعلامية ووسائل نقل بعنوان سنوات سابقة في حين لم يتم رصد إعتمادات دفع لبعض الإقتناءات الجديدة على أن يتم رصد إعتمادات الدفع في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026

برنامج مصالحي الميزانية

رئيس البرنامج: السيدة درصاف الكويس
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 مارس 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتيجية

تتمثل غاية برنامج مصالح الميزانية في ضمان توازن ميزانية الدولة من خلال متابعة تطور الموارد والنفقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الانضباط في التصرف في الميزانية من ناحية والموارد من ناحية أخرى. حيث يضطلع البرنامج بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

وتنبثق إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية للفترة 2025-2027 من :

- جملة من المبادئ الأساسية التي تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية وخاصة رؤية تونس 2035 والمخطط التنموي 2023-2025 وباعتبار الرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها أساسا على مستوى تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وخاصة مواصلة مساندة الفئات محدودة الدخل والفقيرة وإحداث مواطن الشغل، وتنمية الجهات الداخلية، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى مزيد التعمق في مضامين السياسات التنموية والبرامج والمشاريع لأحكام اندماجها وتناسقها في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.
- تكريس الخيارات الوطنية للحفاظ على سيادة الدولة والتعويل على الموارد الذاتية مع الانفتاح على أسواق وفرص تعاون اقتصادي جديدة لتحقيق الازدهار في كل المجالات.
- التحكم في عجز ميزانية الدولة وتفادي الانزلاقات المتعلقة بالمالية العمومية وذلك لتحقيق استدامة المالية العمومية والحد من التداين مما يمكن من خلق مجال مالي للاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والنقل وتوفير إعمادات أكبر لتطوير البنية التحتية مما يمكن من جلب استثمارات خارجية جديدة تواكب التطورات التكنولوجية والعلمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ويدعم نموا اقتصاديا مستداما وشاملا وتضامنيا.

كما يساهم البرنامج في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف من خلال تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية من وثائق وتبويب وقواعد تصريف ونظام معلوماتي. ويتم ذلك خاصة من خلال محورين أساسيين:

- المشاركة في الأعمال المتعلقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في

إطار مشروع (FAST) "Fiscal and Accounting System of Tunisia".

- المشاركة في الأعمال المتعلقة بضبط قواعد التصرف الجديدة بما يتلائم مع مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية والتنسيق والتأطير والمتابعة لإنجاز هذه الأعمال.

وفي إطار متابعته لوثائق الأداء لمختلف المهمات، يعمل برنامج مصالح الميزانية على متابعة تطور الأهداف والمؤشرات خاصة منها المتعلقة بمبدأ "المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع" (الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية). كما يعمل على تقييمها بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة.

وتسعى مصالح الميزانية على المدى المتوسط إلى الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد وتكريس مزيد من النجاحة على مستوى التدخلات والإنفاق العمومي للحد من نزيف المالية العمومية. مما يساهم في التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

وفي هذا الإطار، تركز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية أساسا على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية وذلك من خلال تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى *Modèle de prévision et de cadrage macroéconomique et budgétaire à moyen terme* في إطار تعاون فني مع USAID،
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات خاصة بالتحكم في نفقات التأجير والدعم وتوجيه الإنفاق نحو تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة والمشاريع والبرامج التي سيتم تصنيفها كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 خاصة منها التي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية ومواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

2.1 الهياكل المتدخلة

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الهياكل التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للموارد والتوازنات
- الإدارة العامة للتأجير العمومي

- الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى
- الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف
- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة

ينقسم البرنامج إلى برنامج فرعي واحد "التصرف في الموارد وفي النفقات" ووحدين عمليتين. تتكون الوحدة الأولى من ستة (06) هيكل نشاطها الرئيسي هو "إدارة ميزانية الدولة". أما الوحدة الثانية فهي مكونة من الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف ويتمثل نشاطها الرئيسي في "قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية".

فيما يتعلق بالفاعلين العموميين، يمثل مركز الإعلامية بوزارة المالية الداعم الأساسي لبرنامج مصالح الميزانية باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع (FAST) "Fiscal and Accounting System of Tunisia" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع في جميع مراحل (إعداد كراس الشروط، انتقاء المزودين، تركيز المنظومة ومتابعة استغلالها).

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بالمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية، إذ يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة من حيث ضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة التي يمكن تعبئتها وتحديد مستوى الإنفاق وضبط طرق تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي.

كما يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

ويتم متابعة تحقيق هذا الهدف عن طريق مؤشرين.

المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والاتجازات في الموارد الجبائية:

تنقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وغير جبائية وهبات. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 88% في 2023، وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في نسبة الموارد الجبائية من جملة الموارد الذاتية للدولة تستدعي العمل على تطوير وتحسين تعبئة مداخيل أخرى للميزانية وخاصة منها المداخيل غير الجبائية.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
88	87	91	89	89	88	89	88	92	%

ويعكس هذا المؤشر جودة التقنيات والنماذج المعتمدة لإعداد تقديرات الموارد الجبائية في إطار قانون المالية والمجهودات المبذولة بهدف التقليل في الفوارق بين التقديرات والانجازات ممّا يضمن حسن التصرف في ميزانية الدولة من خلال توفير الموارد الكافية لتأدية النفقات والمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

■ تقديرات المؤشر 1.1.4:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
2.5	2.5	2.5	2.5	6.5	%	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تمت المحافظة على نفس مستوى تقديرات المؤشر المتعلق بالفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية، في حدود 2.5% خلال الفترة 2025-2027. وقد تم اختيار هذا المستوى بصفة واقعية وموضوعية بالنظر للوضع الاستثنائي الاقتصادي الوطني والعالمي والذي يتميز بالضبابية وارتفاع نسب عدم اليقين في الآفاق الاقتصادية مما سيكون له بالتأكيد تأثير كبير على جودة التقديرات.

وتجدر الإشارة أنه في إطار تحسين تقديرات الموارد الجبائية يتم العمل على تطوير مجموعة من أدوات النمذجة والتنبؤ وخاصة منها:

- التنبؤ والنمذجة على المدى القصير،
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية،
- تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من إعداد إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) والذي يعتبر في مرحلة تجربة وتحسين.

المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

يعتبر ضبط الاعتمادات ذات الطابع التنموي مؤشرا هاما ويتم على ضوءه قياس التنفيذ المادي والمالي للمشاريع والبرامج المبرمجة خلال السنة المنقضية والمشاريع والبرامج المصنفة ذات الأولوية القصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 وخاصة منها مشاريع البنية التحتية.

كما أن الرفع من نسق الاستثمار العمومي على المستوى الجهوي هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة.

وباعتبار أن نفقات الاستثمار تمول أساسا عن طريق الموارد العامة للميزانية أو عن طريق القروض الخارجية الموظفة فقد تم بداية من سنة 2024 تقسيم مؤشر احتساب نسبة انجاز نفقات الاستثمار إلى مؤشرين فرعيين كما يلي تفصيلهما:

- **المؤشر الفرعي 1:** الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق الموارد العامة للميزانية

- **المؤشر الفرعي 2:** الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة

ويحتسب المؤشر الإجمالي بتطبيق نسبة ترجيح (une pondération) على كل مؤشر فرعي تعادل ما يمثله من إجمالي نفقات الاستثمار للسنة (الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار = المؤشر الفرعي 1 * نسبة الترجيح + المؤشر الفرعي 2 * نسبة الترجيح).

■ تقديرات المؤشر 2.1.4:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
7.08	7.08	8.08	4.08	17	%	المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:
0.1	0.1	0.1	0.1	-	%	- موارد عامة للميزانية
35	35	40	20	-	%	- قروض خارجية موظفة

بناء على نسق الإنجاز خلال السنوات السابقة (2021-2023) خاصة فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي 2 أي الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة

إضافة إلى تقديرات المؤشر 1.3.4 " نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة" (40% بالنسبة لسنة 2025) ، تم تحيين وتقدير إنجازات المؤشر المتوقعة للفترة 2025-2027، (بلغ هذا المؤشر الفرعي 55% و28% و48% خلال الفترة 2021-2023).

هذا وقد تم تطبيق نسبة ترجيح تساوي 80% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة على الموارد العامة للميزانية و20% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة على أن يتم تحيين هذه النسبة عند الاقتضاء.

الهدف 2.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بمزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليًا، حيث تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ ميزانية الدولة من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية. ويمكن التذكير بأهمها:

- النشيرة الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة: تحوصل النتائج المسجلة على مستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية: يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع التقديرات ومع نتائج نفس الفترة من السنة المنقضية بالعلاقة مع تطور الظرف الاقتصادي، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.
- ميزانية المواطن.

وتكمن أهمية هذا الهدف في الإيفاء بالتزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة خاصة بعد انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

المؤشر 1.2.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. وتحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة. تحظى هذه النشرة باهتمام الكثير من المستعملين حيث أنها تمكنهم من متابعة تنفيذ الميزانية بصفة شهرية وبالتالي إضفاء المزيد من الشفافية على تطور المؤشرات المتعلقة بالمالية العمومية.

■ تقديرات المؤشر 1.2.4:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
35	35	45	45	76	يوم	آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تمت مراجعة قيمة مؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية إلى 45 يوم بالنسبة لسنتي 2024 و2025 وذلك لإضفاء أكثر واقعية لبلوغ الهدف المرجو. حيث بلغ المؤشر 76 يوم في سنة 2023 مقابل 69 يوم في سنة 2022. في حين تمّ الحفاظ على مستوى 35 يوم للسنوات 2026 و2027.

المؤشر 2.2.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

يتمثل المؤشر المتعلق بدورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index.

يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مبرزا في نفس الوقت الإجراءات والتدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.

ويعتزم إضافة مؤشر جديد يتعلّق بميزانية المواطن في إطار أداء البرنامج خلال سنة 2026.

■ تقديرات المؤشر 2.2.4:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
3	3	4	4	4.3	شهر	دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

بلغت إنجازات المؤشر 4.3 أشهر سنة 2023 الذي شهد تحسن مقارنة بسنة 2022 (6.6)، وبناء عليه تم تقدير مؤشر آجال نشر التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ 4 أشهر لسنة 2025 لإضفاء أكثر واقعية على الهدف و 3 أشهر لسنتي 2026 و 2027. وذلك وفقا للمعايير المنصوص عليها بدليل شفافية المالية العامة التابع لصندوق النقد الدولي.

الهدف 3.4 : تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية النفقات المنجزة بعنوان سحبات القروض الخارجية الموظفة على منظومة "أدب". ويتنزل في إطار متابعة تنفيذ المشاريع التنموية المرسمة في ميزانية الدولة وفي الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والتحكم في توازنات المالية العمومية.

المؤشر 1.3.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسوّاة من النفقات المنجزة:

يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

■ تقديرات المؤشر 1.3.4:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
40	40	40	40≥	57.8	%	المؤشر 1.3.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسوّاة من النفقات المنجزة

بناء على إرتفاع نسبة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة والغير مسوّاة من جملة النفقات المنجزة سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 والذي يعود لعدة أسباب نذكر منها خاصة إرتفاع حجم النفقات

المنجزة (1800 م د خلال سنة 2023 مقارنة بـ 1400 م د خلال سنة 2022) وللصعوبات التي اعترضت الوزارات والهياكل التابعة لها بخصوص تسجيل وتسوية النفقات المذكورة، تم تحيين تقديرات النسبة المذكورة للمؤشر بعنوان السنوات 2025 إلى 2027، ويتطلب تحسين مسار تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة تحيين منشور السيد وزير المالية لسنة 2008 وإستكمال مشروع تحيين الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وإستكمال مشروع المنظومة المعلوماتية المندمجة للمالية العمومية "SIGFP".

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات بقدر ما يرتبط بأداء الموارد البشرية ونسق أعمال فرق العمل التي تتم برمجة أعمالها في إطار دعائم الأنشطة. ويمكن لهذه الدعائم أن يكون لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج من ذلك برمجة إعتمادات خاصة بالتكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف. كما أن بعض دعائم الأنشطة يتم إنجازها في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية. ويبين الجدول التالي جملة من هذه الدعائم:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج مصالح الميزانية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	2.5%	إدارة ميزانية الدولة	14144	- إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية و أدوات التنبؤ والنمذجة

<ul style="list-style-type: none"> - إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع 			<p>المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار</p> <p>8.08%</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق - توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات. 			<p>المؤشر 1.2.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية</p> <p>45 يوم</p>		<p>الهدف 3.1.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات - تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال 			<p>المؤشر 2.2.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة</p> <p>4 أشهر</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - العمل على حث منفعي المشاريع وأمرى الصرف على تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك طبقاً لمنشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 ومراجعتة عند الاقتضاء بما يتناسب مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 - استكمال التنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية وعلى القانون الأساسي للميزانية المذكور. - العمل على إرساء منظومة " موظفة " الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية. - توفير برنامج تكوين للإطارات المكلفين بمتابعة تنفيذ المشاريع قصد تحسين قدراتهم التقنية، - مواصلة الأشغال ضمن فرق العمل المكلفة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST) قصد إرساء المنظومة المعلوماتية المندمجة والذي من شأنه إضفاء أكثر جودة للمعطيات و التقليل في الآجال . 			<p>المؤشر 1.3.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسوّاة من النفقات المنجزة</p> <p>%40</p>		<p>الهدف 4.1.4 :تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع</p>

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر مركز الإعلامية بوزارة المالية فاعلا عموميا رئيسيا في أداء برنامج مصالح الميزانية وأداء مهمة المالية بصفة عامة باعتباره:

- أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع (FAST) "Fiscal and Accounting System of Tunisia" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.
- المساندة الفنية في تطوير المنظومات المعلوماتية.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

تم اعتماد نسبة تطور لنفقات البرنامج بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2025.

وعلى هذا الأساس قدرت إعمادات الدفع المبرمجة لبرنامج مصالح الميزانية بـ15128 أ. د. سنة 2025 مقابل 13987 أ د سنة 2024 أي بنسبة تطور بـ8%.

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

التطور	تقديرات 2025	ق م 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات	المبلغ
					النسبة %
(1) - (2)	2-				(1) - (2)
1%	62	10200	10138	9395	نفقات التأجير
3%	39	1520	1481	943	نفقات التسيير
-	68	68	0	0	نفقات التدخلات
41%	972	3340	2368	789	نفقات الاستثمار
-	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
8%	1141	15128	13987	11127	المجموع

- **نفقات التأجير:** تم تقدير نسبة تطور نفقات التأجير بـ 1% مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث تم تقدير 10200 أذ مقابل 10138 أذ سنة 2024 و يعود ذلك أساسا لرصد إعتمادات بعنوان الزيادة في الأجور ابتداء من شهر جانفي 2025.
- **نفقات التسيير:** قدرت نفقات التسيير لبرنامج مصالح الميزانية بـ 1520 أذ سنة 2025 أي بنسبة تطور قدرت بـ 3% ويعود ذلك أساسا إلى رصد إعتمادات إضافية بعنوان بعض النفقات على غرار تأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري ولوازم المكاتب قصد تلبية حاجيات المصالح لضمان السير العادي للعمل كما تم التخفيض في الإعتمادات المخصصة للأكرية وذلك إثر نقلة الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمقر الفرعي للوزارة.
- **نفقات التدخلات:** قدرت نفقات التدخلات لسنة 2025 بـ 68 أذ وذلك بعنوان مساهمة الدولة في تمويل تذاكر الأكل لأعوان مصالح الميزانية حيث يتم بقوانين المالية السابقة رصد الإعتمادات الخاصة بالمساهمة المذكورة بميزانية برنامج القيادة والمساندة للمهمة.
- **نفقات الإستثمار:** قدر إرتفاع نفقات الإستثمار بـ 41% مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 حيث تم تقدير 3340 أذ مقابل 2368 أذ سنة 2024. وقد تم رصد إعتمادات الدفع تبعا للتقدم المادي المتوقع للمشاريع والإقتناءات فقد تم إعطاء الأولوية للبرامج المتواصلة على غرار البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية وإقتناء معدات إعلامية ووسائل نقل بعنوان سنوات سابقة في حين لم يتم رصد إعتمادات دفع لبعض الإقتناءات الجديدة على أن يتم رصد إعتمادات الدفع في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026.

جدول عدد 04:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	9395	10138	10200	10506	10926
نفقات التسيير	943	1481	1520	1581	1644
نفقات التدخلات	0	0	68	70	72
نفقات الاستثمار	789	2368	3340	3558	3867
نفقات العمليات المالية	0	0	0		
<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>11127</u>	<u>13987</u>	<u>15128</u>	<u>15715</u>	<u>16509</u>
<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>11127</u>	<u>13987</u>	<u>15128</u>	<u>15715</u>	<u>16509</u>

برنامج الدين العمومي

رئيس البرنامج: السيدة كوثر بابية
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: جانفي 2015

1. تقديم البرنامج:

1.1 إستراتيجية البرنامج:

تتمثل المهمة الأساسية لبرنامج الدين العمومي في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويضطلع برنامج الدين العمومي بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق وضع إستراتيجية الدين العمومي وتنفيذها بهدف تعبئة موارد الاقتراض لتمويل ميزانية الدولة والتحكم في كلفة الدين والمخاطر المرتبطة به مما يساهم في تعزيز استدامة الدين العمومي.

ويبقى تحقيق استقرار نسبة المديونية والعمل على التحكم في مخاطر الدين العمومي رهين عوامل خارجية عديدة ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية وسياسة الصّرف للبنك المركزي التونسي إضافة للطرف الاقتصادي المحلي والعالمي فمستوى التداين هو نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية عامة تتجاوز إستراتيجية الدين العمومي وهيكل التصرف في الدين، ويبقى تحسين مؤشرات المديونية مرتبطين أساسا بتحسّن عجز الميزانية ونسبة النموّ واستقرار الدينار مقابل عملات التداين الأجنبية.

وتجدر الإشارة، أنّ الاقتصاد التونسي واجه خلال الأربع سنوات الأخيرة 2020-2023 تداعيات جائحة كوفيد 19 وظاهرة الجفاف نتيجة التغير المناخي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى أزمة الحرب الروسية - الأوكرانية والآثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم وارتفاع أسعار النفط والسلع المستوردة وارتفاع أسعار الفائدة. أدت هذه التحديات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023 إلى ارتفاع عجز الميزانية وحاجيات التمويل، وبالتالي ارتفع حجم الدين العمومي. ومن المقدر أن تبلغ نسبة المديونية 79.8% من إجمالي الناتج المحلي نهاية سنة 2023.

وفي ظل هذه التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة، أصبح السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استدامة المالية العمومية محورا استراتيجيا يكتسي أهمية بالغة قصد ضمان تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به.

وتتمثل الأولويات الإستراتيجية أساسا في:

- تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،
- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به،

- تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليل من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليل من مخاطر الصرف.

2.1 الهياكل المتدخلّة:

تتولى الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي إدارة وتنفيذ برنامج الدين العمومي كهيكل وحيد ويساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعل عمومي في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

يتمثل الهدف الأول والأساسي لبرنامج الدين العمومي في "تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره". ويتنزل في إطار السعي لضمان استدامة الدين العمومي من خلال تنويع مصادره والتحكم في كلفته وتحسين آليات التصرف في مخاطره التي تتمثل أساسا في:

- مخاطر سعر الصرف المتأثية من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية،
- مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمدة سداد القروض،
- مخاطر نسب الفائدة المرتبطة أساسا بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

وتتم متابعة تحقيق هذا الهدف عبر أربعة مؤشرات تمكّن من تقييم حافظة الدين العمومي والمخاطر المرتبطة بها:

- معدل كلفة الدين العمومي
- مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
- معدل مدة سداد الدين العمومي
- مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي:

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي.

■ تقديرات المؤشر 1.1.5:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
%5.2	%5.2	%5.2	%5.3	%4.99	%	المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

تم إعداد التقديرات الخاصة بالسنوات 2025-2027 استنادا لإنجازات سنة 2023 واستشراف تطوّر الدين العمومي على المدى المتوسط 2024-2027، وخاصة تحيين تقديرات الشروط المالية وكلفة القروض المزمع تعبئتها لتمويل الميزانية خلال الفترة 2024-2027 في انتظار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 والإطار المتوسط المدى للميزانية 2025-2027. ومن المنتظر أن يرتفع معدل كلفة الدين العمومي من 5% سنة 2023 إلى 5.3% سنة 2024 ليتراجع إلى مستوى 5.2% بداية من سنة 2025، نظرا للضغوطات على المالية العمومية وإرتفاع حاجيات تمويل الميزانية بالإضافة لارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية.

المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي:

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي الجملي، وذلك قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية أهمها مخاطر سعر الصرف. إذ تكون أغلب الديون الداخلية معنونة بالعملة المحلية (بالدينار) وبالتالي غير معرضة لمخاطر سعر الصرف الناجمة عن إمكانية ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار التونسي.

■ تقديرات المؤشر 2.1.5:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
%50	%50	%52	%42	%47.3	%	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

وقد تمّ تحيين التقديرات المتعلقة بالفترة 2025-2027 على ضوء إنجازات سنة 2023 وباعتماد تحيين تقديرات مصادر تمويل الميزانية واستشراف تطور الدين العمومي على المدى المتوسط 2024-2027، وذلك في انتظار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 والإطار المتوسط المدى للميزانية 2025-2027، وأخذا بعين الاعتبار لتداعيات الأزمات العالمية على هيكله الدين العمومي وتواصل سياسة الاعتماد على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويلات اللازمة.

المؤشر 3.1.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي:

قصد تقييم مخاطر إعادة التمويل تمّ اعتماد مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي، وهو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون.

■ تقديرات المؤشر 3.1.5:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
6.5	6	6	6	5.34	سنة	المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

تم وضع تقديرات مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي خلال الفترة 2025-2027 استنادا لمدة سداد الدين المسجلة في موفى سنة 2023 وأخذا بعين الاعتبار لمدة سداد القروض الجديدة المزمع تعبئتها لتمويل الميزانية على المدى المتوسط.

المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة من حجم الدين:

يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مخاطر تغيير نسب الفائدة في غضون سنة ويشمل ذلك القروض ذات نسب الفائدة المتغيرة والقروض التي يحلّ أجلها خلال سنة (أي قائم الدين الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة والذي يجب إعادة تمويله ويمكن أن يصبح معرّضا لارتفاع نسب الفائدة).

■ تقديرات المؤشر 4.1.5:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
40	40	40	40	41	%	المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة من حجم الدين

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المرتبطة بالدين العمومي استناداً للمعايير الدولية التي توطر التصرف في الدين.

الهدف 2.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

يُنزّل الهدف الثاني لبرنامج الدين العمومي المتمثل في " تطوير السوق المحلية لسندات الدولة " في إطار السعي لضمان استدامة الدين العمومي من خلال التقليل من مخاطر إعادة التمويل والتقليل من مخاطر الصرف.

وقصد تحقيق هذا الهدف تتم متابعة كل من مؤشر نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية ومؤشر حجم التداول في السوق الثانوية، والتي تمكّن من تقييم تطور واستمرارية كل من السوق الأولية والثانوية لإصدارات رقاع الخزينة.

المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية:

يمكن هذا المؤشر من مقارنة موارد الاقتراض الداخلي (رقاع الخزينة والقرض الرقاعي الوطني) بالتقديرات التي تم وضعها في إطار قانون المالية للسنة ويعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة بهدف التقليل من الفوارق بين التقديرات والإنجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية، حيث يقتضي مبدأ المصادقية المضمن بالقانون الأساسي للميزانية عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

■ تقديرات المؤشر 1.2.5:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
%100	%100	%100	%100	%118.3	%	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقااع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

تم وضع 100% كقيمة منشودة لهذا المؤشر للسنوات 2025-2027 باعتبار العمل على تعبئة موارد الاقتراض الداخلي وفقا لتقديرات قانون المالية للسنة قصد النجاح في أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات.

المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها عاملا أساسيا لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات، إذ يبرز هذا المؤشر مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو ما يمثل مقياسا لمدى تطورها.

■ تقديرات المؤشر 2.2.5:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
40	40	40	40	84	%	المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية

تم إعداد تقديرات 2025-2027 أخذا بالاعتبار لارتفاع حجم إصدارات رقااع الخزينة مقابل محدودية السوق المالية الثانوية والصعوبات التي قد تواجهها وضعية السيولة على المدى المتوسط خاصة وأن حجم التداول في السوق المالية الثانوية يتأثر بعدة اعتبارات خارجية مثل حجم الادخار وحجم السيولة النقدية وسياسات الاستثمار للمتدخلين في السوق وتعاطيهم مع المؤشرات الاقتصادية والمالية بالمقارنة مع منتجات مالية أخرى متوفرة بالسوق مع الإشارة إلى أن نسبة 40% تعتبر نسبة مقبولة لتقييم ديناميكية وتطور السوق الثانوية وسيولة رقااع الخزينة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.5 تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره	المؤشر 1.1.5: معدل كلفة الدين العمومي	5.2%	التصرف في الدين وسيولة الخزينة	3401	- متابعة نسب استعمال القروض في آجاله التعاقدية والسعي للحد من التمديد في آجال السحب للتقليص من كلفة القروض
	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	52%			- مواصلة العمل على تنويع اليات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي.
	المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	6 سنوات			- المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الأجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق.
	المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعييره في غضون سنة.	40%			- تفادي تراكم آجال تسديد الديون وذلك بتوزيع آجال القروض الجديدة على نحو سلس وتفضيل القروض متوسطة وطويلة المدى على القروض قصيرة المدى إذا أمكن.
الهدف 2.5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقااع الخزينة على المبالغ المقدره بقانون المالية	100%			- السعي لإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل عن طريق تحسين جدول سداد الدين العمومي وخفض ذروة التسديدات بالقيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة قصد التخفيف من حدة الضغوطات على المالية العمومية.
	المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	40%			- استعمل آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة.
					- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية.
					- المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة.
					- الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقااع الخزينة.

3.2 مساهمة الفاعل العمومي في أداء البرنامج:

يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين. حيث يعتمد برنامج الدين على قاعدة معطيات للدين الخارجي (سياد) التي أنشأت بالأمر عدد 2147-94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وتمثل هذه القاعدة التي تم تطويرها من طرف مركز الإعلامية لوزارة المالية بالتعاون مع مصالح البنك المركزي التونسي دعامة منظومات التصرف في الدين والتي تشمل تقريبا كافة أدوات الدين (الدين الخارجي -الدين المضمون- ديون المؤسسات العمومية - مناقصات القروض الرقاعية...). كما تستوعب هذه المنظومات جميع المراحل الإجرائية والعملية للتصرف في الدين وفي إطار تحديث الأنظمة المعلوماتية للمالية العمومية التي شرعت وزارة المالية في تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية تم بمقرر وزير المالية المؤرخ 25 أوت 2020 تكوين فريق عمل لمنظومة "الدين والتصرف في تقديرات الخزينة وأخذ القرار" وقد أوكل فريق العمل المذكور لمركز الإعلامية لوزارة المالية بتنفيذ مشروع تحديث منظومات الدين في جوانبه الفني والإجرائي وذلك طبقاً لأحسن الممارسات والنماذج العالمية في المجال .

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

قدرت ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2025 بـ 3401 أدي بنسبة إرتفاع قدرت بـ 11% مقارنة بسنة 2024.

- **نفقات التأجير:** قدر إرتفاع نفقات التأجير بنسبة 11% مقارنة بسنة 2024 ويعود ذلك أساسا لرصد إتمادات بعنوان الزيادة في الأجور بداية من شهر جانفي لسنة 2025 ولإنتداب عدد 02 مستشار للمصالح المالية درجة رابعة من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.
- **نفقات التسيير:** تم تقدير إرتفاع بنسبة 9% مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك إلى رصد إتمادات إضافية بعنوان بعض النفقات على غرار إقتناء لوازم المكاتب وإقتناء وقود وسائل النقل قصد تلبية حاجيات المصالح لضمان السير العادي للعمل.
- **نفقات التدخلات:** تم تقدير إتمادات بقسم التدخلات بمبلغ 18 أدي وذلك بعنوان مساهمة الدولة في تمويل تذاكر الأكل لأعوان مصالح الميزانية حيث يتم بقوانين المالية السابقة رصد الإتمادات الخاصة بالمساهمة المذكورة بميزانية برنامج القيادة والمساندة للمهمة.
- **نفقات الإستثمار:** بالنسبة لنفقات الإستثمار فقد تم تقدير إنخفاض بنسبة 16% ويعود ذلك إلى رصد إتمادات الدفع بالنسبة للإقتناءات المتواصلة وعدم رصد إتمادات بعنوان الإقتناءات الجديدة على أن يتم رصد إتمادات في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026.

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 2-	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	2296	2700	3000	300	11%
نفقات التسيير	261	316	345	29	9%
نفقات التدخلات	0	0	18	18	
نفقات الإستثمار	0	45	38	-7	-16%
نفقات العمليات المالية	0		0	0	
المجموع	2557	3061	3401	340	11%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
3214	3090	3000	2700	2296	نفقات التأجير
373	359	345	316	261	نفقات التسيير
19	19	18	0	0	نفقات التدخلات
44	40	38	45	0	نفقات الاستثمار
		0		0	نفقات العمليات المالية
<u>3650</u>	<u>3508</u>	<u>3401</u>	<u>3061</u>	<u>2557</u>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<u>3650</u>	<u>3508</u>	<u>3401</u>	<u>3061</u>	<u>2557</u>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

برنامج القيادة والمساندة

- رئيس البرنامج:
- تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:

1- تقديم البرنامج:

1.1 . استراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة دعم البرامج العملية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إساءة الخدمات التي توفر دعماً أفقياً لجميع البرامج حيث يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساساً في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والشراء والاقتناء والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى خاصية برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية الذي يتميز بانضواء عدد من الإدارات العامة التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية في غاية الأهمية تتعلق بالأساس بالمنظومة الجبائية ومراقبة التصرف في الأموال العمومية وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية والمساهمة في مكافحة الفساد إضافة إلى تكريس مبادئ الشفافية المالية من خلال إصدار معايير المحاسبة وعدد من الملاحق المصاحبة لقوانين المالية ...

وتتمثل غاية المهمة في مجال الموارد البشرية في إرساء إدارة ناجعة وحديثة توفّق بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة من الرصيد البشري. وتندرج إستراتيجية المهمة في هذا المجال ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية التي أفضت إلى إعداد خطة عمل منذ سنة 2019 تركز على إرساء وتفعيل مقاربة قائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات وإعتماد آلية التنقل الوظيفي ومنظومة التكوين وتنمية المهارات للأعوان بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج.

وفي هذا الإطار، من الضروري الإشارة إلى أن المهمة تواجه عديد التحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات بالنظر إلى الظرف الدقيق الذي تمر به المالية العمومية واعتباراً للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات. لذلك فقد حرصت على استعمال آلية التنقل الوظيفي التي مكنت من تسديد بعض الشغورات غير أنه وبالنظر إلى أنّ الحاجيات تفوق بكثير هذا العدد، فقد شرعت المهمة في تفعيل التراخيص في الإنتدابات الممنوحة إليها بعنوان سنتي 2023 و2024. كما أنه تم الإنطلاق في إعداد سجل الكفاءات والجذازات النموذجية للوظائف بما يمكّن من تحسين تعيين الأعوان حسب متطلبات الوظيفة.

أما في مجال دعمها اللوجستي والمالي للبرامج وترشيد نفقاتها فإن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة تندرج ضمن الإطار العام المحدد من قبل الحكومة الذي يؤكد على ترشيد النفقات العمومية وإرساء مقومات

الحكومة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. كما يسعى البرنامج في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال خاصة ترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات وفي مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري.

وتبعاً لما سبق، تم تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

✓ وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع تطور الوظائف للمهمة والتوجهات الوطنية في المجال،

✓ ملائمة التصرف في الموارد البشرية مع أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030،

✓ إعادة تنظيم وزارة المالية لفتح الآفاق وإدراج المهن الجديدة الضرورية في التصرف الحديث للإدارة والرقمنة،

✓ توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة،

✓ مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،

✓ تطوير الموارد المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتدعيم قدرات المراقبين والمحققين وأدوات العمل،

✓ المساهمة في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية ودعم الشفافية المالية وذلك عبر تدعيم دور مهمة المالية فيما يتعلق:

▪ بالإصلاح الجبائي الرامي إلى إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفعا لاستثمار

و دعم الاقتصاد عبر تحسين القدرة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية،

▪ دعم شفافية المالية العمومية من خلال إصدار معايير الحسابات العمومية والمساندة على تطبيقها،

▪ المساهمة في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير السياسة المساهماتية للدولة،

▪ المساهمة في تطوير الخدمات المالية وتسهيل النفاذ لها وكذلك في تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتطوير الأسس المالية للبنوك.

وسعياً لتفعيل هذه المحاور الإستراتيجية والأولويات والبرامج المنبثقة عنها يساهم عدد من الفاعلين العموميين (ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن) وكذلك الوحدة العملياتية المتكونة

من مؤسستين إداريتين (المدرسة الوطنية للمالية والموفق الجبائي) في تحقيق الأهداف المتعلقة بها من خلال خاصة:

- ✓ التشجيع على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة بمساهمة كل من البنك التونسي للتضامن بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- ✓ تفعيل الدور الاجتماعي للمهمة عبر ديوان مساكن وزارة المالية وذلك بتسهيل حصول الموظفين الناشطين بالمهمة على مساكن سواء بالتملك أو بالكرأء بشروط ميسرة،
- ✓ تطوير المنظومات الإعلامية لكل الإدارات العامة والتصرف في قاعدة البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- ✓ تطوير الكفاءات والمهارات من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشاركة،
- ✓ مساعدة المطالب بالأداء على تذليل الصعوبات التي تعترضه في علاقاته مع مصالح الجباية ومصالح الاستخلاص عبر مؤسسة الموفق الجبائي.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

إن توفير العنصر البشري بناء على ما تم تشخيصه وبرمجته بمناسبة إعداد إطار النفقات متوسط المدى وتماشيا مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتمثلة في ترشيح الانتدابات حسب الأولويات، ومواصلة التخفيض التدريجي في الانتدابات من خريجي مدارس التكوين، وعدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق التنقل الوظيفي إستوجب التركيز في العمل على المحاور التالية:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال حسن توزيعها وتطوير قدراتها في إطار التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وإرساء نظام معلوماتي وقاعدة معلومات مندمجة بين كل برامج المهمة.

- ترشيد الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان ومزيد التحكم الكمي والنوعي في عدد الأعوان من خلال إعادة التوزيع الأمثل لها حسب الحاجيات الحقيقية لمختلف البرامج عبر اعتماد آلية التنقل الوظيفي وإنجاز مناظرات الإنتدابات المبرمجة لتسديد هذه الشغورات.
- تطوير الكفاءات ومردودية الموارد البشرية من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشاركة وتطوير منظومة التكوين واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتأمين التكوين على الخط
- إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال مواصلة دعم تواجد العنصر النسائي في الارتقاء إلى مواقع المسؤولية وأخذ القرار عبر متابعة نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية وتمثيليتها صلب اللجان المحدثة بمهمة المالية.

وتبعاً لذلك، يتفرّع عن الهدف المتمثل في "تحسين التصرف في الموارد البشرية" المؤشرات التالية:

- المؤشر الأول: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي،
- المؤشر الثاني: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية،
- المؤشر الثالث: نسبة تواجد المرأة باللجان،
- المؤشر الرابع: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان الوزارة.

المؤشر 1.1.9: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي:

يمكن المؤشر المتعلق بعدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي من إحتساب نسبة تسديد الشغورات المتأكدة والملحة لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر لمهمة المالية وذلك باعتماد عدد المطالب الواردة على الوزارة مقارنة بعدد الأعوان الذين تم قبولهم بعد عملية التقييم وتعيينهم بمختلف المصالح.

هذا وتسعى الوزارة في هذا المجال إلى اعتماد سياسة اتصالية لترويج "علامة المشغل" لوزارة المالية لاستقطاب الكفاءات والخبرات من مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية للترفيه في عدد المترشحين من ذوي الاختصاصات الملائمة للمهام التقنية لمختلف هياكل وزارة المالية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	انجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2027	2026	2025		2023		
45	40	35	35	44	%	عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

تقدّر نسبة إنجاز هذا المؤشر إلى موفى شهر جوان 2024 بـ 16.21% ومنتظر أن تصل بنهاية هذه السنة نسبة إنجاز تقدّر بـ 30% في انتظار إلتحاق باقي المترشحين المقبولين في التنقل الذي تمّ فتحه لفائدة برنامج المحاسبة العمومية والإستخلاص ليشغلوا خطة عون شباك أو خازن بأحد المراكز المحاسبية المعنية لتعزيز المصالح في رتبة متصرف في الوثائق والأرشيف.

وتطبيقا لمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، تمّ إرساء آلية التنقل الوظيفي خلال سنتي 2023 و2024 عن طريق فتح باب الترشح لتسديد الشغورات الملحة لفائدة الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص والهياكل المركزية.

وفي هذا الإطار، وعملا بمقتضيات المنشور عدد 13 المؤرخ في 13 ماي 2024 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، انخرطت الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في بورصة الحراك الوظيفي حيث تم الحصول على كلمات العبور لتفعيل هذه الآلية وستتولى الإدارة العامة إدراج بلاغات الترشح لتسديد الشغورات الحاصلة بالمصالح المركزية والخارجية عبر هذه المنصة التي سيتم اعتمادها في فتح باب الترشح لتسديد الشغورات في خطة محلل خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 وفي عدد من الخطط الأخرى خلال موفى سنة 2024 و2025.

المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:

يهدف المؤشر المتعلق بنسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية إلى تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في التسميات في الخطط الوظيفية والعمل على الترفيع التدريجي في نسبة تواجدها في مواقع المسؤولية وأخذ القرار سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	انجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2027	2026	2025		2023		
47	46	44	42	46	%	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

سجل مؤشر "نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية" إلى غاية شهر جوان 2024 نسبة انجاز تقدر بـ 34.62% من جملة التسميات في الخطط الوظيفية. ويمكن أن تشهد هذه النسبة إرتفاعا مع موقى السنة الحالية. كما أنها قد تشهد نسقا تصاعديا خلال السنوات القادمة (2025-2026-2027) باعتبار أن قاعدة الإطارات النسائية من أصحاب الشهادات العليا والمؤهلات للتسمية في الخطط الوظيفية في ارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع نسبة الانتدابات من هذه الفئة خلال السنوات الفارطة التي وصلت إلى حدود 90%.

وسجل حضور المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي سنة 2023 نسبة 16.1% مقابل 20.79% إلى حدود شهر جوان 2024.

لذا سيتم مواصلة العمل خلال السنوات (2025-2026-2027) على خلق فرص متكافئة بهدف تشجيع العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية خاصة على مستوى المصالح الخارجية لمختلف برامج المهمة وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

المؤشر 3.1.9 نسبة تواجد المرأة باللجان:

يهدف المؤشر المتعلق بتواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية إلى تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من خلال إعطاء صورة واقعية على الدور الفاعل الذي تلعبه المرأة كعضو صلب هذه اللجان. وهو ما سيمكّنها من تطوير قدراتها المهنية خلال تناولها للملفات ذات الطابع التقني والفني.

■ تقديرات المؤشر 3.1.9

تقديرات			2024	انجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2027	2026	2025		2023		
26	25.5	25	44	40	%	نسبة تواجد المرأة باللجان

عملت الإدارة خلال السداسي الأول من سنة 2024 على معالجة النقائص التي تمّ التنصيص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 المتعلقة بهذا المؤشر وخاصة منها المتمثلة في عدم توفر المعطيات حول اللجان المحدثة بالوزارة على المستوى الجهوي. وقد أفضى ذلك إلى الملاحظات التالية:

✓ على المستوى المركزي:

سجلت نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى المركزي خلال السداسي الأول من سنة 2024 نسبة تقدر بـ 40.4% وهو ما يعادل إنجازات سنة 2023.

✓ على المستوى الجهوي:

سجلت نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى الجهوي خلال السداسي الأول من سنة 2024 نسبة تقدر بـ 19.29%.

وعلى ضوء النسبة التي سجلها المؤشر خلال السداسي الأول من سنة 2024 والمتمثلة في 24.65% تم تعديل تقديرات مؤشر تواجد المرأة باللجان المحدثة صلب مهمة المالية للسنوات 2025 و2026 و2027.

المؤشر 4.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية:

يُدرج هذا المؤشر في إطار حوكمة وتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات مهمة المالية. ويمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تنفيذ برامج التكوين الخصوصية والأفقية وتطور عدد المنتفعين بالتكوين وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق نسبة الإنجاز المبرمجة. كما يمكن هياكل وزارة المالية من متابعة تنفيذ برامجها التكوينية الخصوصية وقياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عنه إنجاز مخطط التكوين.

■ تقديرات المؤشر 4.1.9:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
80	75	70	65	65.4	%	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة) 65.4% خلال سنة 2023. كما بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي إلى غاية 10 جوان 2024 نسبة 23%، وباعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024 تمت المحافظة على تقديرات المؤشر لسنتي 2025 و2026 وضبط تقديرات سنة 2027، حيث تقوم المدرسة بإعداد مخطط التكوين على أساس برامج عملية تأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الحقيقية في التكوين في إطار إحترام التوجه الوطني العام في مجال تطوير الكفاءات والإرتقاء بمردودية الموارد البشرية.

الهدف 2.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية

يساهم برنامج القيادة والمساندة عبر الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات في تحقيق الفاعلية لكافة برامج المهمة من خلال خاصة حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة بما يضمن إنجاز الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة والأداء المرتقب. ويندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" في إطار ضمان سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية المهمة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري قصد الملاءمة بين المقترضات القانونية المنظمة للتصرف في الأموال العمومية وضرورة انتظام تزويد كافة الهياكل بالتجهيزات والمعدات والخدمات اللازمة والمحددة لضمان تأمين المرفق العمومي الموكل لها.

ونظرا لصعوبة تلبية كل الحاجيات في ظل محدودية موارد الميزانية، فإنه يتم العمل على حسن التقدير حسب الأولويات والحاجيات المتأكدة وحسب الرؤية المعدة للسياسات العمومية وتقديم تجسيم الإصلاحات والدراسات المتعلقة بالإنفاق وواقعية الإنجاز الفعلي. كما يعمل البرنامج على التحكم في النفقات وترشيدها بالاعتماد على الأولويات التالية:

- تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ضمان الشفافية في الإجراءات وحسن تطبيق القانون.
- تحديد الحاجيات الفعلية من خلال تعزيز حوار التصرف مع مختلف البرامج والهياكل على المستوى المركزي.
- المساهمة في تحقيق ديمومة ميزانية الوزارة بمتابعة جودة البرمجة السنوية لمختلف البرامج وانجاح آلية الرقابة المعدلة.
- متابعة تنفيذ الميزانية من حيث نسق استهلاك الاعتمادات واحترام إجراءات انجاز الشراءات والتحكم في آجال التنفيذ وتحقيق الحاجيات وحسن التنسيق فيما بين مختلف المتدخلين خاصة من خلال تحديد المهام والمسؤوليات وفق أدلة إجراءات محينة.
- تطوير منهجية التصرف في أسطول السيارات التابعة للوزارة وذلك بتركيز منظومة إعلامية للتصرف في السيارات بالتنسيق مع مركز الوطني للإعلامية يتم من خلالها استخراج كافة قرارات إسناد السيارات ومتابعة الأسطول.
- تركيز منظومة الرقابة الداخلية للميزانية، من خلال خاصة إعادة تفعيل لجنة القيادة على مستوى وزارة المالية والرفع من قدرات أعضاء اللجان المحدثة بتوفير التكوين الضروري ومساندتهم وتأطيرهم ومتابعة أعمالهم.

وبالإضافة لكون برنامج القيادة والمساندة يعمل على تحسين نجاعة الإدارة وفعاليتها فهو يعمل على تحسين جودة خدماتها تجاه طالبي الخدمة بصفة عامة. وعليه، وقصد تحقيق هدف ترشيد حوكمة النفقات العمومية تم ضبط المؤشرات التالية:

- 1- آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات،
- 2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
- 3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
- 4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البناءات المبرمجة.

المؤشر 1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

يرمي هذا المؤشر إلى مساندة رؤساء البرامج على تحسين الأداء أساسا من خلال تقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات ووضعها على ذمتهم قصد احترام البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بهم. يمكن هذا المؤشر من احتساب الأجال المتعلقة بفتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات وذلك قصد تلبية حاجيات مصالح الوزارة وتأمين سير العمل الإداري بها. ونظرا لأهمية هذه الأجال وتأثيرها على التصرف في الاعتمادات فإن هذا المؤشر يمكن من متابعة تطوّر دراسة طلبات فتح الاعتمادات والتصرف فيها في الأجال وتقييم مدى قدرة برنامج القيادة والمساندة على الاستجابة لحاجيات هياكل المهمة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات.

■ تقديرات المؤشر 1.2.9:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
5	5	5	9	11	يوم	آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات إلى التقليص في آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات بـ 6 أيام مقارنة بإنجازات سنة 2023 وذلك للوصول إلى 5 أيام خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى 2027 .

المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية:

إن العمل على ضبط الآجال المستوجبة واحترامها في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة. وقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة العامة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام. خاصة وأن أغلب الشراءات العمومية المنجزة من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات تتم خارج الصفقات العمومية.

وتجدر الإشارة أن المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 لا يدخل ضمن مجال هذا المؤشر وذلك للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين إضافيين (لجان مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم.

ويتم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية لاحتساب هذا المؤشر وهي آجال إعداد كراسات الشروط وآجال التقييم الفني والمالي وآجال الاستلام الوقتي.

■ تقديرات المؤشر 2.2.9:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
60	60	61	60	69	يوم	آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات إلى تقليص آجال تنفيذ الشراءات خارج الصفقات العمومية بـ 8 أيام لسنة 2025 مقارنة بإنجازات سنة 2023 وذلك من خلال التقليص في تقديرات المؤشر الفرعي آجال التسليم بـ 5 أيام مقارنة بإنجازات 2023 وصولا إلى القيمة المنشودة المقدر بـ 60 يوما لكامل المؤشر للفترة المتراوحة بين سنتي 2026 و2027.

المؤشر 3.2.9 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يمكن هذا المؤشر من احتساب آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وبالتالي فهو يمكن من متابعة نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومسدي الخدمات تجاه الإدارة وذلك من خلال الحرص على

خلق التوازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق إستمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يمكن من متابعة آجال خلاص كافة النفقات سواء منها العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة وخارجها من خلال قياس المدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص هذه النفقات العمومية والمحددة بمقتضى مجلة المحاسبة العمومية بـ30 يوما دون إعتبار المدة الزمنية المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية وإستكمال مؤيدات النفقة وتسوية الوضعية الجبائية للمزود...

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
20	20	21	22	21	يوم	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات على المحافظة على نسق آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات لسنة 2025 مقارنة بإنجازات سنة 2023 وتقليصها بيوم للفترة الممتدة من 2026 إلى سنة 2027 من خلال الحرص على المصادقة على الفواتير من المصالح المعنية في الآجال المحددة والحرص على قيام المزودين بتسوية وضعيتهم الجبائية قصد التمكن من استكمال عملية الخلاص وذلك حرصا للوصول إلى القيمة المنشودة المقدرة بـ 20 يوما.

المؤشر 4.2.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

تقوم الإدارة العامة للبناءات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة ضمن ميزانية مهمة المالية. ويهدف هذا المؤشر إلى تحسين أداء الإدارة العامة للبناءات وتعزيز دورها في متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة خاصة في مرحلتي إعداد الدراسات الفنية والمصادقة على مختلف مراحل إنجازها بهدف احترام الجداول الزمنية المبرمجة بخصوص كل مشروع وتلافي طول الآجال المسجلة في إنجاز المشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
95	80	61.5	93.5	42.24	%	نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة

بلغت نسبة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبناءات 42.24% سنة 2023 مقارنة بما تم تحديده من تقديرات (88.5%). وتعود أسباب عدم بلوغ تقديرات المؤشر إلى تأخير إنجاز بعض المشاريع الجهوية على مستوى الدراسات والأشغال والتمثل أساسا في التأخير الكبير على مستوى تعيين المصممين والتعطيل في الحصول على بعض التراخيص إضافة إلى عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الأجل المحددة وذلك نظرا للظروف الاقتصادية.

كما تعود أسباب هذا التأخير إلى طبيعة المشاريع التي تكتسي الصبغة الجهوية وذلك لتعدد الأطراف المتدخلة في مسار تنفيذ المشاريع على غرار وزارة المالية لفتح الإعتمادات والمجلس الجهوي لتنفيذ الصفقات ومراقب المصاريف العمومية ومصالح الإدارة العامة للبناءات. وحيث أن أغلبية مشاريع مهمة المالية تكتسي الصبغة الجهوية.

واستنادا إلى ما تم إنجازه سنة 2023 فقد تم تحديد تقديرات سنة 2025 بـ 61.5% حيث تسعى الإدارة العامة للبناءات إلى الترفيع في نسبة تنفيذ الأشغال وذلك إثر استئناف الأشغال لعدة مشاريع بعد فسخ الصفقات مع المقاولين الذين لم يبدوا استعدادا لاستكمال إنجاز المشاريع وهو ما قد يساهم في تحسين نسبة الإنجاز إضافة إلى استكمال الدراسات لعدة مشاريع وبالتالي الشروع في مرحلة الأشغال مما سيمكن من الترفيع في نسبة الإنجاز. هذا بالإضافة إلى تأكيد الحرص على ترسيم المشاريع الجديدة التي تتوفر في شأنها الشروط اللازمة طبقا للتراتب الجاري بها العمل. وقد تم تحديد نسبة 80% لسنة 2026 وصولا إلى 95% لسنة 2027.

الهدف 3.9: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة

يُنزّل هدف هيئة الرقابة العامة للمالية في إطار تنفيذ المحور الإستراتيجي لمهمة المالية المتعلقة بمقاومة التهريب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والإقتصاد الموازي، وكذلك في إطار مساهمة الهيئة من خلال مهمّات الرقابة والتدقيق المنجزة في ضمان حسن التصرف في المال العام.

وتتمثل أسباب اعتماد الهدف الإستراتيجي المذكور في مايلي:

أبرزت دراسة نتائج التقارير الرقابية تعدّد النقص والإخلالات المرصودة على مستوى منظومة التصرف العمومي بصفة عامة وتكرارها. كما لوحظ كذلك تعدّد التجاوزات المتعلقة بعدم إحترام النصوص القانونية والتراتب الجاري بها العمل، وتنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والإقتصادي.

وفي هذا الإطار، تسعى الهيئة لإعتماد مقاربة جديدة في ضبط البرنامج السنوي للمهمّات الرقابية وتحديد أولويات التدخل بإعتماد التدقيق حسب المخاطر، كما تحرص على أخذ عنصر القيمة المضافة بعين الإعتبار عند برمجة المهمّات.

تحرص الهيئة، في ظلّ التركيز التدريجي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وفي إطار مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ على تكليف هيكل الرقابة الإدارية بفحص وتقييم وثائق الأداء، على إنجاز مهمة تدقيق أداء سنويًا.

تقوم الهيئة في إطار هاته المهمّات الخصوصية، وإستئناسا بقواعد المعيار الدولي (ISSAI 300) المتعلّق بالمبادئ الأساسية لتدقيق الأداء بفحص وتقييم أداء الوزارة موضوع مهمة التدقيق. وتتعلّق محاور التدقيق بالنقاط التالية (التنزيل العملي للبرامج وإطار أداء البرامج والتنزيل العملي للأداء ووسائل وآليات قيادة البرنامج).

تسعى الهيئة من خلال رصد النقص والإخلالات وتقديم التوصيات المستوجبة بشأنها إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرف العمومي، وفي هذا الإطار، تقوم بدراسة وإستغلال نتائج التقارير الرقابية المنجزة من قبلها من خلال إحتساب نسبة إستجابة الهياكل المعنية بالرقابة بتطبيق التوصيات المقترحة على مستوى التقارير النهائية للمهمّات الرقابية.

وقد تم ضبط مؤشرين إثنين لقيس مدى تحقيق الهدف:

المؤشر 1.3.9: نسبة إنجاز المهمّات الرقابية بإعتماد التدقيق حسب المخاطر.

المؤشر 2.3.9: نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة.

المؤشر 1.3.9: نسبة إنجاز المهمّات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر:

يتمثل المؤشر في احتساب نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة المعنيّة بإعتماد منهجية التدقيق حسب المخاطر، مقارنة بالبرنامج السنويّ لتدخّل الهيئة الذي يتضمّن مهمّات تخصّ مصالح وزارة المالية، أو هيكل تعمل تحت إشرافها، ومهمّات تفقد وبحث تخصّ منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية، ومهمّات تفقد وتقييم وبحث تخصّ عدة إدارات وهيكل أخرى، إضافة إلى مهمّات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية.

وقد تمّ اعتماد المؤشر المذكور في إطار مقارنة جديدة في ضبط البرنامج السنويّ للمهمّات الرقابية وتحديد أولويّات التدخّل، حيث تعمل الهيئة على تخصيص نسبة من البرنامج لإنجاز مهمّات اعتماداً بالأساس على دراسة المخاطر من ناحية ومتعلّقة بمكافحة الفساد وتدقيق أداء البرامج والمهمّات، مع الحرص على أخذ عنصر القيمة المضافة بعين الاعتبار عند برمجة المهمّات.

■ تقديرات المؤشر 1.3.9:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
%60	%55	%55	%50	%50	نسبة مائويّة	نسبة إنجاز المهمّات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر

بلغت الإنجازات المتعلّقة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2023، نسبة 50% مقابل تقديرات بـ 50% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 100%.

■ أنجزت الهيئة خلال سنة 2023 مهمّات تفقد وبحث غير مبرمجة ومستعجلة، إستجابة لطلبات مختلف هيكل الدولة والسلطة القضائية، إضافة إلى إستغلال الإفادات والعرائض المتأكّدة والمعطيات المتوقّرة للهيئة حول ملفّات شبهات الفساد.

■ كما تولّت الهيئة إنجاز عدد 44 مهمّة تدقيق حسابات مشاريع ممولة عن طريق موارد خارجية على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتنمية (BAD) والوكالة اليابانية للتعاون الدوليّ (JICA) وغيرها، وتحرص الهيئة في إطار تعهّدها الدوليّة على إحترام آجال إرسال التقارير النهائيّة إلى الممولّين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

■ وبخصوص تقديرات المؤشر بالنسبة لسنوات 2025-2027، وعلى ضوء تقييم النتائج المحقّقة وتحليلها خلال السّنوات الأخيرة، والتي شهدت توجّه الهيئة نحو ضبط برنامج تدخّلها السنوي اعتماداً

بالأساس على دراسة المخاطر، يتّجه الترفيع في نسبة الإنجاز إلى 55% سنتي 2025 و2026 و60% سنة 2027، حتّى تعكس فعليًا درجة تحقيق الهدف.

المؤشّر 2.3.9: نسبة إستجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة:

يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الرقابة.

تسعى الهيئة من خلال رصد النقص والإخلالات وتقديم التوصيات المستوجبة بشأنها إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرف العموميّ، وفي هذا الإطار، تقوم بدراسة وإستغلال نتائج التقارير الرقابية المنجزة من قبلها وإحتساب نسبة إلتزام الهياكل المعنيّة بالرقابة بتطبيق التوصيات المقترحة.

■ تقديرات المؤشّر 2.3.9:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
%70	%70	%65	%65	%62	نسبة مانبوية	نسبة إستجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2023 نسبة 62% مقابل تقديرات بـ 65% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 95%.

تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة تولّت خلال سنة 2023 إصدار عدد 14 تقرير نهائيّ بعنوان مهمّات رقابية معمّقة أو محوريّة ومهمّات تقييم وأبحاث، خصّت هياكل وزارية ومؤسسات ومنشآت عموميّة ومصالح أخرى. وقد شملت النقص المستخرجة من قبل فرق الرقابة مختلف جوانب التصرف على غرار التنظيم ونظام المعلومات والتصرف في الإعلامية والتصرف الماليّ والمحاسبيّ والشراء والتصرف في المخزون، وغيرها من أوجه التصرف الخصوصية الأخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تفاعل إيجابيّ من قبل الهياكل التي شملتها أعمال الرقابة والتدقيق بخصوص تسوية النقص والإخلالات المسجّلة وتطبيق التوصيات المقدّمة من قبل مختلف فرق الرقابة.

وقد أرجعت بعض المصالح والهياكل التي خضعت للرقابة ضمن إجاباتها على ملاحظات الهيئة إلى تسجيل بعض الصعوبات في تطبيق التوصيات المقدّمة نظرا لعدم تفاعل وزارات الإشراف معها على غرار تنفيج الأنظمة الأساسية ومراجعة أو إستصدار بعض النصوص القانونيّة أو الترتيبية، والتي تستوجب إجراءات إدارية مطوّلة. كما أكّدت نفس المصالح أنّ تطبيق بعض التوصيات والإصلاحات مرتبطة بتدخّل أطراف

آخرين غير وزارات الإشراف على غرار مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية، إضافة إلى ذلك مثلت محدودية الإمكانيات البشرية المتوفرة لدى الهياكل المذكورة، من بين النقائص التي تحول دون إدخال حيز التطبيق للتوصيات ذات العلاقة.

وبخصوص تقديرات المؤشر بالنسبة للسنوات 2025-2027، وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، يتجه المحافظة على نسبة الإنجاز في حدود 65% سنة 2025 والترفع فيها إلى 70% سنتي 2026 و2027، حتى تعكس فعلياً درجة تحقيق الهدف.

الهدف الاستراتيجي 4.9: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية:

تمت سنة 2023 إضافة هذا الهدف ضمن برنامج القيادة والمساندة بالنظر إلى أهمية مساهمة مهمة المالية في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والإقتصادية والجبائية وتعزيز الشفافية المالية. حيث يضم برنامج القيادة والمساندة إضافة إلى الإدارات التي تمارس وظائف دعم ومساندة لباقي البرامج العملياتية، إدارات فنية تساهم في تصور ووضع وتحقيق سياسات الدولة المالية والإقتصادية والجبائية وهي تتمثل في الإدارات العامة التالية: الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية، الإدارة العامة للتمويل، الإدارة العامة للمساهمات، والكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

حيث تساهم الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية في رفع التحديات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الأهداف الأساسية للإصلاح الجبائي المتمثلة في تحسين قدرة الدولة على تحصيل مداخيلها الجبائية ودعم الميزانية وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف.

أما فيما يتعلق بدعم الشفافية المالية لذوات القطاع العمومي فإن الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية تتولى الإشراف على إعداد وإصدار معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المتعلقة بها بما يمكن من إرساء المحاسبة العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والانتقال من محاسبة قائمة على القبض والصرف إلى المحاسبة الإستحقاقية، مما سيمكن من توفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وشاملة وصادقة تضمن الشفافية والمساءلة حول الحسابات العمومية وهو ما سيمكن من تحسين نجاعة التصرف لدى ذوات القطاع العمومي. كما تتولى الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية بدور المساندة من أجل ضمان حسن تطبيق مقتضيات المعايير سيما على مستوى تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة وبناء النظام

المعلوماتي وأدلة الإجراءات إلى جانب تأمين الدورات التكوينية حول هذه المعايير. أما في إطار التوجه نحو دعم الشفافية المالية والمحاسبية للمؤسسات، فإن المجلس الوطني للمحاسبة التابعة كتابته إلى الإدارة العامة للمساهمات فهو يسعى إلى اتخاذ ما يتعين لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي IFRS بصفة تدريجية وذلك من خلال تنقيح النصوص القانونية والمعايير المحاسبية للمؤسسات .

كما تساهم الإدارة العامة للتمويل في مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي لتيسير إدماج الفئات الهشة و الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وكذلك المؤسسات المتناهية الصغر في الدورة الاقتصادية، وتطوير الإطار التشريعي لمنظومة الصرف وتنويع آليات تمويل الاقتصاد على المستوى القطاعي (فلاحة- سكن - سياحة) وتدعيم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال العمل على اقتراح السياسات والبرامج وتطوير الإطار التشريعي لتسهيل نفاذها لمصادر التمويل. أما الإدارة العامة للمساهمات فهي تضطلع بدور محوري في مناقشة عقود البرامج للبنوك العمومية ومتابعة مؤشراتنا المالية إضافة إلى أنها تساهم في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتتابع العائدات المتأتية من مساهمات الدولة. وقد تم ضبط مؤشرات قياس الأداء التالية:

- عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء
- عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء
- معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية
- تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا
- معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم إحصاؤها
- عدد المعايير المحاسبية والآراء التفسيرية المصادق عليها
- عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية
- عائدات مساهمات الدولة

المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء:

يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيغ في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري وحذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة.

يتنزل المؤشر ضمن الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى تطوير عدد الإجراءات المتعلقة بتوسيع قاعدة الأداء التي يتم إقرارها في إطار برنامج الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في اتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

■ تقديرات المؤشر 1.4.9:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
5+	4+	3+	+2	9	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء

تم ضبط عدد 14 إجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، لما لها من انعكاسات ونتائج على مستوى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة والمعاليمة والأداءات الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وإعتبارا لتأثيرها على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الإمتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية مما يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرب الجبائي.

ومن المتوقع الوصول إلى عدد 24 إجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2027 وذلك تكريسا للتوجهات المضمنة بروية تونس 2035 واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة وذلك عبر مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية بهدف تجسيم الأولويات الوطنية وتحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي ودمج القطاع الموازي وتحقيق العدالة الجبائية.

مؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء:

يتنزل هذا المؤشر في إطار تواصل توجّه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في اتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

ويتعلق هذا المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء من خلال تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب ومزيد تحسين مردودية جباية مداخل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخل العمل

ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخيل ومراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين ومراجعة جدول الضريبة على الدخل والتقليص من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفضة ونسبة القانون العام.

■ تقديرات المؤشر 2.4.9:

التقديرات			2024	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
....	3+	1+	+3	4	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء

تم ضبط عدد 11 إجراءات كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2026، ويعتبر التقليص في عدد نسب الأداء من الأهداف الثابتة للسياسة الجبائية في تونس، إلا أنّ التحديد الدقيق لنسبة تطوّر هذا المؤشر على المدى المتوسط يرتبط أساسا بالأجال المحددة لبرنامج الإصلاح الجبائي الذي يستوجب بدوره تقييم مدى تقدّمه بما يمكن من متابعة إنجاز أهدافه وعليه فإنّ تحديد عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء للفترة اللاحقة لبرنامج الإصلاح الجبائي يصعب إنجازها حاليا، وبالتالي تبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2027 .

■ مؤشر 3.4.9: معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية:

يتعلق هذا المؤشر بمعدل إصدار النصوص التطبيقية (أوامر- قرارات- تعليمات عمل...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة. ويساهم المؤشر في تحقيق الهدف من خلال ما سيأتيه إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة.

■ تقديرات المؤشر 3.4.9:

التقديرات			2024	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6.46 شهر	شهر	معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

تم تقدير نسب الإنجاز لمعدل آجال إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة في حدود الستة أشهر الأولى من السنة المالية نظرا لما يتطلبه مسار إعدادها من مراحل ومن تشاركية لإرتباطها بعدة هياكل وزارية أخرى.

المؤشر 4.4.9 : تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا:

يتعلق هذا المؤشر بتطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا والتي تثبتت مواقف إدارية مستقرّة إتجاه وضعيات جبائية مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر تمت إضافته لما له من أهمية في ضمان العدالة الجبائية بين من هم في نفس الوضعية القانونية من المطالبين بالأداء وبالتالي ضمان إستقرار الفقه الإداري الجبائي كضمانة للمطالبين بالأداء.

▪ تقديرات المؤشر 4.4.9:

التقديرات			2024	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
%40	%30	%20	20%	-	نسبة	تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا

تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدّل 10 % سنويا خلال سنوات 2025-2027.

مؤشر 5.4.9: معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم إحصاؤها:

يتعلق هذا المؤشر باحتساب المعدل بين النفقات الجبائية التي لم يتم احتسابها من مجموع النفقات الجبائية التي تم إحصاؤها على مستوى التقرير السنوي للنفقات الجبائية والامتيازات المالية.

حيث نصّت أحكام الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية على ضرورة ارفاق مشروع قانون المالية السنوي بجملة من التقارير من بينها تقرير خاص بالنفقات الجبائية والمالية وذلك عملا بالمبادئ الأساسية للمالية العمومية وخاصة الحديثة منها كمبدئي الشفافية والمصادقية.

ويمثل هذا المؤشر مقياسا هاما لتحسين جودة التقرير السنوي من خلال إبراز حجم النفقات التي هي موضوع التقييم.

هذا ويمكن التقليل في هذه النسبة من تقييم النفقات وتوفير معلومات تتسم بأكثر دقة لفائدة أجهزة الدولة وكل الجهات المعنية مما يمكن من تحسين نجاعة التصرف في النفقات ومزيد إحكام تقديرات كلفتها على موارد الميزانية.

إن الترفيع في أصناف الضرائب المحتسبة ضمن التقرير السنوي يمكن من تحسين جودة التقرير وضمان رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات التي يتم اتخاذها باعتباره أداة لتوجيه الامتيازات نحو الأهداف التي تركز السياسات العامة للبلاد.

كما يخول للسلطة التشريعية مراقبة توظيف جزء هام من موارد ميزانية الدولة والتحقق من جدوى ووجاهة الانفاق العمومي.

■ تقديرات المؤشر 5.4.9:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
10%	10%	10%	15%	23%	نسبة	معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر بعنوان سنة 2023 نسبة 23 % مقابل تقديرات 20 % أي بنسبة انجاز تقدر بحوالي 83 % . وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى تسجيل تفاعل إيجابي من قبل بعض هيكل اسناد الامتيازات في حين أكدت بعض المصالح والهياكل الأخرى عدم التجاوب الكافي ، إضافة إلى تعقد إجراءات احتساب الإعفاءات ومحدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية.

على ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة ، يتجه التخفيض في القيم المنشودة بعنوان السنوات 2025-2027 الى نسبة 10%.

المؤشر 6.4.9: عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها (التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية):

يتعلق هذا المؤشر باحتساب عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها بعد عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية. ويعدّ إصدار معايير الحسابات العمومية الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام المحاسبي لذوات القطاع العمومي ويفضي إلى تقديم

قوائم ماليّة صادقة وسليمة وتعكس بصورة أمينة الوضعيّة الماليّة لهذه الذوات وأدائها المالي وتلبي مختلف حاجيات مستعملي المعلومة الماليّة وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة حول التصرف العمومي. هذا، ويمكن تطبيق المعايير المحاسبية من توفير معلومة ماليّة ومحاسبية تتسم بالدقّة والشموليّة وذات جودة تمكّن المتصرفين في البرامج العموميّة من دعم اتخاذ القرارات والارتقاء بقدرتهم على الأداء بالإضافة إلى مزيد إحكام تقديرات الميزانية سيّما المتعلّقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخلّلات والنفقات المحتملة الأخرى.

علاوة على ذلك، يضمن تطبيق المعايير المحاسبية قابليّة القراءة والمقارنة من قبل كافّة الجهات المعنيّة الوطنيّة منها والأجنبيّة حيث أنّها مستمدّة من المعايير الدوليّة مع مراعاة الخصوصيّات الوطنيّة. وتجدر الإشارة أنّه تمّ في هذا المجال وإلى غاية شهر أفريل 2024 إصدار القرار المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلّقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة والمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحليّة والتي تعتبر أساسية لانطلاق الأشغال المتعلّقة بتطوير النظام المعلوماتي وبالجرد المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدوّلة والجماعات المحليّة. وفي نفس الإطار، تمّت المصادقة من قبل هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة على الرأي التفسيري المتعلّق بمعيار حسابات الدوّلة عدد 02 الخاص بالأصول الثابتة الماديّة وهذا من شأنه أن يضمن تطبيق موحد لمقتضيات المعيار المذكور وتفايدي الاختلافات في تأويل أحكامه. ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر مهمة الماليّة على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العموميّة وجملة من الآراء التفسيرية المتعلّقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.

■ تقديرات المؤشر 4.4.9:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
29	27	25	23	20	عدد	عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيرية المصادق عليها مؤشر فرعي عدد 01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس
5	4	3	2	1	عدد	مؤشر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس

بلغ انجاز المؤشر الفرعي عدد 01 والمتعلق بالعدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 20 معيارا محاسبيًا إلى غاية موفى شهر أفريل لسنة 2024.

أما فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بهذا المؤشر الفرعي، فإنه يُتوقع أن يتم عرض ستة (06) معايير حسابات عمومية إضافية إلى غاية موفى سنة 2027 موزعة زمنيا كالاتي:

بالنسبة لسنة 2025، فإنه يقدر عرض مشروعين (02) لمعايير حسابات عمومية على هيئة المجلس.

بالنسبة لسنتي 2026 و2027، فإنه يتوقع عرض أربعة (04) مشاريع لمعايير الحسابات العمومية إضافية أي بمعدل معيارين محاسبيين (02) لكل سنة ليبلغ بذلك العدد التراكمي التقديري لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس 27 معيارا في موفى سنة 2026 و 29 معيارا في موفى سنة 2027.

وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي عدد 02 والمتعلق بالعدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس، فقد تمت المصادقة على الرأي التفسيري عدد 01 لسنة 2023 والمتعلق بمعايير حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، وذلك خلال اجتماع هيئة المجلس المنعقد بتاريخ 09 مارس 2023. ونظرا للدقة التي تتطلبها صياغة الآراء التفسيرية وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمت المحافظة على التقديرات المتمثلة في عرض رأي تفسيري واحد سنويا على أنظار هيئة المجلس خلال السنوات 2025 و2026 و2027 لتصل بذلك تقديرات المؤشر الفرعي عدد 02 إلى خمسة (05) آراء تفسيرية في الجملة في موفى سنة 2027.

مؤشر 7.4.9 : عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية:

في إطار اضطلاع الدولة بدورها كمساهم في البنوك العمومية من خلال المصادقة على التوجهات الإستراتيجية لهذه البنوك والتي يتم تجسيدها ضمن عقود البرامج الممضاة بين مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك تم اعتماد مؤشر يقوم على متابعة عدد عقود برامج البنوك العمومية الممضاة.

■ تقديرات المؤشر :

تقديرات			2024	منجز	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
-	5	4	4	1	عدد	عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

سجلت سنة 2023 إمضاء عقد برنامج وحيد يهيم البنك التونسي للتضامن بتاريخ 18 أفريل 2023 مقابل برمجة إمضاء عقدين لكل من هذا الأخير والشركة التونسية للبنك، غير أنه لم يتم إمضاء عقد برنامج الشركة التونسية للبنك نظرا لعدم تحيين العقد.

ومن المقدر أن يبلغ عدد عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية سنة 2024 أربعة عقود من مجموع خمسة بنوك وذلك من خلال إمضاء ثلاث عقود تخص كل من BH بنك والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك بالإضافة إلى عقد البنك التونسي للتضامن الممضى سنة 2023.

أما في ما يتعلق ببنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة فلم يتم بإعداد عقد برنامج خاص به للفترة 2021-2025 باعتباره في وضعيّة إعادة هيكلة ماليّة، هذا ومن المرتقب أن ينطلق البنك خلال السنة المقبلة في ضبط إستراتيجيته للفترة 2026-2030 ومن ثمة إعداد عقد برنامج لنفس الفترة وعرضهما على المصادقات الضروريّة.

وسيتّم خلال سنة 2025 الإنطلاق في إمضاء عقود برامج البنوك العمومية للفترة 2026-2030 وذلك بعد عرضها على مصادقة مجالس إدارتها، وعرض التوجّهات الاستراتيجية المعتمدة في إعدادها على مصادقة وزارة الماليّة، وعليه من المتوقع أن تسجل سنة 2025 إمضاء 4 عقود للبنوك العمومية (BH بنك والشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن) بين رؤساء مجالس إدارتها ومدراءها العامّين بإستثناء عقد برنامج بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يتوقّع إمضاؤه سنة 2026 نظرا للإعتبارات المذكورة أعلاه.

بخصوص سنة 2027 ستكون غير معنيّة بإمضاء عقود البرامج وإنّما ستكون معنيّة بمتابعة إنجاز العقود المذكورة.

المؤشر 8.4.9: عائدات مساهمات الدولة:

يمكن هذا المؤشر من متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى الدولة مقارنة بتقديرات الميزانية وهو بالتالي يمكن من إضفاء مزيد من النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية.

■ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
1300	1200	1584	950	608	م د	عائدات مساهمات الدولة

حقّق مؤشر تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2023 نسبة انجاز بـ 66,1% ويعود الفارق المسجّل بين التقديرات (920 م د) والانجاز وعدم تحقيق الهدف المنشود بالأساس إلى:

- ✓ تراجع الأرباح المنجزة من قبل البنك المركزي والتي بلغت 406 م د مقابل تقديرات بـ 500 م د.
- ✓ عدم تحقيق توزيع أرباح من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية نظرا للتأخير الحاصل على مستوى القوائم المالية لسنة 2022 والتي بلغت قيمة تقديراتها 213 م د.
- ✓ تسجيل تأخير في تجسيم عملية تحويل حصة الدولة من الأرباح المسجلة من قبل شركة فسفاط قفصة لسنة 2022 والبالغة 100 م د وذلك نظرا لعدم توفر السيولة لديها.
- ✓ مواصلة تسجيل تأخير على مستوى ضبط القوائم المالية للعديد من المؤسسات والمنشآت العمومية في الأجل القانونية.

هذا ومن المتوقع أن تكون عائدات مساهمات الدولة لسنة 2024 في حدود 1400 م د.

وقد تمّ ضبط تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2025 بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال سنة 2024 وتطور الوضعية المالية لعدد من المنشآت والأرباح المنتظر توزيعها خاصة من البنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد والبنوك العمومية وشركة فسفاط قفصة مع العلم أنّ تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنتي 2026 و2027 قابلة للمراجعة في ظلّ عدم الانتهاء من ضبط عقود الأهداف للمؤسسات وعقود البرامج للمنشآت العمومية.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف :1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.9: عدد الأعوان المقبولين عن طريق التنقل الوظيفي بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة	%35	تطوير التصرف في المسار المهني للأعوان	13410	- اعتماد آلية التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات عند القيام بعمليات توزيع الأعوان المنتدبين وفق صيغ الانتداب المذكورة أعلاه، - تنظيم دورات تكوينية في مجال فرز ملفات الترشيح وتقييم المرشحين وفق مؤهلاتهم العلمية وتجربتهم المهنية، - تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	%44			- دراسة وتحليل التناصف بين الجنسين بوزارة المالية، - إعداد إحصائيات حول مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي وخاصة الجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة، - القيام بدورات تحسيسية في القيادة الإدارية على المستوى الجهوي.
	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بوزارة المالية	%25			- متابعة تواجد المرأة باللجان عبر استغلال مقررات تركيبة هذه اللجان. - التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في تعيين أعضاء اللجان قصد ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال عند إحداث اللجان صلب مهمة المالية.
	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	%70		التكوين	2766

<p>- البحث عن فضاءات تكوين خارجية وإبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لإحتضان المنتقيات التكوينية على مستوى جهوي.</p> <p>- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقل كلفة ممكنة.</p> <p>- إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير منظومة التكوين.</p> <p>- مزيد تفعيل منصّة التكوين على الخطّ التي دخلت حيز الإستغلال بداية من جوان 2021.</p> <p>- الإنخراط في مشروع تركيز نظام الجودة إيزو 2018/ 21001.</p>					
<p>مواصلة تركيز منظومة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتصرف في الاعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح وتفويض أو إحالة الاعتمادات وملاءمتها مع أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية والتراتب المتعلقة بالتصرف في الميزانية والمخاطر المحتملة وكيفية تفاديها.</p> <p>-الشروع في تشخيص المسارات ذات الأولوية بمساندة مكتب خبرة</p> <p>مواصلة برمجة دورات تكوينية بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة فيما يتعلق بالمنظومات الإعلامية الخاصة بالتصرف في الاعتمادات حسب المتطلبات الجديدة للقانون الأساسي الجديد للميزانية</p>	50763	المساندة اللوجستية	5	المؤشر 1.2.9: آجال فتح واحالة تفويض الاعتمادات	الهدف :2.9 ترشيد حوكمة النفقات العمومية
<p>- مواصلة تفعيل دور اللجنة المكلفة بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة مع دعوة ممثلين من أهل الإختصاص للمشاركة في أعمال اللجنة.</p>			61	المؤشر :2.2.9 آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية	
<p>- الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المنتفعة بالخدمة حيث تم منذ بداية سنة 2023 المصادقة على بعض الفواتير من قبل مصالح الإدارة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.</p> <p>- مواصلة تفعيل مشروع خلاص الفواتير عبر منظومة أدب "الفواتير الإلكترونية".</p> <p>-توعية المتعاملين مع الإدارة إلى إستغلال المنظومة الإعلامية " ADEB WEB " قصد متابعة مراحل إجراءات خلاص فواتيرهم دون الإتصال مباشرة بالإدارة.</p>			21	المؤشر :3.2.9 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	
<p>-إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية.</p> <p>- إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.</p>			61.5	المؤشر :4.2.9 نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع	

			التطبيقية لقانون المالية	
- نشر ردود الإدارة المستقر عليها المتعلقة بالإستفسارات الجبائية. - تثبيت الردود المستقر عليها في مذكرات عامة.			المؤشر 4.4.9: تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا	20%
تنظيم المتابعة والتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية التي تتولى منح الامتيازات الجبائية والمالية وذلك قصد توفير الاحصائيات المتعلقة بالنفقات.			5.4.9: معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها	10%
- إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العمومية وجملة من الآراء التفسيرية المتعلقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.			العدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس	25
			العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس	3
النظر في مدى مطابقة التوجهات الإستراتيجية للبنك مع توجهات الدولة عقد إجتماع تنسيقي مع المتصرفين ممثلي الدولة بمجالس إدارة البنوك العمومية بخصوص عقود البرامج المصادقة على التوجهات الإستراتيجية للبنوك تحديد إجتماع لإمضاء العقد بين الإدارة العامة للبنك ورئيس مجلس إدارته			7.4.9 : عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية	4
- تنظيم المتابعة لتحصيل عائدات مساهمات الدولة دون تأخير. - التنسيق مع المفوضين الخاصين للدولة في الجلسات العامة التي يتم خلالها إقرار توزيع الأرباح. - متابعة القوائم المالية للمنشآت العمومية التي ليست لديها جلسات عامة وذلك لمطابقتها كتابيا بتحويل الفوائض الراجعة للدولة. - التنسيق مع مصالح الخزينة العامة للبلاد التونسية لتجسيم عائدات مساهمات الدولة.			المؤشر 7.4.9: عائدات مساهمات الدولة	1584 م د

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الاعتمادات المحالة من ميزانية بعنوان سنة 2025 بحساب أد	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
-	<p>✓ مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للدولة والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية، - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالين بالأداء، - تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، - وضع نظام محاسبي متطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية، - الارتقاء بالخدمات الديوانية، - التصرف النشط في رصيد الخزينة، - رقمنة العمل بوزارة المالية، - تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى. <p>✓ دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.</p> <p>✓ السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.</p> <p>العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.</p>		مركز الإعلامية لوزارة المالية
-	<p>في ما يخص برنامج لامادية الإجراءات الديوانية والربط مع الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية وإجراءات النقل.</p> <p>1. العمل على تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018 والمتعلقة برقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة وزارة التجارة وتنمية الصادرات والديوانة التونسية. كما تعمل الشركة حاليا على إستكمال أشغال رقمنة ثلاثة إجراءات تم ضبطها ضمن الإجراءات الاقتصادية العاجلة لبرنامج الحكومة لدفع الاقتصاد على المدى القصير والمتوسطة:</p> <p>(1) شهادة مراقبة الجودة عند التصدير للمنتجات الطازجة والمنتجات المصنعة المسداة من قبل الهيئة الوطنية للسلامة</p>	تسهيل عمليات التسريح للديوانية للبضائع	شركة شبكة تونس للتجارة

	<p>الصحية للمنتجات الغذائية INSSPA.</p> <p>(2) شهادة إثبات المنشأ.</p> <p>(3) الدفع الإلكتروني للأداءات والمعالم والخطايا الديوانية.</p> <p>2. إعادة صياغة منظومة الشباك الموحد للتجارة الخارجية والنقل التي تتصرف فيها شركة شبكة تونس للتجارة لتتطابق مع أحدث المعايير الدولية وتواكب النظم المعلوماتية الجديدة لمختلف المتدخلين من خلال إقتناء منظومة جديدة للوساطة الوثائقية الإلكترونية توفر تقنيات جديدة تسرع عملية رقمنة الإجراءات وعملية تحيينها وذلك بتألية رقمنة الإجراءات Automatisation de la digitalisation des procédures من مرحلة التحليل ورسم مراحل الإجراءات إلى مرحلة وضعه حيز الإستغلال ومتابعته وصيانتته والتخاطب مع المنظومة عبر واجهة برمجة التطبيقات « Application Programming Interface API » متطابقة مع تطورات المنظومات المعلوماتية الجديدة على غرار المنظومات المعلوماتية البنكية ومنظومة الديوانة الجديدة والمنظومة الجديدة لمعالجة سندات التجارة الخارجية الراجعة بالنظر إلى البنك المركزي التونسي.</p> <p>3. تطوير منظومة ربط جديدة للتخاطب مع النظام المعلوماتي الجديد للديوانة ومواصلة التنسيق مع الديوانة لمتابعة إنجاز مشروع إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال النظام المعلوماتي الجديد.</p> <p>4. القيام بمهمة تدقيق للسلامة المعلوماتية للشركة طبقا للقانون عدد 5 لسنة 2004 مؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالسلامة المعلوماتية لتقييم المخاطر التي قد تنجر عن إستغلال الثغرات من المحتمل إكتشافها إثر عملية التدقيق وإقتراح الإجراءات والحلول التنظيمية والتقنية للسلامة الواجب إعتماها لتجاوز النقائص المسجلة .</p> <p>5. تركيز نظام مركز للإتصال لتحسين الإحاطة الفنية بكافة المتدخلين في إطار عمليات التجارة الخارجية والنقل الدولي.</p> <p>6. تجديد معدات البنية التحتية الرقمية لمراكز معالجة البيانات لضمان استمرارية عمل المركز وتعزيز أسس السلامة.</p> <p>7. تجديد معدات البنية التحتية الرقمية للشبكات والسلامة المعلوماتية ومواكبة التطورات التكنولوجية للحد من مخاطر الإعتداءات السيبرانية.</p>		
-	<p>مساهمة مباشرة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حسن التصرف في الخطوط والإعتمادات المالية المرصودة في إطار الإستراتيجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الاستراتيجيات القطاعية، - تعزيز وتنويع مصادر تمويل البنك لتعبئة موارده المالية بشروط تفضلية. <p>مساهمة غير مباشرة في :</p> <ul style="list-style-type: none"> - اقتراح التشريعات لتحسين مناخ الأعمال، - توجيه باعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى لإنقاع الحوافز المالية والجبائية الملانمة. 	<p>تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الإقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية</p>	<p>البنك التونسي للتضامن</p>
	<p>- مواصلة التعامل مع الباعثين العقاريين العموميين في إطار برنامج الإستثمار قصد خلق دينامية مشتركة مع المؤسسات العمومية،</p>	<p>تحسين التصرف في الموارد البشرية</p>	<p>ديوان مساكن أعوان المالية</p>

3105 أ د	<p>- التوجه إلى التعامل مع القطاع الخاص نظرا لمحدودية العرض العمومي،</p> <p>- تجديد الرصيد العقاري للديوان بالتفويت في العقارات القديمة المتواجدة بالجهات وتعويضها بأخرى جديدة،</p> <p>- مواصلة سياسة إعادة استثمار عائدات الإستثمار لتدعيم الميزانية بالموارد الذاتية المتأتية من برامج الإستثمارات للسنوات الفارطة (أكرية وبيوعات)،</p> <p>- تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والتصرف في الميزانية.</p>	<p>ترشيد حوكمة النفقات العمومية</p>	
----------	--	-------------------------------------	--

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

قدرت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2025 بـ 103308 أ د أي بنسبة إرتفاع قدرت بـ 4% مقارنة بسنة 2024.

- **نفقات التأجير:** قدر إرتفاع نفقات التأجير بنسبة 3% مقارنة بسنة 2024 ويعود ذلك أساسا لرصد إعمادات بعنوان الزيادة في الأجور بداية من شهر جانفي لسنة 2025 ولإنتداب عدد 20 عون وقتي صنف 1 أ بداية من غرة جانفي 2025 لمزاولة دراستهم بمعهد الإقتصاد الجمركي والجبائي.

- **نفقات التسيير:** تم تقدير إرتفاع بنسبة 72% مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك إلى رصد إعمادات بمبلغ 6,5 مليون دينار بعنوان تسديد جزء من المتخلدات تجاه شركة إتصالات تونس المقدرة بحوالي 11 مليون دينار إضافة إلى رصد إعمادات إضافية بعنوان بعض النفقات على غرار تأثيث الإدارة وإقتناء لوازم المكاتب وإقتناء وقود وسائل النقل قصد تلبية حاجيات المصالح لضمان السير العادي للعمل.

- **نفقات التدخلات:** تم تقدير نسبة إنخفاض بـ 26% مقارنة بسنة 2024 ويرجع ذلك إلى تجزئة مساهمة الدولة بعنوان تمويل تذاكر الأكل على ميزانيات برامج المهمة حيث يتم بقوانين المالية السابقة تجميعها بميزانية برنامج القيادة والمساندة. كما تم تخفيض الإعمادات الخاصة بخطط تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى وذلك برصد القسط الأخير من الإعمادات المخصصة للخط المذكور.

- **نفقات الإستثمار:** فقد تم تقدير إرتفاع بنسبة 85% ويعود ذلك إلى برمجة إعمادات الدفع الخاصة بالقسطين الأول والثاني لمشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات الوزارة ورصد إعمادات بعنوان أشغال التهيئة المتواصلة إضافة إلى رصد إعمادات الدفع بالنسبة للإقتناءات المتواصلة وعدم رصد إعمادات بعنوان الإقتناءات الجديدة على أن يتم رصد إعمادات في شأنها بميزانية البرنامج لسنة 2026.

-

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025 2-	ق م 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
3%	1485	46000	44515	36214	نفقات التأجير
72%	6800	16300	9500	6124	نفقات التسير
-26%	-9878	28255	38133	14497	نفقات التدخلات
85%	5876	12753	6877	659	نفقات الاستثمار
-	0	0	0	15238	نفقات العمليات المالية
4%	4283	103308	99025	72732	المجموع

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
49275	47380	46000	44515	36214	نفقات التأجير
17630	16952	16300	9500	6124	نفقات التسير
29976	29103	28255	38133	14497	نفقات التدخلات
14765	13585	12753	6877	659	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	15238	نفقات العمليات المالية
111646	107020	103308	99025	72732	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
150377	145751	142039	126669	89845	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

**بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج الديوانة**

بطاقة مؤشر الأداء: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
2. تعريف المؤشر: يدلّ هذا المؤشر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بميناء رادس بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية بالمكتب الحدودي بميناء رادس (التي تم في شأنها إصدار وصل خروج للبضاعة) إلى تاريخ منح الإذن بالرفع، مع تعديل الأجل نحو التقليل بنسبة 0.5%.
1. وحدة المؤشر: يوم
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: النظام المعلوماتي سندا
3. تاريخ توفر المؤشر: أسبوع بعد انقضاء السنة
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1.97 يوم سنة 2027
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
1.97	1.98	1.99	0.35	0.42	يوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يُعتبر مؤشر "معدل آجال التسريح الديواني للبضائع" من أهم المؤشرات التي تُبرز التزام الإدارة العامة للديوانة في تسهيل عمليات تسريح و رفع البضائع. حيث تسعى الإدارة بصورة مستمرة إلى التقليل في فترة دراسة التصاريح من طرف المصالح الديوانية المختصة و إصدار الأذن بالرفع بما يُساهم في دفع التنمية و دعم الاقتصاد.

في هذا الإطار و لمزيد إضفاء المزيد من الشفافية على المؤشر فقد تم تغيير طريقة احتساب معدل آجال التسريح الديواني على العينة التمثلية في المكتب الحدودي بميناء رادس (الذي يُمثل 80% من حجم التبادلات التجارية الوطنية) لإضفاءه أكثر شمولية بما يسمح بتغطية كامل أيام السنة باليوم والساعة دون

الاقتصار على الاسبوع الأخير من كل شهر عمل (المُعتمدة سابقاً)، مع اعتماد نسبة تعديلية نحو تخفيض الأجل تُقدر بـ 0.5% وهي نسبة تُملئها الضرورة الإحصائية قصد حذف القيم المُتطرفة (Valeurs aberrantes) دون المساس بصحة المؤشر.

3. تحديد أهم النقائص لمتعلقة بالمؤشر:

يرتبط مؤشر "أجل تسريح البضائع" بشكل مباشر بالعامل البشري إذ يتأثر بعدد الضباط المتفقدين المكلفين بدراسة التصاريح الديوانية وإصدار الأذون بالرفع.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. تعريف المؤشر: تمنح صفة المتعامل الإقتصادي لكل مؤسسة منتسبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا مرتبطا بالتجارة الخارجية و/أو اللوجستية تكون محل ثقة لدى إدارة الديوانة وتتوفر فيها جملة من شروط السلامة، وتتمتع المؤسسات المنتفعة بهذه الصفة بتسهيلات عديدة من أهمها الرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء على أن تتم لاحقا بمقر المؤسسة. ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور العدد الجملي للمتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بهذه الصفة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إضافة عدد المتعاملين الإقتصاديين الذين تم منحهم صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد خلال السنة الجارية إلى العدد الجملي المسجل خلال السنوات السابقة.
2. وحدة المؤشر: عدد جملي.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 244 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكتب المتعامل الإقتصادي المعتمد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
244	221	198	195	152	عدد جملي	عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد تقدماً ملحوظاً حيث فاقت الإنجازات المُحققة سنة 2023 (152 مؤسسة منتفعة بالصفة) التقديرات المنتظرة لنفس السنة (148 مؤسسة) بنسبة إنجاز 103% حيث تمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 17 مؤسسة خلال سنة 2023.

ويعود تحقيق القيمة المستهدفة إلى العدد الكبير لمطالب المتعاملين الاقتصاديين التي تستجيب لشروط منح الصفة و للإجراءات المبذولة من طرف خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد.

واستناداً على معدل زيادة عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين المسجلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
152	135	105
30	عدد المتعاملين الجدد 2022/2021	
17	عدد المتعاملين الجدد 2023/2022	
= (30+17) / 2 = 23.5 arrondi à 23		معدل الزيادة خلال الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة زيادة سنوية قارة تُقدر بـ 23 شركة متمتعة بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص فادح في الموارد البشرية مقابل تطور عدد الشركات المتحصلة على الصفة وتطور عدد المطالب المقدمة من طرف الشركات الراغبة بالانتفاع بالصفة.
- عدم تشريك مدققي الخلية في دورات تكوينية كافية خاصة في المجالات المتعلقة بالأمن والسلامة وآليات التدقيق المحاسبي.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر: 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. تعريف المؤشر: تعتبر تآلية ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهم الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ و الضغط أكثر على التكلفة مما ينجر عنه تحسين في مردودية المؤسسات وخلق مناخ إقتصادي ملائم للإستثمار
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعي: ليس له علاقة بالانوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): النسبة الجمالية للإجراءات التي تمت تأليتها والمتعلقة بالتسريح الديواني
2. وحدة المؤشر: نسبة جمالية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحصائيات والإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 83 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازا ت	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
83	81	79	77	75	نسبة جمالية	نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغت سنة 2023 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني 75% مقابل 72% كنسبة تقديرية. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم برامج التآلية التي تستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين عبر الشباك الموحد لشركة شبكة تونس للتجارة إلى جانب مركز الإعلامية لوزارة المالية.

وتبعاً للقيمة التي تمّ تحقيقها في سنة 2023، فإنه تقرر مواصلة اعتماد نفس القيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 على النحو المبين بالجدول أعلاه.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: من أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية" هو ارتباطه الوثيق بالفاعلين العموميين "شركة شبكة تونس للتجارة TTN" و"مركز الإعلامية لوزارة المالية".

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر: 4.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتقريبها من المواطن ومن المتعاملين الإقتصاديين. ويتم كل سنة تطوير خدمات إضافية يتم عرضها على الخط.
2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاة
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إضافة الخدمات المنجزة على موقع الواب خلال السنة إلى مجموع الخدمات المُسداة.
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة الاتصال
4. تاريخ توفر المؤشر: 10 أيام بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 27 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاتصال

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023			
27	26	25	24	22	عدد	عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تماشياً مع وتيرة التطور المسجلة خلال سنوات 2021 و 2022 و 2023 من المنتظر المحافظة على نفس النسق و ذلك بإضافة خدمة رقمية بموقع الواب كل سنة، مع إضافة خدمة ثانية تتعلق بالتصنيف التعريفي خلال سنة 2024.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- مسألة الأمان الرقمي قد تؤثر على تجربة المستخدم.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس فاعلية إدارة الديوانة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للمحاضر خلال السنة
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحصائيات و الإعلامية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 148 992 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كافة المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
148 992	135 447	123 134	87 352	101764	عدد	عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت محاضر الحد من الغش التجاري سنة 2023 عدد 101764 و رغم أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق الهدف المنشود إلا أنه مقارنة بسنة 2022 فقد حقق تطوراً كبيراً يُقدر بـ 31% أثمر عن استخلاص مبلغ 251 مليون دينار بعنوان خطايا ديوانية مقارنة بـ 211 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطور تُناهز 19%.

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من طرف إدارة الإحصائيات و الإعلامية المتعلقة حصراً بالغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية.

واستناداً على معدّل نسبة التطوّر المسجلة بين سنتي 2022/2021 و سنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
101 764 محضر	77 485 محضر	88 296 محضر
-12%		نسبة التطور 2022/2021
31%	نسبة التطور 2023/2022	
$(-12\%+31\%) / 2 = 10\%$		معدل نسبة التطور بين الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطور 10% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط هذا المؤشر بصورة مباشرة بتوفر الموارد البشرية المناسبة من ناحية العدد و من ناحية الكفاءة، وهو معيار صعب توفيره بصورة مُرضية في الوقت الراهن نظراً لتوقف عمليات الانتداب منذ عشر سنوات. وعلى هذا الأساس برمجت الإدارة العامة للديوانة عمليات انتداب جديدة تمتد على ثلاث سنوات وقامت بإنجاز دورات تكوينية للضباط المتدرجين في إطار الحوكمة الرشيدة للموارد البشرية المتوفرة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المحاضر للحد من التهريب

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بإحتساب عدد المحاضر المحررة بالنسبة للبضائع التي تم مسكها أو إدخالها للبلاد التونسية بطرق غير مشروعة كالتوريد دون إعلام والتي لم تقدم في شأنها وثائق أو فواتير يكون الغرض منها التهريب من دفع المعاليم والأداءات الديوانية. ويسمح هذا المؤشر لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحصائيات و الإعلامية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 38651 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كافة المكاتب الديوانية و إدارة الأبحاث الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
38651	35137	31943	28092	26399	عدد	عدد المحاضر للحد من التهريب

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب 26399 محضرا سنة 2023، في حين أنّ التقديرات كانت 24221 محضر أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 109%، كما شهد عدد المحاضر تطورا مقارنة بسنة 2022 يُقدر بـ 21%.

يُحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الدبلوماسية من قبل إدارة الإحصائيات و الإعلامية المتعلقة حصراً بعمليات التهريب.

واستناداً على معدل نسبة التطور المسجلة بين سنتي 2022/2021 و سنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
محاضر 26 399	محاضر 21 881	محاضر 22 188
-1%		نسبة التطور 2022/2021
21%	نسبة التطور 2023/2022	
$(-1\%+21\%) / 2 = 10\%$		معدل نسبة التطور بين الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطور 10% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر أداء الدبلوماسية المتعلق بعدد محاضر التهريب قابل للتطوير في اتجاه معالجة بعض النقصان نذكر منها:

1. التركيز على الكمية فقط : يركز على عدد محاضر التهريب دون النظر إلى قيمة البضائع المهربة.
2. عدم مراعاة التنوع : لا يأخذ في الاعتبار أنواع البضائع المهربة (مثل الأدوية أو المواد الغذائية).
3. عدم النظر في الأسباب الجذرية : لا يحلل أسباب التهريب (مثل الفقر أو الفساد)

وتعد مسألة مقاومة التهريب من مسائل الأمن القومي وهي تتطلب مزيد تطوير الآليات والوسائل على غرار:

- إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية
- التطوير والتمكين من التكنولوجيات الضرورية لتعقب وسائل النقل المستعملة في التهريب.
- تنظيم عمليات مدهامة المخازن والمحلات المستهدفة.
- إحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

رمز المؤشر: 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة
2. تعريف المؤشر: يمكّن هذا المؤشر من متابعة نسبة انتشار الحرس الديواني كامل أيام السنة بكامل تراب الجمهورية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): قسمة عدد ساعات الدوريات المنجزة حسب كل فرقة خلال كامل السنة على عدد الساعات بكامل السنة، ثم اعتماد المعدل بين كل الفرق.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الحرس الديواني
4. تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 62 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الحرس الديواني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023	2022		
62	60	58	79	56	نسبة جمالية	نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم اعتماد طريقة احتساب جديدة بالنسبة لهذا المؤشر تتمثل فيقسمة عدد ساعات الدوريات المنجزة حسب كل فرقة خلال كامل السنة على عدد الساعات بكامل السنة ، ثم اعتماد المعدل بين كل الفرق.

حيث بلغت نسبة الانتشار الميداني خلال سنة 2023 قرابة 56% إثر إنجاز 31479 دورية من طرف كامل فرق الحرس الديواني المنتشرين بكامل تراب الجمهورية، مقارنة بـ 58% خلال سنة 2022 إثر إنجاز 32214 دورية.

يمكن تفسير هذا التراجع بالنقص المسجل على مستوى العديد و الوسائل الدارجة من ناحية أولى، و تكفل فرق الحرس الديواني بتبليغ الإعلّامات المتعلقة باستخلاص الديون الديوانية على حساب الدوريات من ناحية ثانية.

ونظرًا لعدم تعزيز إدارة الحرس الديواني بالعديد اللازم خلال عام 2024، واستمرار تكليفهم بتبليغ الإعلّامات، من المنتظر عدم تسجيل تحسن خلال سنة 2024 حيث نأمل تحقيق نفس النتيجة المُنجزة خلال سنة 2023.

و استنادًا إلى المعلّومات المتاحة، يُعتقد أن نسبة الانتشار الميداني للحرس الديواني ستشهد تحسنًا خلال السنوات القادمة. وفقًا للبرمجة المقررة لانتداب 600 عريف جديد، يُتوقع أن يكون هناك تحسن بمقدار درجتين كل سنة خلال الفترة من 2025 إلى 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات بالنسبة إلى التواجد الفعلي لوحدات المراقبة هو النقص في العديد والعتاد المسخّر لوحدات الحرس الديواني خاصّة مع تجميد الانتدابات بسلك الديوانة. ولتجاوز هذا الإشكال، سيتم الحرص على حث رؤساء الوحدات على بذل مجهودات أكبر لمقاومة التهريب وخاصّة الاحتكار وذلك من خلال المحافظة على العديد المتوفر للوحدات وتدعيمه حسب المقدرة، مع التطرق للإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة الوحدات والفرق وإيجاد الحلول لتحسينها.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات البيع التي تقوم بها مصالح الديوانة وهو يساهم بصفة فعالة في تمويل خزينة الدولة و يندرج ضمن المحور الإستراتيجي تحسين المداخيل الديوانية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. نوع المؤشر: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي لعمليات البيع المنجزة من طرف مختلف قباضات الديوانة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5954 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
5954	4477	3366	1832	1903	عدد	عدد البيوعات بالمزاد العلني

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني 1903 عملية بيع خلال سنة 2023، في حين أنّ التقديرات كانت 1250 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 152%. وبالإضافة إلى تحقيق القيمة المستهدفة من حيث العدد، فإن محصول البيع تطوّر بصورة مهمة حيث بلغ 141 مليون دينار سنة 2023 مقارنة بـ 120 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ 17.5%

واستناداً على معدل نسبة تطوّر عدد عمليات البيع المسجلة بين سنتي 2022/2021 و سنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
1903	1440	1070
35%		نسبة التطور 2022/2021
32%	نسبة التطور 2023/2022	
$(35\%+32\%) / 2 = 33\%$		معدل نسبة التطور بين الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطور 33% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التوازن بين العرض والطلب : قد يؤدي قابض الديوانة واجبه بإعداد عملية البيع و نشرها للعموم و لكنه قد يُجابه التحديات التالية :

● أن لا يتقدم أحد للمشاركة في عملية البيع،

● إثر المشاركة و فتح الظروف المتضمنة للعروض المالية و الفنية و تحديد صاحب أفضل عرض سعر، قد يتراجع المُبتت لفائدته عن إتمام عملية الشراء و خلاص و رفع البضاعة المعروضة للبيع.

- التحديات القانونية والإجرائية: تخضع بعض البضائع و السلع المعروضة للبيع لتدابير خاصة أو رخص تعاطي النشاط أو لكراس شروط ، وهو ما يستدعي المزيد من التثبيت و التدقيق في أهلية المشاركين و استجابتهم لشروط المشاركة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الإحالات

رمز المؤشر: 2.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يُظهر هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة و الحكم باستصفائها لفائدة الدولة أو التنازل عنها في إطار تنفيذ الصلح أو التخلي نهائياً عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة ، لفائدة الجمعيات والهياكل العمومية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج المؤشر
5. في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يُحتسب هذا المؤشر بتجميع عدد الإحالات المُنجزة من طرف جميع قباضات الديوانة لفائدة الجمعيات والهياكل العمومية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 531 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
531	531	531	750	531	عدد	عدد الإحالات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2023 عدد 531 عملية مقابل 700 عملية إحالة منشودة أي بنسبة إنجاز تقدر ب 76%. ويعود ذلك إلى ارتباط عملية إحالة البضائع بشروط ومواصفات من المصالح المختصة و أحكام قضائية باتة وكذلك إلى انخفاض حجم وعدد ونوعية البضائع المحجوزة القابلة للإحالة.

يُبرز الجدول التالي معدّل نسب تطوّر عدد عمليات الإحالة المُنجزة فعلياً بين سنتي 2022/2021 و سنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
531	602	634
-5%		نسبة التطور 2022/2021
-12%	نسبة التطور 2023/2022	

حيثُ تمت ملاحظة استمرار انخفاض عدد عمليات الإحالة خلال سنوات 2021 و 2022 و 2023. هذا الانخفاض في عمليات الإحالة خلال السنوات الأخيرة يحتمل قراءتين، الأولى ذات بُعد إيجابي بحكم أن انخفاض وتيرة الإحالات تعني ضرورةً ارتفاع وتيرة البيوعات، بينما تكون الثانية سلبية بحكم أن ارتفاع عمليات الإحالة لفائدة الهياكل العمومية يُقابلها تجنب عمليات صرف اعتمادات مالية إضافية و بالتالي توفير موارد غير مباشرة للدولة.

و عليه فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و ذلك باعتماد القيمة المنجزة خلال سنة 2023 (531 عملية إحالة) على المدى المتوسط بصورة مستقرة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- يرتبط هذا المؤشر بوجود بضائع قابلة للإحالة و لا يشمل جميع البضائع المحجوزة،
- يُفضل القباض في أغلب الأحيان التصرف في البضائع عن طريق بيعها قصد تحقيق الأهداف المنشودة و تدعيم الموارد المالية للخزينة عوضاً عن إحالتها.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد محاضر الإلتلاف

رمز المؤشر 3.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة حفاظاً على نظافة المحيط و تفادي انتشار الأمراض و الروائح الكريهة من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية تفريغ المخازن و خلق مساحات جديدة بفضاءات الحجز و الإيداع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تُشرف عليها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 673 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023			
673	522	404	217	243	عدد	عدد محاضر الإلتلاف	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد محاضر الإلتلاف 243 خلال سنة 2023 في حين أنّ التقديرات كانت 160 أي بنسبة إنجاز تُقدر بـ 152% مُتجاوزا بذلك العدد المسجل سنة 2022 المُقدر بـ 179 أي بنسبة تطور تُقدر بـ 36%، و يعود ذلك أساساً إلى ارتفاع وتيرة إلتلاف البضائع الفاسدة المتركمة بالموانئ التونسية حيثُ انخرطت الإدارة العامة للديوانة في المجهود الوطني لتطهير الموانئ التجارية من الحاويات ذات البضائع التالفة و ذات المكوث المطول رفقة بقية المتدخلين بمجال البحرية التجارية ، بهدف توفير المساحات بمسطحات الموانئ و تعزيز انسيابية الحركة التجارية.

واستناداً على معدل نسبة تطوّر عدد عمليات الإلتلاف المسجلة بين سنتي 2022/2021 و سنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
243	179	147
22%		نسبة التطور 2022/2021
36%	نسبة التطور 2023/2022	
$(22\%+36\%) / 2 = 29\%$		معدل نسبة التطور بين الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 واعتماد نسبة تطوّر 29% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

أهم إشكال يتعلق بهذا المؤشر هو التكفل بمصاريف الإلتلاف.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر: 1.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقايض الديوانية
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مداخل استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة تبعاً لأحكام قضائية حضورية و معتبرة حضورية و غيابية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

المداخل المحققة بعنوان الديون المثقلة تبعاً لأحكام قضائية حضورية و معتبرة حضورية و غيابية بعنوان السنة الجارية- المداخل المحققة بعنوان الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100

المداخل المحققة بعنوان الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. وحدة المؤشر: النسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاستخلاص
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023			
25	25	25	12.56	31	النسبة	نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

بلغت قيمة استخلاص الديون المثقلة سنة 2023 حوالي 35.517 مليون دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ31% مقارنة بما تم استخلاصه سنة 2022 ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله على المستوى المركزي ومساندة المجهودات المبذولة على المستوى الجهوي.

واستنادا على معدّل نسبة تطوّر قيمة استخلاص الديون المثقلة بين سنتي 2022/2021 وسنتي 2023/2022 :

2023	2022	2021
35.517 مليون دينار	27.022 مليون دينار	22.930
18%		نسبة التطور 2022/2021
31%	نسبة التطور 2023/2022	
$(18\%+31\%) / 2 = 25\%$		معدل نسبة التطور بين الثلاث سنوات

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطور 25% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

1. مؤشر تطور استخلاص الديون المثقلة يعكس نجاح الديوانة في تحصيل المستحقات المالية لصالح الدولة. ورغم أهميته، هناك بعض السلبيات والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر:
1. ضعف نسبة الاستخلاص: رغم الموارد المالية الكبيرة المستخلصة تبقى نسبة الاستخلاص ضعيفة جداً ولا تعكس المجهودات المبذولة في هذا المجال.
2. تشعب إجراءات الاستخلاص: تتعدد الإجراءات و تنتشعب قصد استخلاص الديون المثقلة.
3. نقص شديد في أعوان التبليغ: يُعاني معظم قباض الديوانة من مشكلة تبليغ الإعلانات وسندات التنفيذ، إذ رغم الاستعانة بمجهودات الحرس الديواني للقيام بالتبليغ وتكوين ضباط ديوانة مختصين في التبليغ، إلا أن الحاجة إلى أعوان تبليغ تبقى ملحّة.
4. عدم وجود خلايا استخلاص بالعديد من قباضات الديوانة: يُمثل النقص الشديد في الموارد البشرية عائقاً كبيراً لتفعيل خلايا الاستخلاص بقباضات الديوانة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر: 2.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقايض الديوانية
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على مجموع التصاريح الديوانية المكتتبه.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المقايض
4. تاريخ توفر المؤشر: 01 جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.07 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كافة مكاتب الديوانة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
0.07	0.09	0.11	0.13	0.16	نسبة	نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2023 حوالي 0.16% من مجموع التصاريح الديوانية المكتتبه، وهي أفضل من النسبة التي تم تحقيقها سنة 2022 البالغة 0.17%.

وبالنظر للنتائج المتوقعة لسنة 2024 و ما تم اتخاذه من إجراءات عملية و متابعة لصيقة و دورية لعمل الهياكل الجهوية على مستور تسوية التصاريح الديوانية غير المستخلصة الصادرة في شأنها أذون بالرفع، تقرر المحافظة على القيم المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 واعتماد نسبة تطور ثابتة بـ 0.02%.

بطاقة مؤشر الأداء: القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية

رمز المؤشر: 3.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقاييس الديوانية
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص المقاييس الديوانية المتأتية من الأداءات و المعاليم المستوجبة على البضائع عند التوريد و التصدير علاوة على الخطايا ومبالغ الديون المثقلة المستخلصة و محصول بيع البضائع المحجوزة و المودعة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعى للانواع الاجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية المستخلصة خلال السنة
2. وحدة المؤشر: قيمة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المقاييس
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 13 393 مليون دينار سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
13 393	12 587	11 830	11 659	10 450	قيمة (مليون دينار)	القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت المقاييس الديوانية سنة 2023 قيمة 10450 مليون دينار أي بزيادة 77 مليون دينار على المقاييس المستخلصة سنة 2022 (10373 م د) و بفارق كبير عن تم تحقيقه سنة 2021 (8409 م د).

واستناداً على معدل نسب تطوّر قيمة مقاييض الميزانية خلال الخمس سنوات السابقة:

2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنة
10 450	10 381	8 409	7 359	8 200	7 891	القيمة بالمليون دينار
0.664%	23.451%	14.268%	-10.256%	3.915%	***	نسبة التطور مقارنة بالسنة السابقة
6.4%						معدل نسبة التطور

فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة المنصوص عليها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 و اعتماد نسبة تطوّر 6.4% انطلاقاً من إنجازات سنة 2023 و عليه تُقدر القيمة المستهدفة لسنة 2025 بـ 11830 مليون دينار.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

ترتبط المداخل الديوانية بصورة مباشرة بحركة التجارة الخارجية و تتأثر بالظروف العالمية (مثل الحروب و الأوبئة ..) ، حيثُ يكون مجال التدخل بالنسبة لإدارة الديوانة مرتكزا على تسهيل الإجراءات و خفض آجال رفع البضائع و معالجة النزاعات و التصرف في المحجوز. علاوةً على الاتفاقيات الثنائية والإقليمية حول المبادلات التجارية الحرة التي تُؤثر بصفة مباشرة على قيمة المقاييض الديوانية المستخلصة.

بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج الجباية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

رمز المؤشر :1.1.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
2. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وفي صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به والاجابة عن سؤاله في اجل اقصاه 48 ساعة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تطبيق إعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: 20**/01/15
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة الأجوبة في الحين 100 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

تفديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
100	100	100	100	99.81	%	المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، يتمّ الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة وذلك من باب عدم الغفلة عنه والحرص على تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

علما أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو حاليا موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية

رمز المؤشر : 2.1.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب عدد الشهادت الجبائية المدرجة خلال السنة بتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت التي تمكن من توحيد نماذج الشهادت المسلمة وتسهيل عملية المتابعة وتخفيف عبئ الأعمال المادية للأعوان.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
4. نوع المؤشر: منتج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الشهادت الجبائية المدرجة خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: شهادة.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التطبيق الإعلامية الخاصة بالشهادت.
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 شهادت سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر: رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

تفديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
3	3	3	3	5	شهادة	المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت 100% خلال السنوات الثلاث المنقضية (2019-2021). وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة. علما أن إدارة الجبائية قامت بضبط قائمة جديدة في شهادت سيتم إدراجها بالتطبيق الإعلامية خلال فترة 2023-2025.

بطاقة مؤشر الأداء: تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين

رمز المؤشر 3.1.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تقليص آجال إسداء الخدمة المطلوبة لتحسين العلاقة مع المطالب بالأداء من الأشخاص الطبيعيين من خلال تفادي تبعات التأخير في إيقاف الواجبات الجبائية عند التصريح بالتوقف عن النشاط.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد أيام معالجة مطالب غلق المعرفات الجبائية يحتسب من تاريخ إيداعه تام الشروط
2. وحدة المؤشر: يوم
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق" والإحصائيات المقدمة من قبل مكاتب مراقبة الأداءات
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 7 أيام سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر: رئيس وحدة المتابعة والتنسيق والدراسات الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
11	13	15	25	-	يوم	المؤشر 3.1.2 : تحسين أجل معالجة مطالب تصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم ضبط التقديرات على أساس قيام المصالح المركزية بمتابعة أداء المصالح الخارجية متابعة دقيقة ومنتظمة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد نقاط تحسّن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
- تعريف المؤشر: يمكن من قياس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- المؤشر في علاقة بالأنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: هي عملية طرح عنصرين "أ و ب" : نسبة إيداع عند انقضاء أجل الإيداع ب: نسبة إيداع آخر السنة 12/31/20*%
- وحدة المؤشر: عدد النقاط .
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
- تاريخ توفر المؤشر: الشهر الأول من السنة الموالية.
- القيمة المستهدفة للمؤشر : 30 نقطة
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
30	29	28	27	16	نقطة	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تحسن ملحوظ في نسبة الإنجاز ساهمت فيها الإجراءات المتعلقة بربط معاليم الجولان بالنسبة لأصحاب المعارف الجبائية وتسجيل العقود بضرورة تسوية الوضعية الجبائية. تعمل الإدارة على تحسين نتيجة المؤشر بمعدل نقطة كل سنة.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد الاكتشافات

رمز المؤشر :2.2.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر الجديد بحالات اكتشاف أشخاص طبيعيين أو معنويين ينشطون دون إيداع تصريح في الوجود طبقاً لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تم اكتشافهم ينشطون دون إيداع تصاريح بالوجود
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1300 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
1300	1200	1100	1000	*	العدد	المؤشر 2.2.2: تطور عدد الاكتشافات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ستعمل الإدارة على تكثيف عمليات المسح الجغرافي التي تمكن من تطهير جاذبية المطالبين بالأداء ومزيد احكام التصرف في النسيج الجبائي والتنسيق مع الهياكل الإدارية ذات الصلة (ديوانة، تجارة ..) خلال الفترة 2024-2027 قصد تحقيق 1000 اكتشاف خلال سنة 2024 و الوصول الى تحقيق 1300 اكتشاف في غضون سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: صعوبة حصول الأعوان على الهوية الكاملة للمخالف

بطاقة مؤشر الأداء: عدد عمليات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر : 3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
2. تعريف المؤشر: في إطار التصدي للتهرب الجبائي تقوم الإدارة بعمليات مراجعة جبائية تهدف إلى التثبيت من أسس و قواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد جمعي (مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة)
2. وحدة المؤشر: عملية مراجعة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30.000 عملية سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2022		
30000	28000	26000	22000	20508	عملية مراجعة	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى تكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة المحدودة. وقد حدّدت التقديرات على أساس تطور عدد عمليات المراجعة بمعدل 3.000 عملية كل سنة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ ضعف العدد الجملي للأعوان المحققين مقارنة بحجم الجاذبية
- ✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة
الاداءات المباشرة

رمز المؤشر : 4.2.2

-I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمتابعة نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة في إطار التدقيق والتثبت في صحة عمليات طرح الأرباح من الضريبة على الشركات المصرح بها للانتفاع بامتيازات جبائية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

-II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة والمتعلقة بمراقبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة / العدد الجملي للأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة خلال نفس السنة)
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 37% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
37	35	33	30	*	%	4.2.2 : نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى تكثيف عدد عمليات مراقبة الامتيازات الجبائية في مادة الاداءات المباشرة التي انتفع بها الأشخاص المعنويون

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ ضعف العدد الجملي للأعوان المحققين مقارنة بحجم الجاذبية
- ✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمرابعة

بطاقة مؤشر الأداء: مردود المراقبة الجبائية

رمز المؤشر: 1.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة .
2. تعريف المؤشر: يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الإعتراض على قرار التوظيف الإجباري.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع المبالغ
2. وحدة المؤشر: مليون دينار.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة المالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6600 مليون دينار سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
6600	6000	5500	5392	5220	مليون دينار	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل زيادة 500 مليون دينار إنطلاقا من سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : ضعف الموارد البشرية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

رمز المؤشر : 2.3.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
2. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد كسري = القاسم : مردود الصلح / المقسوم: الدفع بالحاضر
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة المالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 41% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
41	40	39	38	37,6	%	المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة والرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 1% مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

مناخ اقتصادي صعب أثر سلباً على السيولة المالية لجل المؤسسات.

بطاقة مؤشر الأداء نسبة اعتماد منظومة SeDAR في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر : 3.3.2.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد تدخلات مصالح المراقبة .
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من ضمان تطبيق آلية انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية مع ضمان المردودية المالية باعتماد منهج تحليل المخاطر في إعداد برنامج المراجعة الجبائية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة (عدد الملفات المبرمجة خلال سنة ما باعتماد منظومة سيدار الإحصائية / العدد الجملي للملفات المبرمجة خلال نفس السنة)
2. وحدة المؤشر: %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة الجبائية
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 70% في سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقييمات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
70	70	70	70	*	%	المؤشر 3.3.2 : نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقييمات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى تحقيق نسبة انتقاء ملفات لبرنامج المراجعة المعمقة تفوق 70 %

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: وجوب تطوير منظومة سيدار

بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج المحاسبة العمومية

بطاقة مؤشّر الأداء : نسبة تطور استخلاص جملة موارد الدولة المقررة بميزانية السنة

رمز المؤشّر: 1.1.3

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشّر: يقيم هذا المؤشّر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد الفورية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها. وتشارك في هذا الهدف مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال.
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعليّة

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية=
$$\frac{\text{استخلاصات جملة الموارد بعنوان السنة الجارية- استخلاصات جملة الموارد بعنوان السنة السابقة} * 100}{\text{استخلاصات جملة الموارد بعنوان السنة السابقة}}$$
2. وحدة المؤشّر: نسبة التطور.
3. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: جداول التجميع المحاسبي للخرينة العامة للبلاد التونسية
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 10%
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
-	-	-	49160	43231.5	مليون دينار	المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص جملة الموارد المقررة بميزانية الدولة للسنة
%10	%10	%8	13%	5.46 %	نسبة مائوية	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت جملة مداخل الموارد الذاتية للدولة خلال سنة 2023 حوالي 43231.5 م د مقابل 40992.9 م د سنة 2022 أي زيادة بـ 5.5 % أو 2238.6 م د. وقد بلغت نسبة إنجاز الموارد الذاتية المسجلة الى موفى السنة 2023 حوالي 95.3 % من جملة تقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية التعديلي للسنة.

ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة %13.7 سنة 2024 وفق تقديرات قانون المالية لسنة 2024. وقد بلغت الى موفى أوت 2024 نسبة تطور استخلاصات مداخل ميزانية الدولة %10 مسجلين فارقا بما تمت برمجته رغم النتائج الطيبة للعفو الجبائي لسنة 2024 ويرجع ذلك بالأساس الى تراجع المداخل الجبائية على مستوى خاصة النظام الديواني.

ويعتزم خلال سنة 2025 تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 8% وذلك من خلال العمل على متابعة تطور جملة الاستخلاصات من موارد الدولة من قبل السادة قباض المالية بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الامتثال الضريبي وأعمال المسح الجبائي وتأثير المراقبة الجبائية حسب المخاطر على تحسين جودة عمليات المراقبة الجبائية وكذلك الى أهمية عمليات الصلح الجبائي في استخلاص الموارد. مع الدعم المتواصل لرقمنة طرق دفع مختلف الأداءات والمعالييم مما يساهم في تمويل خزينة الدولة في أقرب الآجال بالسيولة اللازمة من خلال عدة مشاريع.

وبالنسبة للسنوات 2026 و 2027 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 10%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تتعلق أهم النقائص حول استخلاص جملة موارد الدولة بالظروف الخارجية التي لا يمكن للبرنامج أن يتحكم فيها مثلا: نسبة نمو الناتج المحلي الخام، تأثير السوق الموازية

بطاقة المؤشر الأداء: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)

رمز المؤشر: 2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم استخلاص الديون المثقلة من سنة إلى أخرى.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تطور استخلاص الموارد المثقلة =
(استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة الجارية-استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد المثقلة للدولة.
4. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 10 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	-	2050,6	مليون دينار	المؤشر 3.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائية وغير جبائية)
%10	%10	%10	%15	8.86%	نسبة مئوية	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2023، تواصل تسجيل نسق إيجابي لاستخلاصات الديون المثقلة حيث تم تحقيق تطور في المبالغ المستخلصة بحوالي 8.86 % مقارنة بنتائج سنة 2022. حيث تم استخلاص 2050,6 م.د مقابل 1883,7 م.د سنة 2022.

وقد تم إلى موفى أوت 2024، تسجيل تطور هام بـ 31 % في استخلاص الديون المثقلة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويعود هذا التطور بالأساس إلى نتائج إجراءات العفو الجبائي وقد تجاوزت بذلك القيمة المنشودة المقدرة بـ 15%.

وعلى ذلك الأساس فإن النسبة المنشودة لسنة 2025 لا تتجاوز 10% .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتأثر مؤشر نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة بعدة عوامل:

- قوانين العفو الجبائي المتتالية التي تنعكس سلبيا على نسبة التطور خلال السنة الموالية للعفو.
- الاستخلاصات الاستثنائية الهامة خلال السنة.
- النقص المسجل في الموارد البشرية (أعوان و عدول الخزينة) اللازمة بالقباضات المالية .
- تراكم الديون المثقلة غير القابلة للاستخلاص ()

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر: 3.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
- تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من احتساب مدى تحقيق التقديرات من استخلاصات الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية للسنة.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية (العنوان الأول) مقارنة بالتقديرات =
جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومنقلة)/جملة الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية
المبرمجة بميزانياتها
- وحدة المؤشر: النسبة (%)
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قائمت التجميع الدورية المرسله من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	1496.164	1462.2	مليون دينار	المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
%100	%100	100%	100%	%96	نسبة مئوية(3)	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تم خلال سنة 2023، تسجيل ارتفاع في نسق المبالغ المستخلصة من تقديرات موارد الجماعات المحلية مقارنة بالسنوات السابقة حيث تم استخلاص مبلغ 1462.2 م.د مقارنة بـ 1384.6 م.د من موارد العنوان الأول خلال سنة 2022. إلا أنه ومقارنة بتقديرات ميزانيات الجماعات التي تم ضبطها باستخلاص 1526.1 م.د فان نسبة الانجاز بلغت فقط مستوى 96% من نسبة التقديرات المبرمجة.

ويعتزم خلال السنوات 2025 و 2026 و 2027 تحقيق نسبة 100 % من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية .

بطاقة المؤشر الأداء: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

رمز المؤشر: 4.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس الجهود المبذولة من القابض البلدي في تحسين الاستخلاصات من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية من سنة لأخرى والذي يقوم من خلالها بأعمال التتبع الجبري لاستخلاصها في حالة عدم تقدم المدين.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر:
نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة =
(استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة المستخلصة (بعنوان السنة الجارية- بعنوان السنة السابقة)*100)
استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة بعنوان السنة السابقة
- وحدة المؤشر: النسبة (%)
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المرسله من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 % سنة 2027
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	-	234,4	مليون دينار	المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة
15%	15%	15%	30%	14.5%	نسبة مائوية(3)	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تم خلال سنة 2023 تسجيل ارتفاع متواصل في نسق استخلاص الموارد المثقلة للجماعات المحلية مقارنة بسنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 14.5% .
ويعتزم خلال سنة 2025 العمل على تحقيق نفس نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة المقدرة بـ 15%.

بطاقة المؤشر الأداء: أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له الى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

رمز المؤشر: 1.2.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل.
- تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى احترام الأجل القانونية لإرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر:
عدد الأشهر من نهاية سنة التصرف المحاسبي إلى تاريخ إرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
- وحدة المؤشر: عدد الأشهر
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلط الميزانية
- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 12 شهرا
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلط الميزانية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	المؤشر	
12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	19 شهر	عدد الأشهر	المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2021 بشهر جويلية 2023 عوضا عن موفى 2022 و الحساب العام لسنة 2022 في جويلية 2024 . ما يعادل 19 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

2. تحليل النّاتج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الأجل لبلوغ الهدف المحدد.

بطاقة مؤشّر الأداء: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

رمز المؤشر: 1.3.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها
- تعريف المؤشّر: رقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية ومختلف المراكز المحاسبية في إطار إستراتيجية الدولة للرقمنة وذلك برقمنة خلاص بعض المعاليم والأداءات مما يساهم في تقريب الخدمة من المواطن وتقليص توافده على مقر القباضات كما يمكّن من تقليص تداول الأموال نقداً بمختلف المراكز المحاسبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر جودة

II. التفصيل الفنيّ للمؤشّر

- طريقة احتساب المؤشّر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها ووضعها للخدمة خلال السنة
- وحدة المؤشّر: عدد الخدمات المرقمنة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: وحدة الاعلامية
- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشّر: 1
- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاعلامية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشّر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
1	1	1	1	1	العدد	المؤشّر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يوصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخالص عن بعد.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2025، العمل على تحقيق الأنشطة التالية:

- مواصلة مشروع رقمنة الطابع الجبائي وفق طلبات المتدخلين العموميين.
- مواصلة مشروع تجريد طوابع الموجبات الإدارية من طابعها المادي حيث يتم التعاون مع كل من وزارة التشغيل ووزارة التجهيز والإسكان والوكالة الفنية للنقل البري ووزارة التشغيل.
- المشاركة ضمن اشغال تطوير الخدمات الالكترونية لوزارة الخارجية (e-visa و e-consulat) بهدف رقمنة طرق خالص هذه الإجراءات.
- دراسة مشروع الخالص الآلي لمعاليم الطابع الجبائي للبطاقة عدد 3.
- مواصلة العمل على تعميم استعمال GRB1 بالقباضات البلدية.
- مواصلة العمل على مشروع رقمنة خالص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية.
- مواصلة أشغال دراسة مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي.
- مواصلة دراسة مشروع رقمنة معاليم الجولان.
- المشاركة في أشغال تطوير منظومة GRB2.

بطاقة مؤشّر الأداء: معدل مدّة تقديم الخدمة بالقباضات المالية

رمز المؤشّر: 2.3.3

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين جودة الخدمات
2. تعريف المؤشّر: يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالح برنامج المحاسبة العمومية إذ يتمّ الحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لإسداء الخدمة له في أسرع الأجل وأحسن الظروف وبدل على ذلك توجد قباضات مالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس النجاعة هو مؤشّر سرعة تأديتها على مستوى شبائيك القباضات. وفي هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبائيك الخدمات من ناحية أخرى.
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر جودة

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: يتم احتساب هذا المؤشّر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبائيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها.
2. وحدة المؤشّر: عدد الدقائق
3. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: القوائم المستخرجة من التطبيق الخاصة باحتساب معدل الانتظار.
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر : 5 دقائق (خارج أيام الذروة) و15 دقيقة (خلال أيام الذروة)
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: الخلية المكلفة بالجودة

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النّاتج والتّقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشّر	مؤشرات قيس الأداء
2027	2026	2025				
5	5	5	5	3.30	دقيقة	المؤشّر : معدل مدّة تقديم الخدمة بالقباضات المالية-خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلص الأداءات والمعالم)
15	15	15	20	10.35	دقيقة	المؤشّر : معدل مدّة تقديم الخدمة بالقباضات المالية خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلص الأداءات والمعالم)

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمشتر:

- يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى:
- 5 دقائق كأقصى وقت خارج أيام الذروة أي خارج آجال خلاص الأداءات والمعالم بالقباضات المالية.
 - و20 دقيقة كأقصى وقت وذلك خلال أيام الذروة أي خلال آجال خلاص الأداءات والمعالم بالقباضات المالية.

بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج مصالح الميزانية

بطاقة مؤشر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

رمز المؤشر: 1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 2- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: نعم

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدره بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 4- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.5% سنة 2024
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
2.5	2.5	2.5	2.5	6.5	%	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

- 2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمت المحافظة على نفس مستوى تقديرات المؤشر المتعلق بالفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية، في حدود 2.5% خلال السنوات 2025-2027. وقد تم اختيار هذا المستوى بصفة واقعية وموضوعية بالنظر للوضع الاستثنائي الاقتصادي الوطني والعالمي والذي يتميز بالضبابية وبارتفاع نسب عدم اليقين في الآفاق الاقتصادية مما سيكون له بالتأكيد تأثير كبير على جودة التقديرات.

وتجدر الإشارة أنه في إطار تحسين تقديرات الموارد الجبائية يتم العمل على تطوير مجموعة من أدوات النمذجة والتنبؤ وخاصة منها:

- ✓ التنبؤ والنمذجة على المدى القصير،
- ✓ إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية،
- ✓ تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من إعداد إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) والذي يعتبر في مرحلة تجربة وتحسين.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: عدم وجود أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى حيث يقع الاعتماد على طرق احتساب بسيطة في التنبؤ بموارد ميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

رمز المؤشر: 2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

- 1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 2-تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات. هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة
- 3-طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 6- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 7- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: نعم

II-الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار (اجمالي) بتطبيق نسبة ترجيح (une pondération) على كل مؤشر فرعي تعادل ما يمثله من إجمالي نفقات الاستثمار للسنة وباعتبار أن نفقات الاستثمار تمول أساسا عن طريق الموارد العامة للميزانية أو عن طريق القروض الخارجية الموظفة فإنه يتم بداية من سنة 2024 تقسيم مؤشر احتساب نسبة انجاز نفقات الاستثمار إلى مؤشرين فرعيين كما يلي تفصيلهما:
- المؤشر 1.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق الموارد العامة للميزانية والذي يتم احتسابه :

$ER = \frac{(x - \hat{x})}{\hat{x}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات (م ع م) و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات (م ع م).

- المؤشر 2.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة
 $ER = \frac{(x - \hat{x})}{\hat{x}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات (ق خ م) و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات (ق خ م).

- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 4- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.08% لسنة 2026
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

1- سلسلة النتائج والإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
7.08	7.08	8.08	4.08	17	%	المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
0.1	0.1	0.1	0.1	-	%	- موارد عامة للميزانية
35	35	40	20	-	%	- قروض خارجية موظفة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

بناء على نسق الإنجاز خلال السنوات السابقة (2021-2023) خاصة فيما يتعلق المؤشر الفرعي 2 أي الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة وكذلك بالنظر إلى تقديرات المؤشر. نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة (40% بالنسبة لسنة 2025)، تم تحيين وتقدير إنجازات المؤشر المتوقعة لسنوات 2025-2027، حيث بلغ هذا المؤشر الفرعي 55% و28% و48% خلال الفترة 2021-2023.

هذا وقد تم مع تطبيق نسبة ترجيح تساوي 80% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة على الموارد العامة للميزانية و20% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة على ان يتم تحيين هذه النسبة عند الاقتضاء.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع

بطاقة مؤشر أداء: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2- وحدة المؤشر: اليوم
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية السنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما لسنة 2027
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
35	35	45	45	76	يوم	آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تمت مراجعة قيمة مؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية الى 45 يوم بالنسبة لسنتي 2024 و 2025 وذلك لإضفاء أكثر واقعية لبلوغ الهدف. حيث بلغ المؤشر 76 يوم في سنة 2023 مقابل 69 يوم في سنة 2022. في حين تم الحفاظ على مستوى 35 يوم لسنوات 2026 و 2027.

بطاقة مؤشر أداء: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير وتاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 أشهر لسنة 2027
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2027	2026	2025		2023		
3	3	4	4	4.3	شهر	دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تقدير مؤشر أداء نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة بـ 4 أشهر لسنة 2025 لإضفاء أكثر واقعية على الهدف و 3 أشهر لسنوات 2026 و 2027 وذلك وفقا للمعايير المنصوص عليها بدليل شفافية المالية العامة التابع لصندوق النقد الدولي، في حين بلغ المؤشر 4.3 أشهر سنة 2023 مسجلين تحسنا مقارنة بسنة 2022 (6.6).

بطاقة مؤشر أداء : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

رمز المؤشر: 1.3.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وكشف شهري للحسابات المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.
5. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر أفريل من السنة الموالية للسنة المعنية .
6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 40 % سنة 2027 .
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
40	40	40	$40 \geq$	57.8	%	المؤشر 1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بناء على ارتفاع نسبة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة والغير مسواة من جملة النفقات المنجزة سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 والذي يعود لعدة أسباب نذكر منها خاصة ارتفاع حجم النفقات المنجزة (1800 م د خلال سنة 2023 مقارنة بـ 1400 م د خلال سنة 2022) وللصعوبات التي اعترضت الوزارات والهياكل التابعة لها بخصوص تسجيل وتسوية النفقات المذكورة، تم المحافظة على نفس تقديرات النسبة المذكورة للمؤشر بعنوان سنوات 2025 إلى 2027، ويتطلب تحسين مسار تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة تحيين منشور السيد وزير المالية لسنة 2008 واستكمال مشروع تحيين الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 و استكمال مشروع المنظومة المعلوماتية المندمجة للمالية العمومية "SIGFP".

**بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج الدين العمومي**

بطاقة مؤشر الأداء: معدل تكلفة الدين العمومي

رمز المؤشر : 1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها خلال السنة على إجمالي حجم الدين العمومي الخام للسنة الماضية .
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5.2% في موفى سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
5.2%	5.2%	5.2%	5.3%	4.99%	%	المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ارتفع معدل كلفة فوائد الدين العمومي من 4.41% سنة 2022 الى 4.99 % سنة 2023. وقد ارتفع معدل كلفة فوائد الدين الداخلي بـ 39 نقطة أساس من 6.84% سنة 2022 الى 7.23% سنة 2023. ومن أهم العوامل المساهمة في ارتفاع كلفة الدين الداخلي هي ارتفاع نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي وارتفاع حجم اصدارات رقاغ الخزينة. كما أدى ارتفاع نسب الفائدة المرجعية العالمية إلى ارتفاع كلفة الدين الخارجي بحوالي 53 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

ويتوقع أن ترتفع كلفة الدين نظرا للضغوطات على المالية العمومية وإرتفاع حاجيات تمويل الميزانية مقابل ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية.

3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يتم إعداد المشروع السنوي للأداء للسنة استناداً لتقديرات أولية يتم اعتمادها قبل إعداد قانون المالية للسنة والمصادقة عليه من جانب آخر يسمح القانون الأساسي للميزانية بأن ينفّح قانون المالية التعديلي خلال السنة قانون المالية لنفس السنة بينما يستحيل تحيين تقديرات المؤشرات خلال نفس السنة. وبالتالي لا تتوافق تقديرات مشروع الأداء في أغلب الأحيان مع تلك المذكورة في قانون المالية.

بطاقة مؤشر الأداء: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

رمز المؤشر: 2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50% موفى سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
%50	%50	%52	% 42	%47.3	%	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
ارتفع مناب الدين الداخلي من الدين العمومي من 39.6% سنة 2021 إلى 42.0% سنة 2022 و 47.3% سنة 2023 نتيجة اتباع سياسة تمويل تركز على الاعتماد على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: معدل مدة سداد الدين العمومي

رمز المؤشر: 3.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره وذلك قصد إحكام التصرف في المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل
- 3.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / حجم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي SIADÉ ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6.5 سنوات في موفى سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات			
			2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	5.34	6	6	6	6.5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 5.3 سنوات نهاية سنة 2023 مقابل 5.6 نهاية سنة 2022 و 5.9 نهاية سنة 2021، ويعود ذلك أساساً إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي إلى مستوى 4 سنوات خلال سنة 2023 بسبب اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع خلال سنة 2023 في ظل الضغوطات على التمويل الداخلي و عزوف المستثمرين على اقتناء رقاع الخزينة طويلة المدى. كما سجل معدل مدة سداد الدين الخارجي تراجعاً ليبلغ 6.5 سنوات نهاية سنة 2023 مقابل 6.8 سنوات نهاية سنة 2022 و 7 سنوات نهاية سنة 2021.

بطاقة مؤشر الأداء: مناب الدين الذي سيعاد تسعييره في غضون سنة

رمز المؤشر: 4.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطر
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعييره في غضون سنة ومتابعة تطوره قصد إحكام التصرف في مخاطر ارتفاع سعر الفائدة.
- 3.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (حجم الدين ذو فائدة متغيرة + اصل الدين الثابت في غضون سنة) / حجم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40 % سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			تقديرات 2024	إنجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
40	40	40	40	41	%	المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعييره في غضون سنة من حجم الدين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2023، حوالي 41% من حافطة الدين العمومي تبقى معرضة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

رمز المؤشر : 1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليل من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: احتساب مبالغ إصدارات رقاغ الخزينة القابلة للتنظير و رقاغ الخزينة 52 أسبوع المنجزة خلال السنة، بالإضافة إلى الاكتتاب الوطني، وقسمتها على المبالغ المقدرة بالميزانية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إصدار رقاغ الخزينة.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: %100 سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2024	انجازات 2023	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025				
%100	%100	%100	%100	%118.3	%	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجّلت إصدارات رقاغ الخزينة 52 أسبوع و رقاغ الخزينة القابلة للتنظير والقرض الوطني لسنة 2023 نسبة إنجاز تقدر ب 118.3% حيث بلغ مجموع الإصدارات 12082 م د مقابل 10210 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023. ولتحسين نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية، يجب أن يتم تعبئة موارد اقتراض داخلية في حدود التقديرات المذكورة في قانون المالية للسنة. وفي هذا الإطار، وقع تحديد القيم المنشودة للمؤشر للسنوات القادمة 100% (أي أنه يجب العمل على أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات).

بطاقة مؤشر الأداء: حجم التداول في السوق الثانوية

رمز المؤشر: 2.2.5

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة وذلك لضمان سيولة وعمق السوق الأولية لإصدارات رقاع الخزينة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات التونسية للمقاصة "Tunisie Clearing" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	84	40	40	40	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
بلغ حجم تداول رقاع الخزينة خلال سنة 2023 بالسوق الثانوية 84% مقارنة بـ 68% سنة 2022. ويفسر هذا التحسن في نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2023 بتطور نشاط عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء والذي يمثل 86% من جملة عمليات السوق الثانوية.

**بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج القيادة والمساندة**

بطاقة مؤشر أداء: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

رمز المؤشر: 1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية.
- 2- تعريف المؤشر: تمّ تبني هذا المؤشر تماشياً مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتمثلة في ضرورة التحكم في الإنتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة ذات الصبغة الفنية والتقنية والتخفيض التدريجي في الانتدابات من خريجي مدارس التكوين للوزارة في مجال التصرف في الموارد البشرية من خلال تدعيم الآليات الواردة ضمن منشور السيد رئيس الحكومة والمتعلق بمشروع إعداد ميزانية الدولة لسنة 2025 وتطبيقاً لمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أبريل 2022، المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بناء على عدد الأعوان الذين تم تعيينهم فعلياً خلال السنة المالية المعنية بالمقارنة مع العدد الجملي لمطالب الأعوان من مختلف الأصناف الواردة على الوزارة.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 45% خلال سنة 2027.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاتي (مدير درجة استثنائية)

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2027	2026	2025	4202	2023		
45	40	35	35	40	%	المؤشر 1.1.9 عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2024 وإلى غاية شهر جوان 2024:

- تعيين 11 عوناً وإطاراً (نقطة أو إلحاق) لفائدة لمختلف برامج المهمة.
- فتح التنقل الوظيفي عن طريق النقطة أو الإلحاق لتعزيز المصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص: على إثر إحالة قائمات إسمية مصحوبة بمطالب المعنيين بالأمر تم إجراء محادثة شفاهية للمعنيين بالأمر حيث بلغ عدد الملفات الواردة 259 ملف ترشح في حين بلغ عدد المترشحين المقبولين بعد عملية التقييم والمحادثة الشفاهية 90 مترشحا التحق منهم إلى غاية موفى جوان 2024 إثنين وأربعين (42) مترشحا.

هذا مع انتظار التصريح بالنتائج النهائية للتنقل الوظيفي لتسديد الشغورات عن طريق النقطة لتعزيز المصالح الراجعة بالنظر لوزارة المالية في رتبة متصرف في الوثائق والأرشيف قصد تسديد 88 خطة وإدماج الدفعة الثانية (02) من عملة الحضائر الفلاحية بوزارة المالية والبالغ عدده مائة وثلاثة وسبعون (173) حيث توصلت المصالح المختصة بالإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية بقائمة إسمية في عملة الحضائر المعنيين بالتسوية وتولت على إثرها دعوتهم إلى استكمال ملفاتهم الإدارية حتى تتولى اللجنة المكلفة بإدماج عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية الذين تقل أعمارهم عن سن 45 سنة النظر في ملفات المعنيين بالتسوية والمعنيين بوزارة المالية.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- رغم بداية تفعيل المنصة الإلكترونية "البورصة الوطنية للحراك الوظيفي" التي ستساهم في نشر البلاغات التي تتعلق بالخطط الشاغرة المزمع تسديدها قصد استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات في مختلف الاختصاصات لفائدة وزارة المالية إلا أنه يتوجب بالتوازي مع ذلك القيام بجملة من الدورات التكوينية لإبراز أهمية آلية الحراك الوظيفي ومساهمتها الفعالة في تطوير المهارات والمعارف وتحسين الرضا الوظيفي للعون العمومي وتوسيع حلقته المهنية والاجتماعية وتحقيق التوازن على المستويين المهني والشخصي. هذا مع العمل على إصلاح منظومتي التأجير وتقييم العون في الوظيفة العمومية.
- محدودية مطالب التنقل الوظيفي التي تبقى مرتبطة بموافقة الرئيس المباشر خاصة في ظل سياسة ترشيد الاندابات في ما يتعلق بالأسلاك الفنية والتقنية وسلك العملة اختصاص "تنظيف".

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 2.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية.
- تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقيس مقارنة النوع الاجتماعي ونسبة التناصف بين الجنسين بمهمة المالية وذلك في مجال التسميات في الخطط الوظيفية قصد رصد وتحليل تطور تقلد المرأة للمناصب العليا ودورها في مواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي من جهة وعلى المستوى الجهوي من جهة أخرى.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية بمهمة المالية.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 47 % خلال سنة 2027.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد دليلة الحجاجي (مدير التسميات في الخطط الوظيفية).

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			انجازات	انجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
47	46	44	34.62 (*)	46	%	المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

(*) إلى غاية موفى شهر جوان 2024.

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر:

مثلت تقديرات تسمية المرأة في الخطط الوظيفية سنة 2025 نسبة 44% من العدد الجملي للتسميات بالوزارة رغم تباين وعدم توازن هذه النسبة مع نسبة تواجد العنصر النسائي في مواقع المسؤولية وأخذ القرار (رئيس ديوان، كاتب عام وزارة، مدير عام).

إن نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار قد شهدت تحسنا طفيفا حيث بلغت سنة 2023 نسبة 31.98% مقابل 33.08% خلال سنة 2024. ويفسر هذا الارتفاع بانخفاض نسبة تواجد الرجال في مواقع المسؤولية وأخذ القرار الناتج عن حالات المغادرة (تقاعد، إحقاق، نقل، ...) المسجلة خلال نفس السنة.

كما سجلت نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي ارتفاعا خلال سنة 2024 حيث بلغت 20.8% مقارنة بـ 16.1% سنة 2023.

كما أن هذه النسبة قد سجلت على المستوى المركزي 45.65% خلال سنة 2024 مقابل 44.45% خلال سنة 2023.

ورغم ما سجله تواجد المرأة من تحسن على مستوى التسميات على المستويين المركزي والجهوي إلا أن نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية بصفة عامة قد بلغت 41.08% خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقابل 39.3% خلال سنة 2023 وهو ما يدفع الإدارة إلى مزيد العمل على تحسين العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية خاصة على مستوى المصالح الخارجية لمختلف برامج المهمة وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر:

- الإطار القانوني المتمثل في الأمر الحكومي عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أبريل 2006 والمتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها حيث يضبط شروط الإسناد والإعفاء من الخطة الوظيفية والتي تخضع أساسا للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة دون التنصيص صراحة على ضرورة احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

- غياب آلية التناظر بين الجنسين للتسميات في الخطط الوظيفية خاصة في الوظائف العليا خاصة تلك المتعلقة باقتراح ثلاثة إطارات من بينهم العنصر النسائي

- غياب منظومة معلوماتية مندمجة تتضمن المؤهلات العلمية والمهنية لكافة إطارات الوزارة والتي من شأنها أن تساعد على انجاز القرار في تسمية الإطار الأجدر لتكليفه بالخطة الشاغرة سواء كان رجلا أو امرأة وذلك بما يتماشى مع متطلبات الخطة،

- نقص مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للاضطلاع بمهام قيادية خاصة على المستوى الجهوي.

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تواجد المرأة باللجان

رمز المؤشر: 3.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
- 2- تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر مقارنة النوع الاجتماعي ويمكن من قياس تواجد المرأة صلب اللجان المحدثة بالوزارة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: نسبة عضوية المرأة في اللجان بوزارة المالية مقارنة بالعدد الجملي للأعضاء المكونة لهذه اللجان
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 26% خلال سنة 2027.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد المجيد المصباحي (كاهية مدير مكلف بالشؤون القانونية)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			انجازات	انجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
26	25.5	25	24.65	40 (*)	%	المؤشر 3.2.9: نسبة تواجد المرأة باللجان

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

عملت الإدارة خلال السداسي الأول من سنة 2024 على معالجة النقائص التي تمّ التنصيص عليها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2024 المتعلقة بهذا المؤشر وخاصة منها المتمثلة في عدم توفر المعطيات حول اللجان المحدثة بالوزارة على المستوى الجهوي إلى جانب افتقار بعض اللجان

لمقررات تضبط تركيبتها وذلك بدعوة مختلف الهياكل إلى استصدار مقررات هذه اللجان خاصة منها المحدثة على المستوى الجهوي. وقد أفضى ذلك إلى ملاحظة ما يلي:

✓ على المستوى المركزي:

سجلت نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى المركزي خلال السداسي الأول من سنة 2024 نسبة تقدر بـ 40.4%،^(*) وهي النسبة التي وردت بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023 والتي أخذت بعين الاعتبار نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة على المستوى المركزي دون سواه نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بنسبة تواجد النساء باللجان المحدثة على المستوى الجهوي خلال سنة 2023،

✓ على المستوى الجهوي:

- على المستوى الجهوي: نلاحظ من خلال المعطيات المتحصل عليها أن نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى الجهوي خلال السداسي الأول من سنة 2024 تقدر بـ 19.29%. كما نلاحظ أن اللجان الجهوية تهتم في مجملها الإدارة العامة للأداءات التي تستأثر بأكثر عدد من اللجان الجهوية عبر اللجان الجهوية للمصالحة ثم تليها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص ثم الإدارة العامة للديوانة وهو ما يفسر بتضمن الهيكل التنظيمي لهذه الإدارات لمصالح خارجية على مستوى الجهات.

وبناء على هذه المعطيات تم تعديل تقديرات مؤشر تواجد المرأة باللجان المحدثة صلب مهمة المالية للسنوات 2025-2026-2027 على ضوء النسبة التي سجلها المؤشر خلال السداسي الأول من سنة 2024 والمتمثلة في 24.65%. هذا وستعمل مصالح الإدارة على استهداف هذا المؤشر عبر مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في تعيين أعضاء اللجان قصد إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند إحداث اللجان وخاصة منها المحدثة على المستوى الجهوي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بعض اللجان ذات الطابع التقني التي تستوجب تركيبتها حضور حصري للعنصر النسائي أو العنصر الرجالي.
- تواجد ملحوظ للعنصر الرجالي مقارنة بالعنصر النسائي ضمن الأعضاء الممثلين لوزارات أو هياكل أخرى صلب اللجان الجهوية وهو ما ستسعى الإدارة على العمل عليه من خلال دعوة الأطراف المتداخلة للتنصيص على ضرورة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند تعيين الأعضاء.
- نقص مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة وهو ما من شأنه أن يؤهلها للاضطلاع بمهام قيادية.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية

رمز المؤشر: 4.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعية في الغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة (طاقة استيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون و تفاعل مختلف هياكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين ...) وهو ما ينجز عنه قياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات و الأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحسين معارفهم في مجالات تدخلهم والرفع من قدراتهم الاتصالية (لغات و برامج معلوماتية ...) وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.
- يمكن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أنّ عدم التحكم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الأجل من شأنه أن يؤدي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون استعمالها بصورة فعلية خلال السنة المالية المعنية برصد تلك الإعتمادات.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة/ عدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي للوزارة
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا من قبل المدرسة الوطنية للمالية ومن قبل جميع الإدارات العامة التابعة لوزارة المالية وعدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي.
4. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80% بعنوان سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر: مدير عام المدرسة الوطنية للمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
80	75	70	65	65.4	%	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إدارات وأعاون وزارة المالية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة) 65.4% خلال سنة 2023. كما بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي إلى غاية 10 جوان 2024 نسبة 23%، وباعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024 تمت المحافظة على تقديرات المؤشر لسنتي 2025 و2026 وضبط تقديرات سنة 2027، حيث تقوم المدرسة بإعداد مخطط التكوين على أساس برامج عملية في إطار إحترام التوجه الوطني العام في مجال تطوير الكفاءات والإرتقاء بمردودية الموارد البشرية.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر الحالي لا يميز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.

إن إعتداد مؤشر "نسبة الإنجاز الفعلي للمخطط السنوي للتكوين"، يعتبر مؤشرا هاما إلا أنه في حد ذاته لا يفي بالغرض وخاصة إذا ما تعلق الأمر بضرورة تفصيل وتحليل مكونات العملية التكوينية، حيث يتجه الرأي لمزيد تفصيل وتجزئة هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية يؤخذ فيها بعين الإعتبار المجهود الذي تقوم به وحدة البحوث النشر والتمثل أساسا في تدقيق ومراجعة وتحيين السندات البيداغوجية باعتبارها أدوات التكوين الرئيسية ولما لها من أثر إيجابي على مردودية وجودة التكوين وهو ما لا يمكن لمؤشر القياس المعتمد حاليا بيانه وإبرازه بوضوح.

وعليه يقترح تجزئة المؤشر الحالي إلى مؤشرات فرعية يتم إسناد نسب مائوية لكل منها ويؤخذ فيها بعين الإعتبار توفير الإمكانيات البيداغوجية اللازمة من سندات بيداغوجية موحدة توضع على ذمة المكونين والمتكونين على حد سواء بالإضافة إلى مراجع وكتب ونشريات توفرها وحدة البحوث والنشر وتضعها بفناء المكتبة على ذمة الباحثين والمتكونين لمزيد إثراء زادهم المعرفي وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لإنجاز البحوث وكذلك للإعداد لامتحانات الوحدات القيمة في المرحلة الحالية ولمختلف المناظرات المبرمجة في مختلف مراحل التكوين بما فيها التكوين الأساسي في مراحل قادمة.

المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار عدد أيام التكوين التي تمّ خلالها تنفيذ الأنشطة التكوينية ولا عدد المنتفعين من الأنشطة التكوينية المنجزة ولا معدل الكلفة.

بطاقة مؤشر الأداء: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب الآجال التي تتطلبها عملية توزيع أو تحويل الاعتمادات وإحالتها وتفويضها لفائدة المصالح المركزية والجهوية للوزارة المسؤولة على تنفيذ النفقات. ويتم ذلك بإحتساب الآجال الإدارية الخاصة بكل المطالب المقدمة خلال السنة.
3. نوع المؤشر:
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة .
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :

آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات = الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات (1) + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الاعتمادات (2)

■ الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الاعتمادات (1) = تاريخ توزيع أو تحويل الاعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م-تاريخ ورود المراسلة بمنظومة عليسة للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات أو تاريخ ختم مكتب الضبط الفرعي في حالة ورود المراسلة ورقيا دون إعتبار الآجال الإدارية الضرورية لدراسة الملف من طرف مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات وكذلك المدة الزمنية المستوجبة لاستكمال مؤيدات الملف موضوع طلب فتح الاعتمادات.

■ الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الاعتمادات (2) =تاريخ إحالة أو تفويض الاعتمادات – تاريخ توزيع أو تحويل الاعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م.

2. وحدة قياس المؤشر :اليوم

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ تلقي المراسلات عبر منظومة عليسة أو ختم مكتب الضبط بالنسبة أو عبر البريد الالكتروني للمراسلات الواردة،
- تاريخ قرارات توزيع أو تحويل الاعتمادات بين المشاريع حسب منظومة أدب،

– تاريخ قرارات الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات .

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة عليسة،

- البريد الالكتروني،

- منظومة أدب.

6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5 أيام سنة 2027

8. المسؤول عن المؤشر: مدير إعداد وختم ومتابعة تنفيذ ميزانية وزارة المالية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق م 2024	الانجازات	الوحدة	
2027	2026	2025	2023			
5	5	5	9	11	يوم	المؤشر 1.2.9 : آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات.
4	4	4	8	10		المؤشر الفرعي 1.1.2.9 : الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت
1	1	1	1	1		المؤشر الفرعي 2.1.2.9 : آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت

2. تحيين طريقة احتساب المؤشر:

حسب طريقة الإحتساب السابقة لمؤشر "آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات" فإنه يقع إعتبار الآجال المستقطعة لإستكمال الوثائق اللازمة لدراسة طلبات فتح الإعتمادات من ناحية وكذلك المدة المستغرقة لدراسة الملف من طرف مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الإعتمادات المطلوبة.

وقصد تلافي هذه النقائص، تم تغيير طريقة احتساب المؤشر الفرعي المتعلق بـ "الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات"، مع المحافظة على قاعدة احتساب المؤشر: الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات.

ولإحتساب المؤشر الفرعي الأول تتولى مصالحنا تم حذف الآجال المتعلقة أساسا بـ:

- دراسة الملف من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الإعتمادات المطلوبة (رفع التجميد، فتح إعتمادات تكميلية، إبداء الرأي...)،
- استكمال وثائق الملف من طرف الجهة المعنية،
- نقل فواضل الإعتمادات في بداية السنة الإدارية.

3- تحليل النتائج والتقديرات للمؤشر:

تم ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 تحديد القيمة المنشودة للمؤشر **بيومين** وذلك بناء على فتح الإعتمادات المرسمة بميزانية المهمة منذ بداية السنة المالية وذلك طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد. إلا أنه في السنوات الأخيرة، ارتأت مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة إلى تجميد كلي أو نسبي للإعتمادات المرسمة بقانون المالية. لذا فإن المؤشر لم يبلغ قيمته المنشودة.

ويعود ذلك إلى أن مرحلة دراسة الملف من طرف مصالحنا خاصة بعد قرار تجميد الإعتمادات أصبحت تتطلب آجال إضافية لتحضير مطلب فتح الإعتمادات وتميره عبر التسلسل الإداري لإمضائه من طرف رئيس الهيكل. كما أن مرحلة إستكمال الملف تتطلب آجال إضافية لدراسة المؤيدات المطلوبة بعد إرسالها من طرف الجهة المعنية. لذا إرتأت مصالحنا إلى تغيير القيمة المنشودة للمؤشر الفرعي الأول لتصبح أكثر واقعية.

وإستنادا لما تم ذكره، تم تحديد القيمة المنشودة للمؤشر للسنوات 2025-2026-2027 بناء على ما هو مقدر للإنجاز لسنة 2024 والتي من المتوقع أن تبلغ 5 أيام.

بطاقة مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

2- تعريف المؤشر: يمكّن هذا المؤشر من متابعة الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية قصد التقليل فيها.

3- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .
التفريعات :

▪ مؤشر فرعي 1: آجال إعداد كراسات الشروط: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.

▪ مؤشر فرعي 2: آجال التقييم الفني والمالي: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.

▪ مؤشر آجال الاستلام الوقتي: هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

4- نوع المؤشر : مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

▪ آجال إعداد كراسات الشروط = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.

▪ آجال التقييم الفني والمالي = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي-تاريخ فتح العروض.

▪ آجال الاستلام الوقتي = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.

2. وحدة قياس المؤشر :اليوم.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط،
 - تاريخ المصادقة على كراس الشروط من طرف اللجنة المختصة
 - تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
 - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
 - تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول متابعة لجميع مراحل وإجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على المعطيات المتعلقة بتاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، المصادقة على كراس الشروط، إعداد محضر الفتح والتقييم من قبل اللجنة المختصة، إصدار الإذن بالتزود والاستلام الوقتي).
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
 - مصلحة تنفيذ الشراءات
 - مصلحة التصرف في المخزون.
 - مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
 - لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية
 - اللجنة المختصة للمصادقة على كراس الشروط.
6. تاريخ توفر المؤشر :كل ثلاثية
7. القيمة المنشودة للمؤشر :60 يوما سنة 2027
8. المسؤول على المؤشر : مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق م	الانجازات		الوحدة
2027	2026	2025		2024	2023	
60	60	61	60	69	يوم	المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية.
5	5	5	11	9		المؤشر الفرعي 1.2.2.9: آجال إعداد كراس الشروط
30	30	30	24	30		المؤشر الفرعي 2.2.2.9: آجال التقييم الفني والمالي
25	25	26	25	30		المؤشر الفرعي 3.2.2.9: آجال التسليم

2. تحليل النتائج والتقديرات :

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات الى الوصول الى القيمة المنشودة للمؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية وحيث قدرت بـ61 يوم سنة 2025 وصولا الى 60 يوم سنة 2027 وهي آجال منطقية ومقبولة وذلك لمنح اللجان المختصة الآجال الكافية لدراسة العروض واستكمال الوثائق والتوصل بالعينات للاستشارات التي أصبح يركز تقييمها على العينات وذلك لغاية الحصول على اقتناءات جيدة من حيث النوعية ومقبولة الأثمان وذلك في اطار الحفاظ على نجاعة ومردودية الطلب العمومي.

3. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

لا يمكن هذا المؤشر من معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات العمومية بدقة وذلك لإستثناء مرحلة فتح الإعتمادات والتأشير على التعهدات من طرف مراقب المصاريف العمومية من مجال إحتساب المؤشر وحيث أن تقديرات المؤشر الفرعي "آجال التقييم الفني والمالي " شهدت استقرارا 30 يوم خلال السداسي الأول لسنة 2024 وإمكانية استمرارية هذه الآجال إلى سنة 2027 وذلك لتجنب الضغط على أعمال اللجنة المختصة وإمكانية التأثير عليها في عملية تقييم العروض لما يمكن أن ينجر عنه من أخطاء في عملية التقييم إضافة الى أن تقديرات المؤشر الفرعي "آجال التسليم" يمكن أن يشهد استقرارا بـ 25 يوم وذلك لارتباطه بالمزودين مباشرة وبالسوق الخارجي غير مباشرة فيما يتعلق بتوفير بعض المواد .

رمز المؤشر: 3.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. تعريف المؤشر: يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) و المحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقياس المدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوماً.
- ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة وخارجها. وبذلك لا يتم احتساب الآجال الإدارية المستوجبة لتأشير مراقبة المصاريف العمومية. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات التي تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين ومسدي الخدمات.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات= تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات- تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مصحوبة بالمؤيدات القانونية اللازمة

2. وحدة قياس المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- ختم مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- أدب مركزي

5. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
6. القيمة المنشودة للمؤشر : 20 يوما
7. المسؤول على المؤشر: مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			ق.م 2024	انجازات	الوحدة	
2027	2026	2025		2023		
20	20	21	22	21	اليوم	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر معدل إنجاز تراجع بيوما مقارنة بتقديراته لسنة 2023 حيث بلغ 21 يوما مقارنة بـ 22 يوما كتقديرات. ويعود ذلك إلى عدم التعهد بنفقات الاسترجاع الا بعد تسوية الوضعية الجبائية للمستفيد هذا إلى جانب إتخاذ بعض الإجراءات التيمن شأنها أن تسرع في عملية الخلاص مثل المصادقة على بعض الفواتير من قبل مصالحنا دون توجيهها إلى الإدارات المعنية وذلك بالنسبة إلى فواتير الماء والكهرباء والهاتف التي لم تتجاوز قيمتها 20 % زيادة عن قيمة الإستهلاك بالفواتير السابقة.

وفي هذا الإطار تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات الى التقليل في الآجال من خلال تقدير 21 يوم (سنة 2025) و 20 يوم (سنة 2026) و 20 يوم (سنة 2027) كقيمة منشودة للمؤشر.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

- تتوفر عدة عوامل تؤثر سلبا على المؤشر ولا تدخل في مجال الإحتساب على غرار:
- تاريخ صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية من طرف الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
 - تاريخ المصادقة على البرمجة السنوية للنفقات
 - تاريخ التأشير على إقتراحات التعهد من طرف مراقب المصاريف العمومية
 - فتح الإعتمادات من طرف الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
 - الاستجابة المتأخرة للمصالح المعنية للمصادقة على الفواتير
 - عدم قيام المزودين بتسوية وضعياتهم الجبائية مما يتعذر اصدار أوامر الصرف لفائدتهم
 - ورود الفواتير لا تتضمن البيانات المستوجبة أو بها أخطاء حسابية.

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

رمز المؤشر : 4.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة و أشغال جميع مشاريع البناءات، من خلال احتساب النسبة المئوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية.
3. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
4. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات = معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة

= مجموع (نسب إنجاز الدراسات X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة تنفيذ الأشغال = معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة = مجموع (نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المئوية.

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات:

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الداخلية والفنية للبيانات المدنية بالإدارة العامة للبيانات واللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

- الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبنىات، الإدارات الجهوية للتجهيز)
5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 95%
- 80 % من الدراسات = الدراسات التمهيدية المفصلة للأقساط الخاصة (APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)
- 60% من الأشغال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبنىات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2024	انجازات	الوحدة	
2027	2026	2025		2023		
95	80	75	80	56.19	%	نسبة تنفيذ الدراسات
95	80	60	95	40.69	%	نسبة تنفيذ الأشغال
95	80	61.5	93.5	42.24	%	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناء المبرمجة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2023 بنسبة 88.5% بينما بلغ المؤشر نسبة 42.24 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى القيمة المرسمة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية والوزارية تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال .

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين و بالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...):
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال
- التأخير في إجراءات طلب العروض وتوفير طلب التزود بالنسبة لمشاريع التهيئة والصيانة:

- الإمكانيات اللوجستية المحدودة للإدارة العامة للبنىات :

أما بالنسبة لتقديرات السنوات 2025، 2026 و 2027 والتي قدرنا أنها ستشهد ارتفاعا في نسبة الإنجاز خاصة في مرحلة الأشغال وذلك على إثر فسخ بعض الصفقات مع المقاولين الذين لم يبدوا استعدادا لاستكمال إنجاز المشاريع والشروع في إجراءات طلب العروض، مما من شأنه أن يساهم في تحسين نسبة الإنجاز، خاصة وأن المشاريع المعنية هي مشاريع ذات كلفة عالية وبالتالي فإن إنجازها سوف يؤثر بصفة مضاعفة على النسبة الحقيقية للإنجاز مثل :

- ✓ مشروع هدم و بناء قصر المالية بقابس (6.324 م د بالنسبة للأشغال المتبقية)
- ✓ مشروع بناء الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف (الكلفة الأصلية 8.824 م د)

إضافة إلى استكمال الدراسات لعدة مشاريع و بالتالي دخولها مرحلة الأشغال مما سيمكن من رفع نسبة إنجاز الأشغال مثل :

- ✓ مشروع بناء فرقة الحراسة والتفتيشات الديوانية ومستودع بالمنستير بمنزل حياة (2 م د)
 - ✓ تهيئة المسالك و الشبكات المختلفة بالمدرسة الوطنية للديوانة (1.5 م د)
 - ✓ مشروع بناء مجمع المالية بسهولة (2.650 م د)
 - ✓ مشروع بناء مجمع المالية بالحامة (3.4 م د)
 - ✓ مشروع بناء أمانة المال الجهوية بسليانة (6.5 م د)
- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.

- إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.

- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية (قرار تخصيص، محضر إشغال وقتي، محضر تخصيص، صبغة الأرض...)، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.

- إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاة وذلك بصفة دورية.

3- أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة وإنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنىات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات محدود خاصة بالنسبة للأجال.

وللحد من تأثير هذه النقائص سعت الإدارة العامة للبنىات لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة بما من شأنه أن يمكن من مراقبة الإنجاز بصفة دائمة وعلى عين المكان و بالتالي التدخل الناجع في الوقت المناسب لفظ الإشكاليات الحاصلة و تفادي التأخير، إلا أننا لم نتمكن من ذلك بسبب محدودية الإمكانيات خاصة البشرية نظرا لعدم إمكانية القيام بالإنجابات الضرورية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز المهمات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة.
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب نسبة المهمات الرقابية المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة والقائمة على دراسة المخاطر مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخل الهيئة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
مهمّات الرقابة القائمة على دراسة المخاطر خلال السنة
العدد الجمليّ لمهمّات الرقابة دون إعتبار تدقيق حسابات المشاريع
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويًا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

- - 1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م 2024	إنجازات 2023	الوحدة	نسبة إنجاز المهمات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر مائوية
2027	2026	2025				
%60	55%	55%	50%	50%		

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2023، نسبة 50% مقابل تقديرات ب50% أي بنسبة إنجاز تقدر ب100%
- وبخصوص تقديرات المؤشر بالنسبة لسنوات 2025-2027، وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، والتي شهدت توجّه الهيئة نحو ضبط برنامج تدخلها السنوي إعتقاداً بالأساس على دراسة المخاطر، يتّجه الترفيع في نسبة الإنجاز إلى 55% سنتي 2025 و2026 و60% سنة 2027
- تحديد أهمّ النقاط المتعلقة بالمؤشر:
- إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمّات التفتّد والبحث غير المبرمجة، إضافة إلى تولّيها إنجاز عدد من الإختبارات العدلية بطلب من المحاكم.
- إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجيّة والتي تتطلّب أكثر من 50% من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمّات التدقيق الخاصّة بها إضافة إلى ضرورة إحترام الأجل التعاقدية لإرسال التقارير النهائيّة للممولين الأجانب، حيث أنّ جلّهم يشترطون عند صرف الأقساط المتعلّقة بإعادة تمويل الحسابات الخاصّة بالمشاريع الممسوكة على مستوى البنك المركزيّ بضرورة إرسال تقارير المصادقة على الحسابات من قبل الهيئة.
- إرتفاع عدد المهمّات المطلوبة من طرف مختلف الوزارات وهيكل الدولة.

رمز المؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة.
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنوع الإجتماعي: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التوصيات التي تم أخذها بعين الإعتبار و/ أو التي تم التعهد بتطبيقها
العدد الجملي للتوصيات المضمنة بتقارير الرقابة

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

تفديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
%70	%70	%65	%65	%62	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.9: نسبة إستجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2023 نسبة 62% مقابل تفديرات ب65% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ95%. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تفاعل إيجابي من قبل الهياكل التي شملتها أعمال الرقابة والتدقيق بخصوص تسوية النقائص والإخلالات المسجلة وتطبيق التوصيات المقدمة من قبل مختلف فرق الرقابة. وبخصوص تفديرات المؤشر بالنسبة لسنوات 2025-2027، وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، يتجه المحافظة على نسبة الإنجاز في حدود 65% سنة 2025 والترفع فيها إلى 70% سنتي 2026 و2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمات الرقابية من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقد.
2. مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقرير الأولي للتفقد.

رمز المؤشر: 1.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بنسبة الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيغ في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري وحذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة.
- يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2025 و 2027 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع الإشارة إلى أن السياسة الجبائية في تونس تمحورت منذ سنوات نحو الرغبة في تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة، إنخرطت جميعها في إطار توجّه ثنائي تعصير إدارة الجباية من جهة وإرساء العدالة الجبائية من جهة أخرى.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء للسنة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 24 إجراء بحلول سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

التفديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
5+	4+	3+	2 +	9	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء

2. تحليل النتائج والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

تم ضبط عدد 14 إجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، لما لها من إنعكاسات ونتائج على مستوى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة والمعاليمة والأداءات الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وإعتبارا لتأثيرها على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الإمتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية مما يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرب الجبائي.

ومن المتوقع الوصول الى عدد 24 اجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2027 وذلك تكريسا للتوجهات المضمنة برؤية تونس 2035 واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة وذلك عبر مواصلة اصلاح المنظومة الجبائية بهدف تجسيم الأولويات الوطنية وتحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي ودمج القطاع الموازي وتحقيق العدالة الجبائية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر توسيع قاعدة الأداء من الأهداف الثابتة للسياسة الجبائية في تونس، إلا أنّ التحديد الدقيق لنسبة تطوّر هذا المؤشر على المدى المتوسط يرتبط أساسا بالأجال المحددة لبرنامج الإصلاح الجبائي الذي يستوجب بدوره تقييم مدى تقدّمه بما يمكن من متابعة إنجاز أهدافه.

رمز المؤشر: 2.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء من خلال:
 - تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب
 - مزيد تحسين مردودية جباية مداخل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخل العمل
 - مراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخل
 - مراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين
 - مراجعة جدول الضريبة على الدخل
 - التقليل من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفضة ونسبة القانون العام

يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2025 و2027 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي.

ويتواصل الإصلاح الجبائي نحو تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد ونسب توظيف الأداء في اتجاه مزيد تخفيف كلفة الواجب الجبائي بما يضمن مزيداً من الإمتثال الضريبي علاوة على إدخال الإصلاحات الملائمة على التشريع الجبائي في اتجاه الحفاظ على التوازنات المرجوة للمالية العمومية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :
- عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء
- وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 11 إجراء بحلول سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
....	3+	1+	3+	4	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم ضبط عدد 11 إجراءات كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2026، وتبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2027.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر التقليل في عدد نسب الأداء من الأهداف الثابتة للسياسة الجبائية في تونس، إلا أنّ التحديد الدقيق لنسبة تطوّر هذا المؤشر على المدى المتوسط يرتبط أساسا بالأجال المحددة لبرنامج الإصلاح الجبائي الذي يستوجب بدوره تقييم مدى تقدّمه بما يمكن من متابعة إنجاز أهدافه وعليه فإنّ تحديد عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء للفترة اللاحقة لبرنامج الإصلاح الجبائي يصعب إنجازها حاليا.

رمز المؤشر: 3.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمعدّل إصدار النصوص التطبيقية (قوانين-أوامر-قرارات-تعليمات عمل ...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة.
- ويساهم المؤشر في تحقيق الهدف من خلال ما سيتيح إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة نظرا لما ستتيجه التدابير التي تمّ إقرارها من إصلاحات لدعم الإصلاح الجبائي.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : معدّل آجال إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة المستوجبة لتطبيق أحكام قانون المالية خلال السنة المالية
2. وحدة المؤشر: شهر
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: صدور المذكرات العامة بالموقع الرسمي لوزارة المالية
صدور النصوص التطبيقية حسب طبيعتها إما بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أو بمواقع الوزارات المختلفة أو من خلال إصدار مذكرات العمل الداخلية الموجهة للأطراف المعنية بتطبيق الإجراءات (محاسبين عموميين...)
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6 أشهر بحلول سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6.46 أشهر	شهر	معدّل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

يعتزم العمل على إصدار المذكرات العامة للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراماً لمبدأ السنوية وضماناً للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

كما يعتزم العمل على إصدار النصوص التطبيقية للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراماً لمبدأ السنوية وضماناً للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بـ:

-جلسات المجلس الوطني للجباية.

-إصدار بقية الهياكل العمومية للنصوص التطبيقية (الأوامر – القرارات- تعليمات العمل...) مما يستوجب حث كافة الأطراف المتداخلة على التسريع في إصدارها بما يكفل تطبيق كافة الأحكام الواردة بقانون المالية وهو ما يستوجب إرساء آليات متابعة محكمة.

رمز المؤشر: 4.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلّق هذا المؤشر بتطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا والتي تثبتت مواقف إدارية مستقرّة تجاه وضعيات جبائية. وبالنظر لأهمية هذا المؤشر لما له من إنعكاسات ونتائج على مستوى إستقرار الفقه الجبائي من جهة والعدالة الجبائية والشفافية الجبائية من جهة أخرى فقد تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدل 10 % سنويا خلال سنوات 2024-2026.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا/ عدد الإستفسارات الواردة سنويا
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي للإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي + منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 40% بحلول سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
%40	%30	%20	-	-	نسبة	تطور نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدل 10 % سنويا خلال سنوات 2025-2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى توفر وسائل العمل الضرورية.

بطاقة مؤشر الأداء : معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

رمز المؤشر 5.4.9:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نصت أحكام الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية على ضرورة ارفاق مشروع قانون المالية السنوي بجملة من التقارير من بينها تقرير خاص بالنفقات الجبائية والمالية وذلك عملاً بالمبادئ الأساسية للمالية العمومية وخاصة الحديثة منها كمبدئي الشفافية والمصادقية. يمثل معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها مقياس هام لتحسين جودة التقرير السنوي من خلال ابراز حجم النفقات التي هي موضوع التقييم . هذا ويمكن التقليل في هذه النسبة من تقييم النفقات وتوفير معلومات تتسم بأكثر دقة لفائدة أجهزة الدولة وكل الجهات المعنية مما يمكن من تحسين نجاعة التصرف في النفقات ومزيد إحكام تقديرات كلفتها على موارد الميزانية.
4. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر باحتساب المعدل بين النفقات الجبائية التي لم يتم احتسابها من مجموع النفقات الجبائية التي تم احصاؤها خلال سنة معينة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدل البسيط بين النفقات الجبائية المحتسبة بالمقارنة مع النفقات الجبائية التي تم احصاؤها خلال السنة .
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي حول النفقات الجبائية والمالية .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الاعلامية وبيانات الهياكل المعنية
6. تاريخ توفر المؤشر: الشهر السابع من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للامتيازات الجبائية والمالية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		
%10	%10	%10	%15	%23	نسبة	معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر بعنوان سنة 2023 نسبة 23 % مقابل تقديرات 20% أي بنسبة انجاز تقدر بحوالي 83% . وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى تسجيل تفاعل إيجابي من قبل بعض هياكل اسناد الامتيازات في حين أكدت بعض المصالح والهياكل الأخرى عدم التجاوب الكافي ، إضافة الى تعقد إجراءات احتساب الإعفاءات ومحدودية الإمكانيات البشرية .
- على ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة ، يتجه التخفيض في القيم المنشودة بعنوان السنوات 2025-2027 الى نسبة 10% .
3. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر : لا شئ

بطاقة مؤشر الأداء: عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها (التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية)

رمز المؤشر: 6.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية

يندرج إصدار معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية الخاصة بها ضمن الهدف المتعلق بإرساء نظام جبائي عادل وشفاف ودعم الاندماج المالي وحوكمة القطاع العمومي، حيث تمثل المعايير المحاسبية الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام المحاسبي لذوات القطاع العمومي ويفضي إلى تقديم قوائم مالية صادقة وسليمة وتعكس بصورة أمينة الوضعية المالية لهذه الذوات وأدائها المالي وتلبي مختلف حاجيات مستعملي المعلومة المالية وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة حول التصرف العمومي.

كما يمكن إرساء هذه المعايير من توفير معلومات مالية ومحاسبية تتسم بالدقة والشمولية وذات جودة تمكن المتصرفين في البرامج العمومية من دعم اتخاذ القرارات والارتقاء بقدرتهم على الأداء بالإضافة إلى مزيد إحكام تقديرات الميزانية سيما المتعلقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخلّلات والنفقات المحتملة الأخرى.

كما يضمن تطبيق هذه المعايير قابلية القراءة والمقارنة من قبل كافة الجهات المعنية الوطنية منها والأجنبية حيث أنها مستمدة من المعايير الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

وتجدر الإشارة أنه تم في هذا المجال وإلى غاية أفريل 2024 إصدار القرار المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة المالية لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة وبالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحلية والتي تعتبر أساسية لانطلاق الأشغال المتعلقة بتطوير النظام المعلوماتي وبالجرد المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدولة والجماعات المحلية.

ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر وزارة المالية على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العمومية وجملة من الآراء التفسيرية المتعلقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.

2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب عدد معايير الحسابات العمومية (دولة وجماعات محلية ومؤسسات عمومية خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية) وعدد الآراء التفسيرية المتعلقة بها والتي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية. ويمكن هذا المؤشر من متابعة استكمال إصدار معايير الحسابات العمومية ومتابعة إصدار الآراء التفسيرية المتعلقة بها

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد جملي
- 2- وحدة المؤشر: عدد
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر للسنة المعنية باحتساب المؤشر
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر:
- مؤشر فرعي عدد 01: عدد 29 معيار للحسابات العمومية إلى غاية سنة 2027
- مؤشر فرعي عدد 02: عدد 05 رأي تفسيري إلى غاية سنة 2027
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء	
2027	2026	2025		2023		عدد	مؤشر فرعي
29	27	25	23	20	عدد	مؤشر فرعي عدد 01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس	عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها (التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية)
05	04	03	02	01	عدد	مؤشر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس	عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها (التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية)

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

أ. مؤشر فرعي عدد 01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس

بلغ انجاز المؤشر الفرعي عدد 01 والمتعلق بالعدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 20 معيارا محاسبيًا إلى غاية موفى شهر أبريل لسنة 2024.

أمّا فيما يتعلّق بالتقديرات الخاصة بهذا المؤشر الفرعي، فإنّه يتوقّع أن يتمّ عرض سنة (06) معايير حسابات عمومية إضافية إلى غاية موفى سنة 2027 موزّعة زمنيًا كالآتي:

- بالنسبة لسنة 2025، فإنّه يقدر عرض مشروعين (02) لمعايير حسابات عمومية على هيئة المجلس.
- بالنسبة لسنتي 2026 و 2027، فإنّه يتوقّع عرض أربعة (04) مشاريع لمعايير الحسابات العمومية إضافية أي بمعدّل معارين محاسبيين (02) لكلّ سنة ليبلغ بذلك العدد التراكمي التقديري لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس 27 معيارا في موفى سنة 2026 و 29 معيارا في موفى سنة 2027.

وقد تمّت مراعاة الموضوعية عند ضبط هذه التقديرات، وذلك نظرا لما تتطلبه صياغة معايير الحسابات العمومية من:

- أبحاث معمّقة حول الإطار القانوني والمحاسبي والتنظيمي الحالي ودراسات مقارنة (benchmarking)،
- الإجراءات والمراحل المتعدّدة التي يمرّ بها مشروع المعيار وجوبا من عرض ومناقشة على مستوى اللجنة القارّة المختصة وعرض على استطلاعات الرأي قبل عرضه على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

وتمّ عند ضبط هذه التقديرات الأخذ بعين الاعتبار الوقت والمجهود المخصّصين للمشاركة في الأشغال المتعلقة بإرساء المعايير المحاسبية الصادرة سيّما تلك المتعلقة بتطوير النظام المعلوماتي وكذلك مواصلة مساندة مسار إعداد الموازنة الافتتاحية للدولة سواء كان ذلك في جانبه المتعلق بعملية جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة أو الجانب الخاصّ بعملية تقييم وإدراج عناصر الموازنة الأخرى هذا، بالإضافة إلى الوقت المخصّص لتأمين الدورات التكوينية حول هذه المعايير.

ب. مؤشّر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للأراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس

تعتبر صياغة وإصدار الآراء التفسيرية لمعايير الحسابات العمومية ضرورية لتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية ولتفادي الاختلافات في تأويل أحكام المعايير الصادرة وذلك بما يضمن حسن تطبيق مقتضياتها. وفي إطار مساندة وتأطير أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة، فقد تمّت المصادقة على الرأى التفسيري عدد 01 لسنة 2023 والمتعلّق بمعايير حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، وذلك خلال هيئة المجلس المنعقدة بتاريخ 09 مارس 2023.

ونظرا للدقّة التي تتطلبها صياغة الآراء التفسيرية وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمّت المحافظة على التقديرات المتمثّلة في عرض رأى تفسيري واحد سنويًا على أنظار هيئة المجلس خلال السنوات 2025 و 2026 و 2027 لتصل بذلك تقديرات المؤشر الفرعي عدد 02 إلى خمسة (05) آراء تفسيرية في الجملة في موفى سنة 2027.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

عملا بالإجراء الرسمي لإعداد معايير الحسابات العمومية، يتطلب إعداد هذه المشاريع تدخل أطراف متعدّدة، أولها اللجان القارّة لكلّ من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة

المحاسبة العموميّة، ثمّ يتم عرض المشروع على استطلاعات الرّأي الموجهة للوزارات ومختلف الأطراف المعنيّة، وذلك قصد تفعيل مقاربة تشاركيّة من شأنها أن تساهم في إثراء هذا المشروع ومن تبنّي التوجهات التي تتضمنها المعايير المحاسبية الجديدة مقارنة بالنظام الحاسبي الحالي، من قبل مختلف المتدخلين. ويتطلّب تطبيق الإجراء الرسمي ضرورة تخصيص حيز زمنيّ هامّ لإعداد المشروع النهائي للمعيار قصد عرضه على أنظار هيئة المجلس.

مؤشر الأداء: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

رمز المؤشر: 7.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
- 2 تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب عدد عقود البرامج البنوك العمومية (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، BH بنك، البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الممضاة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك وذلك للفترة 2026-2030.
- 3 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 4 نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
- 5 المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد عقود البرامج الممضاة.
2. وحدة المؤشر: العدد.
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية أو مشاريع عقود البرامج البنوك العمومية في طور الإمضاء.
4. تاريخ توفر المؤشر: الأربعة الأشهر الأولى من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 05 عقود لسنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر: مدير الإشراف على القطاع البنكي بالإدارة العامة للمساهمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
-	5	4 (الفترة -2026 (2030	4 (الفترة - 2021 (2025	1	عدد	عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

2. تحليل النتائج: يسمح هذا المؤشر بمتابعة تقدّم إبرام عقود البرامج لمجموع البنوك العمومية وإدخالها حيّز النفاذ في متابعة وتقييم هذه العقود. علما وأن عقود البرامج تعد الوسيلة التعاقدية الوحيدة والتي تمكن من

محاسبة كل طرف حول تقدم لنجاز وتجسيم الالتزامات المتعاقد عليها كما يسمح هذا المؤشر بدفع هياكل
المدولة والتسيير لضبط أولوياتها وحاجياتها.

رمز المؤشر: 8.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: مزيد إضفاء النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال متابعة عائدات مساهمات الدولة والفوائض الراجعة إليها بهدف تحقيق تقديرات الميزانية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة ومردودية (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع عائدات مساهمات الدولة والفوائض الراجعة إليها المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية.
2. وحدة المؤشر: مليون دينار (م د).
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية، إنجازات الميزانية، نتائج السنة.
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 1300 م د سنة 2027.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمساهمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2024	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023			
1300	1200	1584	950	608		م د	عائدات مساهمات الدولة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مؤشر تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2023 ما قيمته 608 م د مسجلاً نسبة إنجاز تُقدّر بـ 66,1% ويعود الفارق المسجل بين التقديرات (920 م د) والإنجاز وعدم تحقيق الهدف المنشود بالأساس إلى تراجع الأرباح المنجزة من قبل البنك المركزي وعدم تحقيق توزيع أرباح من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

هذا ومن المتوقع أن تكون عائدات مساهمات الدولة لسنة 2024 في حدود 1400 م د.
وقد تمّ ضبط تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2025 بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال سنة 2024 مع العلم أنّ تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنتي 2026 و2027 قابلة للمراجعة في ظلّ عدم الانتهاء من ضبط عقود الأهداف للمؤسسات وعقود البرامج للمنشآت العمومية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود هيكل مركزي يعنى بمتابعة مساهمات الدولة.
- تسجيل تأخير على مستوى إعداد القوائم المالية لعدد المنشآت العمومية ممّا يشكّل عائقاً أمام تحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1 : مركز الإعلامية لوزارة المالية

1. التعريف:

1- النشاط الرئيسي: دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
- ترتيب المنشأة: صنف أ

2- مرجع الإحداث: القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 الى 80).
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.

3- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمؤسسة:

تم إعداد مشروع عقد برنامج للفترة 2023-2026 من قبل مجلس مؤسسة المركز المنعقد بجلسة 14 مارس 2024 وتم عرضه ومناقشته في إطار أعمال اللجنة الوزارية المنعقدة بتاريخ 12 جوان 2024 وحاليا في مرحلة ضبط الصيغة النهائية التي سيتم اعتمادها.

2. الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ استراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات حيث يسهر على:

- دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
- التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الاجهزة الموضوعه على ذمة المستعملين،
- تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.

2. الأهداف الاستراتيجية:

- ✓ مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للدولة والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا:
- تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية،
- تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء،
- تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،
- وضع نظام محاسبي متطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية،
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشط في رصيد الخزينة،

- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.
- ✓ دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- ✓ السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.
- ✓ العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.

3. تدخلات الفاعل العمومي: ومن أهمها:

- تدعيم تجهيزات ومعدات الاستغلال DataCenter،
- اقتناء نظام حفظ احتياطي للمعلومات لتركيزه بمركز معالجة المعلومات الإحتياطي،
- اقتناء معدات وبرمجيات لمنصة حوسبة سحابية خصوصية للمركز،
- اقتناء معدات للسلامة المعلوماتية،
- اقتناء منظومات خاصة بالتصرف في السلامة المعلوماتية SIEM, PAM،
- اقتناء معدات خاصة بمراقبة الولوج للشبكة المعلوماتية NAC،
- اقتناء إجازات استغلال هواتف من صنف IP،
- تجديد معدات شبكات مركزية Switchs core،
- تركيز بعض التطبيقات على موقع إحتياطي Cloud Labelisé National،
- اقتناء معدات شبكات،
- اقتناء تراخيص لموازن التحميل load balancer،
- دراسة لتركيز منظومة لتحسين النجاعة الطاقية،

3. الميزانية:

تجدر الإشارة أنه يتم تمويل ميزانية المركز حصريا من موارده الذاتية.

بحساب الألف دينار

البيانات	إنجازات 2023	المصادق عليه 2024	توقعات 2024	الفارق	تقديرات 2025	نسبة التطور 25/24
الموارد						
مردود الأتاوة على المعالجة الآلية للمعلومات	17 487	16 800	18 000	1 200	18 000	0,0%
المداهيل	182	200	180	-20	151	-16,1%
التمويل المتأتي من الفواضل		11 340	993		15 689	
مجموع الموارد	17 669	28 340	19 173	1 180	33 840	76,5%
ميزانية التصرف						
مشتريات مخزونة و غير مخزونة	510	615	613	-2	619	1 %
خدمات خارجية	653	1198	933	-265	736	-21 %
خدمات خارجية أخرى	269	370	359	-11	446	24 %
أعباء الأعوان	11 064	12 563	12 480	-83	13 677	10 %
أداءات و ضرائب	94	109	107	-2	117	9 %
مجموع الأعباء	12 590	14 855	14 492	-363	15 595	7,6%
ميزانية التجهيز (دفع)						
إستثمارات خاصة بالمنظومات الإعلامية	993	13 050	4 493	-8557	17 799	
إستثمارات خاصة بالمركز	346	435	188	-247	446	
مجموع كلفة الإستثمارات	1 339	13 485	4 681	-8 804	18 245	
النتيجة	3 740	0	0	10 347	0	

بطاقة عدد2 : شركة شبكة تونس للتجارة

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع وذلك من خلال:

- تجريفها من طابعها المادي.
- ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني.
- التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية.
- الهندسة المعلوماتية.
- تكوين مستخدمي الشباك الموحد الإلكتروني.

2- مرجع الأحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة و الفاعل العمومي:

تم إعداد مشروع عقد برنامج للفترة 2023-2026 من قبل مجلس إدارة المؤسسة المنعقد بجلسة 12 مارس 2024 وتم عرضه ومناقشته في إطار أعمال اللجنة الوزارية المنعقدة بتاريخ 6 جوان 2024 وحاليا في مرحلة ضبط الصيغة النهائية التي سيتم اعتمادها.

II- الإستراتيجية والأهداف

1. الإستراتيجية :

المحاور الإستراتيجية الخاصة بشركة شبكة تونس للتجارة التي تنتزل في إطار إستراتيجية برنامج تعصير الديوانة.

1. تعزيز وتطوير الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية والنقل.
2. ضمان إستمرارية خدمة إستغلال الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية والنقل.
3. المرافقة والتنسيق في إطار الفصل 2 من الأمر عدد 160 لسنة 2023 المؤرخ في 17 فيفري 2023 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة المالية لإنجاز مشروع إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة وبضبط تنظيمها وطرق سيرها.

2. الأهداف الإستراتيجية:

تحديد الأهداف الخاصة بشركة شبكة تونس للتجارة والتي تندرج في إطار مساهمتها في أداء السياسة العمومية.

1. إضفاء اللامادية الشاملة على إجراءات التجارة الخارجية والنقل.
2. توفير الضمانات اللازمة لتأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية عبر الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية والنقل.
3. مواكبة تطوير الأنظمة المعلوماتية لمختلف المتدخلين على غرار الديوانة والبنك المركزي التونسي والبنوك ووزارة التجارة وتنمية الصادرات.
4. العمل على تعميم إستغلال الفاتورة الإلكترونية بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

في ما يخص برنامج لامادية الإجراءات الديوانية والربط مع الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية و إجراءات النقل.

1. العمل على تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018 والمتعلقة برقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة وزارة التجارة وتنمية الصادرات والديوانة التونسية. كما تعمل الشركة حاليا على إستكمال أشغال رقمنة ثلاثة إجراءات تم ضبطها ضمن الإجراءات الاقتصادية العاجلة لبرنامج الحكومة لدفع الاقتصاد على المدى القصير والمتمثلة في:

1. شهادة مراقبة الجودة عند التصدير للمنتوجات الطازجة والمنتجات المصنعة المسداة من قبل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية INSSPA.
2. شهادة إثبات المنشأ.
3. الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية.

2. إعادة صياغة منظومة الشباك الموحد للتجارة الخارجية والنقل التي تتصرف فيها شركة شبكة تونس للتجارة لتتطابق مع أحدث المعايير الدولية وتواكب النظم المعلوماتية الجديدة لمختلف المتدخلين من خلال إقتناء منظومة جديدة للوساطة الوثائقية الإلكترونية توفر تقنيات جديدة تسرع عملية رقمنة الإجراءات وعملية تحيينها وذلك بتألية رقمنة الإجراءات Automatisation de la digitalisation des procédures من مرحلة التحليل ورسم مراحل الإجراء إلى مرحلة وضعه حيز الإستغلال ومتابعته وصيانته والتخاطب مع المنظومة عبر واجهة برمجة التطبيقات « Application Programming Interface API » متطابقة

مع تطورات المنظومات المعلوماتية الجديدة على غرار المنظومات المعلوماتية البنكية ومنظومة الديوانة الجديدة والمنظومة الجديدة لمعالجة سندات التجارة الخارجية الراجعة بالنظر إلى البنك المركزي التونسي.

3. تطوير منظومة ربط جديدة للتخاطب مع النظام المعلوماتي الجديد للديوانة ومواصلة التنسيق مع الديوانة لمتابعة إنجاز مشروع إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال النظام المعلوماتي الجديد.

4. القيام بمهمة تدقيق للسلامة المعلوماتية للشركة طبقا للقانون عدد 5 لسنة 2004 مؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالسلامة المعلوماتية لتقييم المخاطر التي قد تنجر عن إستغلال الثغرات من المحتمل إكتشافها إثر عملية التدقيق وإقتراح الإجراءات و الحلول التنظيمية و التقنية للسلامة الواجب إعتماها لتجاوز النقائص المسجلة .

5. تركيز نظام مركز للإتصال لتحسين الإحاطة الفنية بكافة المتدخلين في إطار عمليات التجارة الخارجية والنقل الدولي.

6. تجديد معدات البنية التحتية الرقمية لمراكز معالجة البيانات لضمان استمرارية عمل المركز وتعزيز أسس السلامة.

7. تجديد معدات البنية التحتية الرقمية للشبكات والسلامة المعلوماتية ومواكبة التطورات التكنولوجية للحد من مخاطر الإعتداءات السيبرانية.

III- الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

سيتم تمويل كل الاستثمارات المزمع تنفيذها بالاعتماد الكلي على الموارد الذاتية للشركة.

التقديرات			2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
8 138 400	6 782 000	6 223 000	5 219 384	4 287 117	ميزانية التصرف
					منها:
4 521 600	3 768 000	3 603 000	3 286 122	2 781 036	- مصاريف بعنوان التأجير
2 296 800	1 914 000	1 820 000	1 654 246	1 185 946	-مصاريف بعنوان التسيير
2 750 000	250 000	6 295 000	2 124 500	845 985	ميزانية الإستثمار أو/التجهيز
10 888 400	7 032 000	12 518 000	7 343 884	5 133 102	المجموع

بطاقة عدد 3 : ديوان مساكن أعوان وزارة المالية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** يتولى ديوان مساكن أعوان وزارة المالية بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 بهدف القيام بالمهام التالية:
 - شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو البيع،
 - بناء مساكن أو أحياء سكنية للكراء أو البيع،
 - شراء أراضي وتهيئتها وبيعها لبناء مساكن.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 19 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة و الفاعل العمومي:**

تم إعداد مشروع عقد برنامج للفترة 2023-2026 من قبل مجلس مؤسسة الديوان المنعقد بجلسة 11 جوان 2024 على أن يتم عرضه ومناقشته في إطار أعمال اللجنة الوزارية خلال شهر أكتوبر 2024 وتباعا يتم في مرحلة ثانية ضبط الصيغة النهائية التي سيتم اعتمادها.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتمثل الخطوط الإستراتيجية للديوان في:

- مواصلة التعامل مع الباعثين العقاريين العموميين في إطار برنامج الإستثمار قصد خلق دينامية مشتركة مع المؤسسات العمومية،
- التوجه إلى التعامل مع القطاع الخاص نظرا لمحدودية العرض العمومي،
- تجديد الرصيد العقاري للديوان بالتقويت في العقارات القديمة المتواجدة بالجهات وتعويضها بأخرى جديدة،
- مواصلة سياسة إعادة إستثمار عائدات الإستثمار لتدعيم الميزانية بالموارد الذاتية المتأتية من برامج الإستثمارات للسنوات الفارطة (أكرية وبيوعات)،
- تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والتصرف في الميزانية.

2. الأهداف الإستراتيجية:

يعمل ديوان مساكن أعوان المالية على تحقيق هدفين متمثلين في:

الهدف الأول: تدعيم الرصيد العقاري للديوان ويقع قياسه بمؤشر الأداء المتمثل في عدد المساكن المقتناة سنويا.

الهدف الثاني: تطوير الإستجابة إلى طلبات التملك ويقع قياسه بمؤشر الأداء المتمثل في النسبة المئوية للإستجابة لطلبات إقتناء المساكن بمقارنة عدد مطالب الإقتناء بعدد المساكن التي تم بيعها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

باعتبار أن الهدف الأساسي والإستراتيجي للديوان يتمثل في مزيد الإضطلاع وتفعيل الدور الإجتماعي له في إطار الإستجابة لطلبات الموظفين للملك والكرام، وإستنادا للأهداف التي تم ضبطها من طرف برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية والتي تتمحور أساسا حول ترشيد النفقات العمومية وتحسين التصرف في الموارد البشرية، يتضح وأن أهداف الديوان هي من الأهداف التي تساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تحسين التصرف في الموارد البشرية بإعتبار أن أنشطة الديوان الموافقة للنشاط عدد 6 "الإحاطة الإجتماعية" في إطار التنزيل العملياتي للبرنامج تمكن الموظف من الحصول على مسكن بأيسر الطرق وبالتالي تعتبر أهداف الديوان أهداف خصوصية مكملة لأهداف البرنامج (objectifs complémentaires).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

التقديرات			2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
					ميزانية التصرف:
					منها:
1285	1140	1010	898	799	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
2500	2500	2500	2500	2500	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
<u>3785</u>	<u>3640</u>	<u>3510</u>	<u>3498</u>	<u>3499</u>	المجموع

بطاقة عدد4 : البنك التونسي للتضامن

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: النشاط البنكي (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)
2. مرجع الأحداث: الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 ديسمبر 1997
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: بنك في شكل شركة خفية الإسم بمساهمة عمومية تفوق 69% له نظام أساسي وخاضع لمجلة الشركات التجارية،
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: تم إمضاء عقد برنامج بتاريخ 18 أبريل 2023 بين رئيسة مجلس الإدارة والمدير العام تحت إشراف وزارة المالية (وزارة الإشراف) للفترة (2021-2025).

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: الإستراتيجية:

- المساعدة على دعم الإدماج المالي لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى،
- المساعدة على ترسيخ ثقافة المبادرة والعمل المستقل لبعث المؤسسات الصغرى،
- توفير خدمات بنكية جديدة تستجيب لإحتياجات وإنتظارات الفئات المستهدفة (توفير وسائل الدفع، البطاقات البنكية، الدفع بالحوال، التأمين البنكي...)،
- تصويب التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة والتجديد في صيغ التمويل (منظومات إقتصادية، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ريادة الأعمال النسائية...).

2. الأهداف الإستراتيجية:

- تندرج هذه الأولويات ضمن إستراتيجية البنك (2021-2025) والتي صادق عليها مجلس الإدارة في 24 ديسمبر 2021:
- تمويل ما لا يقل عن 15 ألف مشروع ومؤسسة صغرى سنويا،
 - تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية لتوفير خدمات مالية متنوعة للحرفاء،
 - تركيز صيغ تمويلية جديدة تستهدف القطاعات الواعدة والمجددة،
 - المرافقة المالية وغير المالية للباعثين بالتعاون مع مختلف الهياكل الفاعلة في مجال النهوض بالتنشغيل الذاتي،
 - التمييز الإيجابي لفائدة باعثي المشاريع حسب المستوى التعليمي والنوع الإجتماعي ونسبة التنمية الجهوية،
 - مزيد تعبئة موارد مالية بشروط تفضلية تتماشى مع خصوصيات البنك،

- وتقديم خدمات مالية وغير مالية متكاملة ومتنوعة تتلاءم مع إحتياجات الفئات المستهدفة،
- المرافقة المالية للمؤسسات والمشاريع الصغرى من خلال توفير منتجات وخدمات مالية جديدة تستجيب لإحتياجاتها خصوصا على مستوى دورة الإستغلال والتطوير قصد ضمان ديمومتها والمحافظة على مواطن الشغل بها ومزيد دعمها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- المساهمة المباشرة في :
 - حسن التصرف في الخطوط والإعتمادات المالية المرصودة في إطار الإستراتيجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الاستراتيجيات القطاعية،
 - تعزيز وتنويع مصادر تمويل البنك لتعبئة موارده المالية بشروط تفضيلية.
- المساهمة غير المباشرة:
 - اقتراح التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،
 - توجيه باعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى لإنتفاع الحوافز المالية والجبائية الملائمة.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

تتم المصادقة على برنامج نشاط البنك وميزانية التسيير والإستثمار لسنة 2025 من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 13-02-2023.

(ألف دينار)

التقديرات			2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
			43964165	43691512	ميزانية التصرف:
			33226997	31416686	منها:
			10737168	12274826	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
			5973000	14243000	ميزانية الإستثمار أو/ التجهيز:
=	=	=	49937165	57934512	المجموع

بطاقة النوع الإجتماعي

بطاقة النوع الإجتماعي: التعهدات

1- السياق العام

تعمل مهمة المالية على دعم سياسات الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ودفع الاستثمار، و في إطار تحديد خياراتها الإستراتيجية حرصت المهمة على الأخذ بعين الإعتبار للإلتزامات الدولية والوطنية بمافي ذلك المؤشرات المندمجة التي تراعي النوع الاجتماعي وبصفة عامة مؤشرات التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية، انطلقت مهمة المالية منذ سنة 2020 في العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي و الشروع في إدراج المقاربة من خلال تحليل نسبة ولوج المرأة لمواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي والوقوف على أهم معوقات ترأسها للمناصب القيادية بشكل موضوعي وعادل. هذا بالإضافة إلى دراسة وتحليل مشاركة العنصر النسائي في مختلف الدورات التكوينية المنظمة بغاية تعزيز قدرة المرأة وتطوير طموحاتها المهنية تكريسا لمبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين. كما تم سنة 2021 اعتماد مؤشر يتعلق باحتساب نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي للوقوف على وجود فوارق من عدمها سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الجهات وتحليل الأسباب والإشكاليات التي أدت إلى الوضعية الحالية.

ونظرا لخضوع اقتراح التسميات في الخطط الوظيفية علاوة عن معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية إلى عنصر السلطة التقديرية لرئيس الإدارة في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية، فإن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مسألة الخطط الوظيفية يتطلب متابعة وتحليل منحى تطور الاحصائيات وأسبابها وتداعياتها بصفة موضوعية واقتراح الإجراءات التي تضمن تكافؤ الفرص على غرار تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية قصد تأهيلها للاضطلاع بخطط وظيفية ومهام قيادية.

أما بالنسبة للمؤشر المتعلق بنسبة تقلد المرأة للمناصب القيادية، فإن الإحصائيات الأولية بينت أن نسبة النساء المباشرات بالإدارة العامة للديوانة تمثل حوالي 15% من مجموع الأعوان سنة 2024 مما يحتم علينا مزيد التعمق في التحليل المتعلق بضعف نسبة تقلد المرأة للمناصب القيادية بهذا السلك.

كما يستنتج أن نسبة النساء اللاتي يتحملن خططا قيادية على المستوى الجهوي سواء بالنسبة لبرنامج الجباية أو برنامج المحاسبة العمومية على غرار الإشراف على المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وأمانات المال الجهوية... تبقى ضعيفة وتطرح عديد التساؤلات.

وقصد هيكله مختلف الدراسات والإشراف على البرامج في المجال، تمّ سنة 2022 إحداث لجنة خاصة صلب الوزارة للقيام بالتشخيص اللازم وإعداد خطة قطاعية لتجاوز الفجوات الجندرية وقيادة أشغال إدراج مقارنة النوع الاجتماعي والقيام بعدد من الدورات التحسيسية تولت تعزيز مهارات إطارات الوزارة في مجال التعريف والتحسيس بتبني منظور النوع الاجتماعي من خلال تنظيم 09 دورات تكوينية في المجال لفائدة حوالي 70 إطارا بداية من سنة 2022.

أما عن نفقات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، فيجدر التأكيد أن وزارة المالية سواء بمصالحها المركزية (ميزانية- تمويل) أو عبر المؤسسات المالية التابعة لها ولاسيما البنك التونسي للتضامن فهي منخرطة في مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة وكل المشاريع التي من شأنها أن تقاوم الإقصاء المالي للفئات الضعيفة.

غير أنه، في هذه المرحلة وفي انتظار نتائج الدراسة المذكورة تم تحديد أهم إشكاليات القطاع مبدئيا حسب منظور تكافؤ الفرص، في:

- صعوبة النفاذ للفرص والموارد الاقتصادية بصفة تستجيب لأولويات الفئات الهشة سواء من النساء أو الرجال أو ذوي الحاجيات الخصوصية .
- نقص في توجيه النفقات الجبائية لمستحقيها والتقليص من الفوارق بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع.
- عزوف المرأة عن التنقل وتقلد المناصب القيادية على المستوى الجهوي .

ويمكن ضبط أهم الأسباب في تسجيل الإشكاليات المذكورة فيما يلي:

- نقص وعي المرأة والفئات ذوي الحاجيات الخصوصية بالفرص والتشجيعات الممنوحة لفائدتهم.
- عدم توفر المعطيات المتعلقة بأثر النفقات الجبائية على مستحقيها سواء من النساء أو الرجال أو ذوي الحاجيات الخصوصية.
- عدم توفر تبويب النفقات والموارد حسب مقارنة النوع الاجتماعي
- غياب الإجراءات لتحفيز المرأة على تقلد مناصب قيادية على المستوى الجهوي ساهم في ضعف تمثيليتها.

- عدم توفر تبويب وتصنيف النفقات حسب مقارنة النوع الاجتماعي.

- نقص في درجة التمكن من المقارنة وآليات التحليل المبنية على النوع الاجتماعي.

في إطار مواصلة الأشغال ومعالجة نقاط الضعف والتحسين، تتمحور أولويات وزارة المالية خلال الفترة القادمة أساساً في إعداد برنامج عمل للفترة القادمة لتحقيق الآثار الأربعة المنبثقة عن الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي، يتم تحيينها ومراجعتها حسب مخرجات التشخيص والإحصائيات التي تتم دراستها. مع الإشارة إلى أن مهمة المالية قامت سنة 2024 بإعداد كراس شروط تتعلق ببعث استشارة حول تشخيص الواقع ومدى مراعاة قطاع المالية لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل وكافة فئات المجتمع سواء على المستوى الداخلي للمهمة أو على مستوى سياساتها العمومية ومدى استجابتها لمتطلبات كافة فئات المجتمع، وذلك قصد الوقوف على أهم الإشكاليات وتحديد المجالات والمقترحات لتركيز الميزانية حسب النوع الاجتماعي.

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

- الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1.1 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة.

الهدف الإستراتيجي عدد 1: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

مساهمة برنامج الديوانة في تحقيق الهدف الإستراتيجي تحسين التصرف في الموارد البشرية

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملي 1: الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وبزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف	عدم إفراد النساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة ضحايا العنف بمسالك خصوصية للتعهد بها معنويا وصحيا.	عدم وعي النساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة بضرورة التبليغ وعدم معرفتهن بالحقوق القانونية أو بكيفية تقديم الشكاوى. -خوف النساء ضحايا العنف من الكشف عن هويتهم عند التبليغ عن حالات العنف التي تعرضن لها	الأحكام المسبقة المسلطة على المرأة المعرضة للعنف خاصة التحرش وذلك بتحميلها جزء من مسؤولية ما وقع لها. حيث يمكن أن تواجه النساء وصمًا اجتماعيًا أو شعورًا بالعار بسبب العنف الذي تعرضن له، مما يجعلهن يترددن في الإبلاغ عن الحادث والخوف من أن يتم تهميشهن أو نبذهن من قبل المجتمع أو أفراد الأسرة.

الهدف الإستراتيجي عدد 2: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملي 1: الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية.	بروز الشبكات الإجرامية المتورطة في الإتجار بالبشر	انتشار الهجرة غير الشرعية	تفاهم البطالة

2.1 خطة عمل الأثر عدد 1 المتعلقة بمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1.2.1: الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج: القيادة والمساندة						
الهدف الإستراتيجي: تحسين التصرف في الموارد البشرية						
مساهمة برنامج الديوانة في تحقيق الهدف الإستراتيجي تحسين التصرف في الموارد البشرية						
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	إنجازات 2023	اسم المؤشر	الأهداف العملية لبرنامج الديوانة المراعية للنوع الاجتماعي
-	-	-	-	-	نسبة التعهد بالشكايات الواردة والمتعلقة بالنساء ضحايا العنف والتمييز	الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وبزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف
					نسبة التعهد ماديا ومعنويا بالنساء ضحايا العنف	
الهدف الإستراتيجي: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين التصرف في المحجوز						
*تقديرات 2027	*تقديرات 2026	تقديرات *2025	*تقديرات 2024	إنجازات *2023	اسم المؤشر	الأهداف العملية لبرنامج الديوانة المراعية للنوع الاجتماعي
-	-	-	-	-	عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالأشخاص سنويا	الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية.

* بالنسبة لتقديرات المؤشرات سيتم العمل على ضبطها بداية من سنة 2025 واعتمادها كسنة مرجعية.

2.2.1: الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر عدد 1:
البرنامج عدد 1: الديوانة

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي1: الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وبزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف والتمييز.											
مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الرزنامة			مؤشرات النشاط					الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	تقديرات (2026)	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	انجازات 2023	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف
ميزانية الدولة مع إمكانية المرافقة الفنية من قبل المانحين أو الداعمين الماليين	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة التعهد بالشكايات الواردة والمتعلقة بالنساء ضحايا العنف والتمييز.	1-تخصيص خلية إنصات خاصة بالنساء الديوانيات ضحايا العنف وزوجات أعوان الديوانة.	البعد الهيكلي الإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة التعهد بالشكايات الواردة والمتعلقة بالنساء ضحايا العنف والتمييز.	2-تخصيص رقم أخضر داخلي وبريد إلكتروني لتلقي الشكايات.	

				تم تخصيص خلية صحية صلب المركز الطبي للديوانة للتعهد بالنساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة ضحايا كل أشكال العنف	نسبة التعهد بالنساء ضحايا العنف	3--تخصيص خلية صحية صلب المركز الطبي للديوانة تتكون من مختصين نفسيين للتعهد بالنساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة ضحايا كل أشكال العنف.					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 3: الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية .											
مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الرزنامة			مؤشرات النشاط				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			
	تقديرات (2026) *	تقديرات 2025 *	تقديرات 2024 *	تقديرات *2023	تقديرات *2026	تقديرات *2025	تقديرات *2024	انجازات *2023	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف
إمكانية التعاون مع داعم مالي									عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص سنويا.	إحداث خلية تعنى بمتابعة ملف الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية	البعده الهيكلية
*سيتم ضبط تقديرات المؤشر إثر تفعيل إحداث الخلية ومكتب مخصص للغرض بالمكتب الحدودي تونس قرطاج بالتعاون مع شرطة الحدود.											

يعمل برنامج الديوانة على خلق بيئة عمل آمنة وسليمة، ويشمل ذلك وضع خطة لمناهضة كل أشكال العنف والتمييز بين الجنسين، حيث يُعتبر العنف مصطلحاً شاملاً يشير إلى أي ضرر يستند إلى الاختلافات بين الجنسين التي يحددها المجتمع، بما في ذلك الإساءة المعنوية والجسدية، والعنف الجنسي، والاتجار بالبشر. وتنقسم هذه الخطة إلى أربعة محاور: الحماية، والوقاية، والمشاركة والتوعية.

في هذا السياق، تم إطلاق مشروع لإنشاء خلية في المكتب الحدودي للديوانة بمطار تونس قرطاج تُعنى بالكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتم تنظيم دورات تكوينية لموظفي الديوانة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف تعزيز قدراتهم في تفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا.

على الصعيد الداخلي، تم تخصيص خلية إنصات بمكتب الأمن الديواني داخل الإدارة العامة للديوانة مهمتها الاستماع والتوجيه وحماية المرأة الديوانية وزوجات أعوان الديوانة من التعرض لأي نوع من أنواع العنف أو التمييز. سيتم تعزيز الخلية بالعنصر النسائي وتكوين أفرادها في مجال مناهضة العنف وتدريبهم على تقنيات الإصغاء مع الالتزام بمبدأ سرية المعطيات الشخصية. كما سيتم تخصيص خط أخضر وتخصيص بريد إلكتروني لتلقي الشكاوى.

تم أيضاً تخصيص خلية صحية داخل المركز الطبي للديوانة، تتكون من أطباء وممرضين وأخصائيين نفسيين، للناية بالنساء ضحايا كل أشكال العنف. وسيتم تنظيم أنشطة توعوية للقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء، ودعم مشاركة العنصر النسائي في هذه الأنشطة.

ونظراً لعدم توفر المعطيات حالياً، سيتم اعتماد سنة 2025 كسنة مرجعية لتقديم التقديرات الخاصة بالسنوات المقبلة.

وفي إطار حملة الستة عشر يوماً العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، شاركت الإدارة العامة للديوانة في تنظيم يوم توعوي حول "الدور القيادي للمرأة في سلك الديوانة" في 28 نوفمبر 2023، كما أعدت شريط فيديو يوثق شهادات نساء قياديات في سلك الديوانة، نُشر على الصفحات الرسمية للإدارة. كما بدأت في إعداد مقالات حول تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ومختلف فئات المجتمع والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ومناهضة العنف، وتم نشر المقال الأول في مجلة أخبار الديوانة في عدد ديسمبر 2023، ضمن جهود التوعية بأهمية إدراج مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وكافة فئات المجتمع في الإدارة العامة للديوانة.

كما ساهمت الإدارة العامة للديوانة أيضاً في إعداد تقرير الجمهورية التونسية حول تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين زائد30. ووفقاً لتوصيات المنظمة العالمية للديوانة، تم إجراء تقييم ذاتي حول مدى احترام تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومختلف فئات المجتمع داخل الإدارة العامة للديوانة.

" لأن النساء يشغلن الجزء الأكبر من التجارة الصغيرة في المجتمعات الحدودية، ينبغي على الإدارات الجمركية مراجعة سياساتها العامة وإجراءاتها لضمان عدم تعرض هؤلاء النساء للظلم مقارنةً بالمشغلين الأكبر حجماً، وإيجاد حلول لتحقيق التوازن وضمان العدالة للجميع." هذا ما أقرته المنظمة العالمية للجمارك، وعليه فإن برنامج الديوانة يسعى لتعزيز بيئة عمل خالية من التمييز وملائمة للاستثمار والمستثمرين، مما يعزز المساواة ويشجع الممارسات التجارية العادلة من خلال الاستجابة لتطلعات مجتمع الأعمال وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين خاصة بالمناطق الداخلية لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني.

إستناداً إلى أن الرقمنة تعمل على إنشاء نظام أكثر عدالة ومساواة، حيث يكون للجميع نفس الفرص في التعامل مع الإجراءات دون تمييز أو تفضيل. وعليه فإن رقمنة الإجراءات الديوانية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز المساواة وعدم التمييز بين مختلف فئات المجتمع من خلال عدة جوانب:

- الشفافية والعدالة: تسهم الرقمنة في الحد من الإجراءات الورقية التي قد تكون عرضة للتحيز أو الفساد والغش. فعندما تكون جميع الإجراءات آلية ومحددة مسبقاً، تصبح القواعد واضحة للجميع، ويتم التعامل مع الجميع على قدم المساواة دون تمييز.

- الوصول المتساوي للمعلومات: من خلال المنصات الرقمية، يمكن لجميع المستخدمين، بغض النظر عن خلفياتهم، الوصول إلى نفس المعلومات والإجراءات المتعلقة بالديوانة. هذا يعني أن الأفراد والشركات الصغيرة أو الكبيرة يمكنهم جميعاً الحصول على نفس الفرص والمعلومات الضرورية للتعامل مع الديوانة.

- تقليل الفجوات الجغرافية والاجتماعية: الرقمنة تتيح للأفراد والشركات في المناطق النائية أو الأقل تقدماً التفاعل مع الديوانة بنفس السهولة التي يتفاعل بها المستخدمون في المناطق المركزية. هذا يساعد في تقليل الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية أو بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

- تبسيط الإجراءات: الرقمنة تساعد في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية، مما يجعلها أكثر سهولة في الفهم والتنفيذ، وبالتالي تقلل من الفجوات في المعرفة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، سواء كانوا من ذوي الخبرة أو حديثي التعامل مع الديوانة.

- الحد من التمييز الشخصي: في الإجراءات الورقية التقليدية، قد يحدث تمييز بسبب عدة عوامل. ومع الرقمنة، يتم التركيز على البيانات والمعلومات الرقمية التي تقلل من تأثير العوامل الشخصية.

كما أن تقديم الخدمات الموجهة إلى الأشخاص عبر مواقع الويب يعزز العدالة والمساواة، مما يعود بالفائدة على جميع المستخدمين والمجتمع بشكل عام. لذلك سيعمل برنامج الديوانة على توفير خدمات عبر مواقع الويب تكون سهلة الفهم والاستخدام حتى بالنسبة لأولئك الذين قد يعانون من الأمية الرقمية أو الأمية التقليدية. و ذلك من خلال تصميم واجهات بسيطة واستخدام الرسوم التوضيحية بدلاً من النصوص المعقدة.

إضافة إلى العمل على دعم ذوي الإعاقة من خلال تقديم قارئ الشاشة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، والترجمات والنصوص التوضيحية للفيديوهات للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية.

• - الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل

1.2 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: الديوانة.

الهدف الإستراتيجي عدد 1: تحسين التصرف في الموارد البشرية.			
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملي 1: دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين.	عزوف مشاركة النساء في الدورات التكوينية.	أغلبية الدورات التكوينية المنجزة موجهة إلى فرق الحراسة والتفتيشات الديوانية . - نسبة النساء الديوانيات من إجمالي عدد الموظفين بالإدارة العامة للديوانة ضعيفة مقارنة بالرجال.	- عزوف النساء عن المشاركة في الدورات التكوينية ويعود ذلك إلى الأسباب العائلية. - الغياب التام للعنصر النسائي بأغلبية الفرق والمصالح التابعة للحرس الديواني. - غياب الوعي بأهمية التكوين في التطوير الوظيفي.
الهدف العملي 2: دعم حضور المرأة الديوانية في مواقع القرار والمسؤولية	ضعف تواجد النساء بالمناصب القيادية.	- تمثل نسبة النساء الديوانيات 14.43% من إجمالي عدد الموظفين بالديوانة التونسية في أواخر سنة 2023 وعليه فان نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية واخذ القرار وبالمعابر الحدودية تعد ضعيفة.	تأثير التحيزات الضمنية والقوالب النمطية على تعيين النساء في المناصب القيادية والتميز غير المعن مثل التقليل من قيمة إنجازات النساء مقارنة بالرجال. - عدم توفر الفرص الكافية للتدريب والتطوير المهني الذي يؤهل النساء لتقلد المناصب القيادية. - حصول الرجال على فرص أكبر للتدريب والتطوير مما يؤثر على فرص النساء في الوصول إلى المناصب القيادية. - نقص في برامج الإرشاد والتوجيه التي تدعم النساء في مسيرتهن المهنية نحو القيادة - صعوبة التوازن بين العمل والحياة الشخصية قد تؤدي إلى إنخفاض رغبة النساء في التقدم إلى المناصب القيادية.

2.1 خطة عمل الأثر عدد 2 المتعلقة بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل

1.2.1: الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج 1: الديوانة					
الهدف الاستراتيجي 1: تحسين التصرف في الموارد البشرية					
الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي					
المؤشرات العملية					
اسم المؤشر	انجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف العملي 1: دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين.	%12	%18	%19	%20	%21
الهدف العملي 2: دعم حضور المرأة الديوانية في مواقع القرار والمسؤولية.	%14	%17	%18	%19	%20
نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية.					
نسبة حضور المرأة الديوانية في المناصب القيادية.					

2.2.1: الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر عدد 2:

البرنامج عدد 1: الديوانة.

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين.

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الرزنامة				مؤشرات النشاط				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات (2023)	تقديرات (2026)	تقديرات 2025	تقديرات 2024	انجازات 2023	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف
					%19	%18	%17	%14	نسبة مشاركة المرأة الديوانية في الدورات التكوينية.	تكوين العنصر النسائي في الدورات التكوينية.	تكوين
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: دعم حضور المرأة الديوانية في مواقع القرار والمسؤولية.											
					%20	%19	%18	%12	نسبة حضور النساء بالمناصب القيادية	تنظيم دورات تكوينية لتنمية المهارات القيادية وإنشاء برامج توجيهية ودعم شخصي محددة لموظفي الديوانة رجال ونساء.	تكوين

/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد2:الجباية.

الهدف الإستراتيجي عدد 1: تحسين التصرف في الموارد البشرية.			
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملي 1دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين.	ضعف عدد المشاركات في الدورات التكوينية بسبب ظروفهن العائلية	صعوبة تنقل المرأة على المستوى الجهوي	تركز أغلب الدورات التكوينية الحضورية بالعاصمة
هدف العملي 2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار	عدم تعبير المشاركات عن الرغبة في المشاركة بسبب ارتباطتهن العائلية	الخطط المعروضة للتناظر تعتمد الكفاءة المهنية وليس النوع الاجتماعي	غياب إجراءات لتحفيز المرأة على تقلد مناصب قيادية على المستوى الجهوي

2.2.1: الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر عدد 2:

البرنامج عدد2:الجباية.

الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي 1:دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين.

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	*اسم المؤشر	المؤشرات العملية: نسبة النساء من التكوين المستمر				
			إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الجباية	تحسين التصرف في الموارد البشرية	دعم نسبة المرأة في الإنتفاع بالتكوين	%42	%43	%44	%45	%46
			المؤشرات العملية: نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار				
		الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار	%14	%15	%18	%21	%24
			إنجازات 2023				

الهدف الاستراتيجي عدد 1. تحسين التصرف في الموارد البشرية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية
الهدف العملياتي 1: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشرفن على قباضات مالية	عزوف النساء عن تقلد مثل هذه المسؤوليات	التزاماتهن العائلية حيث أن مثل هذه الخطط تستوجب تفرغا وتغييرا دوريا لمركز العمل في نطاق حركة سنوية / عدم توفر سكن وظيفي ببعض المناطق
الهدف العملياتي 2: دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين في خطة قابض مالية	تكوين على مستوى مركزي بالمدرسة الوطنية للمالية	صعوبة التنقل وظروف الإعاشة والارتباطات العائلية مما يقلص حظوظ المرأة في المشاركة في الدورات التكوينية الحضرية
الهدف العملياتي 31: الترفيع في نسبة النساء صلب اللجان الجهوية	ضعف تمثيلية النساء صلب اللجان الجهوية	طبيعة أعمال اللجان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين التصرف في الموارد البشرية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (وهي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ القرار	ارتباط التسميات في الخطط الوظيفية بالسلطة التقديرية لرئيس الإدارة.	1. عدم إعتقاد مقاييس موضوعية يراعى فيها معيار الجندرة للتنقل الوظيفي (الحركة السنوية لأمناء المال ورؤساء المراكز الجهوية،

<p>(... أثر سلبيًا على تقلد المرأة للخطة القيادية.</p> <p>2. التنشئة الاجتماعية الأسرية للمرأة التي تؤدي إلى اعتقادها بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية وتولي المناصب القيادية وهو ما ينعكس على سلوكها وطموحها خاصة وأنها في مجتمع ذكوري.</p> <p>3. ضعف الوسائل التقنية واللوجستية لإنجاح الدورات التكوينية التي تقام عن بعد على المستوى الجهات.</p>	<p>- ضعف التكوين المفصلي الموجّه للمرأة المرشحة لتقلد المناصب القيادية العليا (معهد القيادة ومعهد الدفاع...)</p>	
---	--	--

المؤشرات العملياتية				طبيعة المؤشر	الأهداف العملياتية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	طريقة الاحتساب					
المؤشرات العملياتية: الترفيع في نسبة النساء اللاتي يشغلن مواقع أخذ القرار								
%47	%46	%46	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية بمهمة المالية	مؤشر نجاعة	المؤشر الفرعي 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		القيادة والمساندة	
%47	%46	%46	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية على المستوى المركزي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية على المستوى المركزي بمهمة المالية		نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي	على المستوى المركزي		تحسين التصرف في الموارد البشرية
%35	%34	%33	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية قيادية على المستوى المركزي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية قيادية على المستوى المركزي بمهمة المالية		نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى المركزي			
%22	%21	%20	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية على المستوى الجهوي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية على المستوى الجهوي بمهمة المالية	مؤشر نجاعة	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي			على المستوى الجهوي
%15	%14	%13	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية قيادية على المستوى الجهوي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية قيادية على المستوى الجهوي بمهمة المالية		نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى الجهوي			

			نسبة عضوية المرأة في اللجان بوزارة المالية/العدد الجملي للأعضاء المكونة لهذه اللجان	مؤشر نجاعة	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان		
%26	%25.5	%25					

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
-							-	-	- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التسميات في الخطط الوظيفية. - إرساء منظومة معلوماتية مندمجة للتسميات في الخطط الوظيفية تتضمن المؤهلات العلمية والمهنية لكافة إطارات مهمة المالية.	الترفيغ في نسبة النساء اللاتي يشغلن مواقع أخذ القرار	تحسين التصرف في الموارد البشرية	القيادة والمساندة
-							-	-	- القيام بدورات تكوينية في القيادة الإدارية على المستوى الجهوي قصد حث العنصر النسائي على تقلد المناصب الوظيفية العليا أو تعيينه باللجان.	المؤشر الأول 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		

-							-	-	- الحث على ضرورة إعداد مشاريع مقررات تركيبة اللجان والمهام المسندة إليها خاصة على المستوى الجهوي. - إقرار مبدأ التمثيل التناسفي وضمان تكافؤ الفرص في تركيبة اللجان بناء على مقاييس مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي.	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان		
---	--	--	--	--	--	--	---	---	---	---	--	--

التحليل المراعي للنوع الاجتماعي، الأثر عدد 2

تعتبر نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية (مدير عام، رئيس وحدة) ضعيفة مقارنة بالعنصر الرجالي حيث بلغت سنة 2024 نسبة 32.89% من التسميات على مستوى مهمة المالية، وهي نسبة تتفاوت بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي حيث بلغت نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى المركزي 37.60% في حين بلغت على المستوى الجهوي 8.33%. كما تعتبر نسبة حضور المرأة في الخطط الوظيفية كرئيس مصلحة، كاهية مدير... على المستوى الجهوي في نسق متفاوت حيث بلغت سنة 2023 نسبة 16.1% مقابل 83.9% على المستوى المركزي، في حين ارتفعت إلى حدود 20.7% مقابل 79.3% للعنصر الرجالي سنة 2024. لذا يتم العمل خلال سنوات (2025-2026-2027) على اتخاذ التدابير اللازمة فصد التقليل في الفوارق خاصة من خلال نحسيس المرأة بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية التي تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات، مع العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي صلب التسميات في الخطط الوظيفية وإرساء آلية التناظر.

أما بالنسبة إلى تواجد المرأة على مستوى اللجان فقد عملت الوزارة خلال السداسي الأول من سنة 2024 على وضع الآليات قصد توفير المعطيات حول اللجان المحدثة خاصة على المستوى الجهوي. وقد أفضى ذلك إلى الملاحظات التالية:

✓ على المستوى المركزي:

سجلت نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى المركزي خلال السداسي الأول من سنة 2024 نسبة تقدر بـ 40.4%، مع الإشارة أنه لم يمكن توفير نسبة تواجد النساء باللجان المحدثة على المستوى الجهوي خلال سنة 2023 لعدم توفر المعطيات الضرورية لأحساب هذا المؤشر.

✓ على المستوى الجهوي:

سجلت نسبة تواجد المرأة باللجان المحدثة بمهمة المالية على المستوى الجهوي خلال السداسي الأول من سنة 2024 نسبة تقدر بـ 19.29%. هذا وستعمل الوزارة خلال سنوات (2025-2026-2027) على احترام مبدأ التناسف وذلك من خلال مزيد تشريك العنصر النسائي في تركيبة اللجان المحدثة بمختلف هياكل مهمة المالية وهو ما من شأنه أن يساهم في إكساب العنصر النسائي مزيدا من الخبرة المهنية التي ستؤهلها مستقبلا لتقلد المناصب القيادية.

نسبة تسمية النساء		نسبة تسمية الرجال		الخطط المشغولة						الخطط المحدثة		
				المجموع		إناث		ذكور				
الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	
%32.89	%41.08	%67.11	%58.92	149	2902	49	1192	100	1710	240	6597	على مستوى المهمة
%37.60	%45.65	%62.40	%54.35	125	2368	47	1081	78	1287	180	5991	على المستوى المركزي
%8.33	%20.7	%91.67	%79.3	24	534	2	111	22	423	60	606	على المستوى الجهوي